ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «36»
الخميس
8 ينـاير 2026م

https://decembernews.com

القوى المدنية تدفع بـ(5) مطالب للاتحاد الإفريقي وترفض البيان المنحاز لـ«بورتسودان»

ميثاق (القاهرة) يدعو لوحدة مدنية.. و«تسييرية المحامين» تفضح قرارات الفلول ضد المحامين

تزوير شهادات جامعة «الخرطوم».. والغابات تزيد الضرائب على الصمغ

تقارير 04 «الرباعية».. باقية؟ أم استنفدت أغراضها؟

قضايا 07 عمك تنقو... ايمان فضل السيد

الرأي 08 صراع الوجود ومستقبل الديمقراطية محمد عبدالله ابراهيم

الرأي 09 لماذا اهتم السودانيون باعتقال رئيس فنزويلا؟ كتب المحرر السياسي

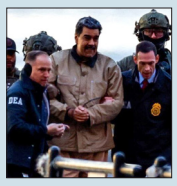

كتابات 10 بورتسودان بين الرباعية والإسلاميين د.عصام عباس

كتابات 11 صعاليك الجنة ونفايات الكيزان السامة د.العبيد أحمد العبيد

أكثر من (100) شخصية يسلمون الاتحاد الإفريقي مذكرة احتجاجية ضد مواقف رئيس المفوضية

عواصم: (ديسمبر)

تسلم الاتحاد الإفريقي يوم أمس الأول الثلاثاء 6 يناير 2026 مذكرة احتجاج موقعة من أكثر من مائة شخصية يمثلون القوى المدنية والديمقراطية على البيان الأخير لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي محمود علي يوسف في الثلاثين من ديسمبر الماضي المرحب بمبادرة سلطة بورتسودان للسلام.

وأرسلت المذكرة إلى رئيس دورة الاتحاد الإفريقي الحالي الرئيس الأنغولي جواو لورينسو، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي محمود علي يوسف ووزراء خارجية الدول الأعضاء الخمس عشرة بمجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطالب الخمسة

وقدمت المذكرة ، التي وقع عليها ممثلون عن 14 حزباً سياسياً، و13 منظمة وتحالفاً للمجتمع المدني وشخصيات عامة بخمسة مطالب رئيسية، تمثلت في أهمية معالجة التناقض بين الموقف المؤسسي للاتحاد الإفريقي المعروف حول السودان، وبين ترحيب رئيس المفوضية بمبادرة أحد أطراف الحرب، والالتزام بالحياد والاستقلالية من جانب جميع مسؤولي الاتحاد الإفريقي، والتنسيق الفعّال مع مبادرة الآلية الرباعية والمسارات الإقليمية والدولية ودعم جهود توحيدها، وأخيراً ضمان وجود مساءلة داخل مفوضية الاتحاد الإفريقي للتأكد من عدم تكرار المواقف الفردية التي تتعارض مع المبادئ الحاكمة لمؤسسة الاتحاد الإفريقي ككل.

تحركات سعودية

وشهد يوم أمس تحركات سعودية مباشرة مرتبطة بالملف السوداني من خلال زيارة نائب وزير الخارجية السعودي وليد الخريجي الذي التقي قائد الجيش ببورتسودان أمس، وجاءت هذه الزيارة عقب لقاءات الرياض التي جمعت كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط وإفريقيا مسعد بولس مع وزيري الدفاع والخارجية السعوديين بجانب الخريجي، والتي تزامنت مع زيارة وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن فرحان للعاصمة الأمريكية واشنطن.

بولس ونائب وزير الخارجية السعودي

وزير الدولة الاماراتي ومفوض لاتحاد الافريقي باديس ابابا

وأشار بولس، في تغريدة نشرها على صفحته بمنصة (أكس)، إلى أن تلك الاجتماعات ناقشت التوصل لوقف إطلاق نار إنساني، بجانب بحث إمكانية تعزيز الشراكة الأمريكية السعودية وتعزيز التقدم في القضايا الإقليمية.

غضب بورتسودان

من جهتها أصدرت وزارة خارجية سلطة بورتسودان مساء أمس الأربعاء بياناً غاضباً رداً على البيان المشترك بين مفوضية الاتحاد الإفريقي ودولة الإمارات العربية، معتبرة أن البيان المذكور ساوى بينهم و«المليشيا»، وأعلن البيان أن أية مبادرة تساوي بينهم وبين الدعم السريع «لن تتعامل معها» سلطة بورتسودان. وكان مقر الاتحاد الإفريقي بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا قد شهد عقد الاجتماع المشترك رفيع المستوى بين مفوضية الاتحاد الإفريقي ودولة الإمارات، بمشاركة كل من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي محمود علي يوسف ووزير الدولة بالخارجية الإماراتي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان.

وأكد الجانبان،على ضرورة التوصل إلى هدنة إنسانية فورية وغير مشروطة في السودان تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء السودان، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والدفع نحو عملية سياسية شاملة تؤدي إلى تشكيل حكومة مدنية مستقلة تعكس تطلعات الشعب السوداني. كما جددا دعمهما لوحدة السودان وسيادته، وضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

اتفاق مصري إماراتي

في سياق متصل تطرق اتصال هاتفي بين وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج بدر عبدالعاطي ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الإمارات الشيخ عبدالله بن زايد، يوم أمس الأول الثلاثاء، وطبقاً للناطق الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير تميم خلاف فإن الوزيرين ناقشا عدداً من القضايا المشتركة في عدد من الدول.

وطبقاً للسفير خلاف فإن الاتصال تناول تطورات الأوضاع في السودان، وشدد على أهمية استمرار التنسيق القائم بين البلدين في إطار الرباعية -التي تجمع البلدين بجانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية- بهدف الدفع نحو التوصل إلى هدنة إنسانية وإنشاء ملاذات وممرات إنسانية آمنة وصولاً لوقف شامل لإطلاق النار.

تفاصيل ص (3) ونص المذكرة وقائمة الموقعين ص (12).

لـ(ديسمبر) كلمة طـالـع ص (3)

في مواجهة عسف السلطة

(ميثاق القاهرة) يدعم «الرباعية» ويسعى لتطوير «إعلان نيروبي»

القاهرة: (ديسمبر)

اتفقت أحزاب سياسية وكيانات نقابية وشخصيات عامة، في ختام اجتماعات عقدتها بالعاصمة المصرية القاهرة، على صياغة وثيقة أطلق عليها (ميثاق القاهرة لوقف الحرب وتحقيق مقاصد الثورة واستعادة المسار الدستوري المدني الديمقراطي).

وتضمن الميثاق (12) بنداً تمسكت بوحدة السودان ودعوة الصوت المدني للوحدة من أجل إيقاف الحرب ودعم مسار الرباعية، والعمل على تطوير إعلان المبادئ السوداني الموقّع في نيروبي كخطوة مهمة في توحيد الصوت المدني.

واعتبر الأولوية القصوى للقوى المدنية تتمثل في وقف الحرب وحماية المدنيين ومجابهة الكارثة الإنسانية وتخفيف معاناة السودانيين، والالتزام الكامل قولاً وفعلاً بوحدة الصوت المدني، كخطوة لا تقبل التأجيل لوحدة المركز المدني من أجل إيقاف الحرب وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها والتمسك بمبدأ العدالة وعدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر.

وتمت صياغة الميثاق بناءً على دعوة وجهتها القيادة المركزية للضباط وضباط صف والجنود المعاشين بالجيش والشرطة والأمن المعروفة اختصاراً بمسمى «تضامن» لممثلي أحزاب ونقابات ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات عامة لوحدة القوى المدنية في اجتماعات عقدت بالعاصمة المصرية (القاهرة) خلال شهر ديسمبر الماضي.

التفاصيل ص (5)

تسييرية المحامين تعتبر قرارات وقف الترخيص «باطلة»

عواصم: (ديسمبر)

اعتبر اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانيين القرارات الصادرة عن لجنة قبول المحامين التابعة لـ«الفلول» بوقف تراخيص (31) محامياً بأنه قرار « باطل ومنعدم الأثر قانونًا».

وأشارت إلى أن « الجهة المسماة بلجنة قبول المحامين» التابعة لمجلس نقابة المحامين دورة (2017-2021م) المحلول بموجب المرسوم الدستوري رقم (1) لسنة 2023م يجعل «أي لجنة تستمد سلطاتها منه أو أي قرار يصدر باسمها يعد صادرًا عن جهة منعدمة الصفة»، مبيناً أن الجهة الشرعية الممثلة للمحامين وفق المرسوم الدستوري رقم (1/2023) وأحكام القضاء هي اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانيين.

وخلصت تسييرية نقابة المحامين في معرض تعليقها على قرار المنع لإظهار (9) مواضع خلل في هذا القرار تمثلت في إصداره عن جهة غير مختصة ومنتحلة لاختصاص مجلس التأديب ومخالفة قانون المحاماة ولوائحه وإجراءات جوهرة، وصدور القرار دون حكم قضائي بات وفي ظل غياب مجلس نقابة قانوني وشمل نشر كشوفات غير مشروعة وخلا من التسبيب القانوني وعدم استناده إلى المادة 1/25هـ، أو أي نص آخر وهو ما يجعله «باطلًا ومنعدم الأثر قانونًا».

تفاصيل ص (6)

150% زيادة في الرسوم المفروضة على الصمغ

بورتسودان: (ديسمبر)

أعلنت الهيئة القومية للغابات في السودان عن زيادة كبيرة في رسوم إنتاج الصمغ العربي للعام 2026، بلغت نسبتها 150% مقارنة بالعام الماضي. حيث ارتفعت الرسوم المفروضة على القنطار من 6000 جنيه إلى 15000 جنيه.

وأوضحت الهيئة، في منشور رسمي، أن مجلس إدارتها أجاز الرسوم التعويضية الجديدة على منتجات وخدمات الغابات، في إطار ما وصفته بـ«جهود تنظيم القطاع وتعزيز موارده المالية».

وأثار القرار مخاوف من أن تؤدي الرسوم الجديدة إلى زيادة الأعباء على المنتجين والمصدرين، بما قد ينعكس على حجم الصادرات وعائداتها، خاصة أن الصمغ العربي يمثل أحد الموارد الحيوية للاقتصاد السوداني.

من جانبها، تفرض قوات الدعم السريع رسومًا على الشاحنات التي تنقل الإنتاج، مما رفع سعر الطن إلى حوالي 4000 دولار، مقارنة بـ1200 دولار قبل اندلاع الحرب.

وحذر خبير اقتصادي، تحدث لـ(ديسمبر) وطلب عدم الكشف عن اسمه، من أن القرار قد يؤدي إلى تجميع الكميات القليلة المنتجة وتهريبها عبر الحدود أو الأسواق غير الرسمية لتجنب القيود والرسوم، خصوصاً أن العائدات تظل زهيدة للمنتجين مقارنة بالقيمة العالمية، حيث تتقلص أرباحهم بسبب الرسوم والتهريب.

واستغرب الخبير الاقتصادي لجوء حكومة بورتسودان لفرض رسوم إضافية في وقت لم تعد فيه صادرات الصمغ تسلك الطرق التقليدية والتي تقع في مناطق سيطرتها، حيث لجأ المصدرون إلى طرق بديلة عبر دول الجوار، وفي مقدمتها ليبيا وتشاد وإثيوبيا وجنوب السودان، ما يعني أن العائدات المتوقعة من هذه الرسوم لن تكون بالمستوى المطلوب، خاصة أن أجزاء واسعة من مناطق الإنتاج تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

تفاصيل ص (3)

تمكين طرف ثالث غير مشروع من الوصول لسجل جامعة الخرطوم الأكاديمي

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف أمين الشؤون العلمية بجامعة الخرطوم البروفيسور علي رباح أسباب استقالته من موقعه بالجامعة بسبب تعرضه لضغوط خارجية وصريحة ومباشرة هدفت لإسكاته عن تجاوزات وممارسات خاطئة.

وأوضح رباح، في منشور نُشر باسمه بمنصات التداول، في معرض الإجابة على استفسارات وردت إليه حول دوافع تقديمه لاستقالته، أن السبب الجوهري الذي دفعه لهذا القرار هو تعرضه لضغوط خارجية صريحة ومباشرة هدفت لإسكاته عن وصول طرف ثالث غير مشروع لسجل الجامعة بالتعليم العالي، دون أن يحدد أو يكشف تفاصيل ذلك الطرف الثالث.

أما السبب الثاني للاستقالة فكان تعرضه للضغوط المباشرة والصريحة للتراجع عن مسار التحول الرقمي وإيقاف مشروع الشهادات الإلكترونية، والدافع الثالث هو السكوت عن محاولة تزوير شهادات أكاديمية».

وأضاف قائلاً: «وأمام هذه المعادلة الأخلاقية القاسية، كان الخيار واحدًا لا يحتمل التردد فهو المغادرة وفاءً لضميري المهني والأخلاقي»، مبيناً بأنه لم يستقل هروباً من المسؤولية أو بحثاً عن سلامته الشخصية وإنما تعبيراً عن موقف مبدئي وأخلاقي وإنساني، وأضاف: «وعندما يصبح البقاء في الموقع مشروطًا بالتفريط في الأمانة، فإن الرحيل يصبح فعلًا أخلاقيًا، لا انسحابًا».

وأشار رباح إلى أن «حماية السجل الأكاديمي ليست مسألة إدارية فحسب، بل هي قضية أمن قومي وصون لسمعة الجامعة المحلية والعالمية. والتفريط في ذلك هو تفريط في حق أجيال المستقبل»، طبقاً لقوله.

بالناس المسرة

تتقدم صحيفة (ديسمبر) بالتهنئة للمسيحيين من أتباع الطائفة الأرثوذكسية في السودان والعالم بمناسبة عيد الميلاد المجيد للسيد المسيح، المحتفى به وفقاً للتقويم الشرقي.

وإذ نرفع صلواتنا في هذه الأيام المباركة، ندعو إلى أن يعم السلام أرض السودان، وأن تتوقف هذه الحرب اللعينة، وأن يعود السودانيون إلى ديارهم، وأن يعم الفرح والطمأنينة قلوب الجميع، ويعم السلام كل أنحاء العالم.

كل عام وأنتم بخير، وعيد ميلاد مجيد للجميع

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
8 يناير 2026م
https://decembernews.com

السودان: أزمة المعيشة تتخطى حدود المعقول

الخرطوم: (ديسمبر)

«احتاج 50 ألف جنيه حتى أحضر وجبة لاطفالي الثلاث وزوجي» هذا ما قلته السيدة أميرة حسن (تسكن مدينة أم درمان- أم لثلاث أطفال) وقالت في التفاصيل كيلو اللحم بلغ (20) ألف جنيه، وكيلو الفاصوليا (28) ألف جنيه، وأسعار الخضروات مرتفعة جدا، والحياة كما أشارت أميرة لا تنتهي عند «حلة الملاح»، وتتعداها إلى مطلوبات أخرى تتعلق باحتياجات الأطفال، وتوفير مياه الشرب النظيفة وقالت « المعيشة في أم درمان القديمة صعبة للغاية ونعتمد على تحويلات المغتربين في خارج السودان»، علما بأن زوج أميرة فقد عمله في أحدى شركات توزيع المواد الغذائية.

بلغ الاقتصاد السوداني، مرحلة التضخم «الكارثي» وهو نتاج موضوعي لـ«اقتصاد الحرب» والذي ينعكس مباشرة على معيشة البسطاء وعامة الناس، وما يضاعف المعاناة غياب التدخلات الحكومية الحقيقية لمعالجة آثار التضخم أو بالأحرى آثار «اقتصاد الحرب» والعمل على تحويل المداخيل المحدودة للدولة والمساعدات الدولية أمر ذو فائدة بعد تحويله إلى رعاية احتياجات المواطنين الأساسية في الطعام والمسكن والصحة والتعليم الأساسي.

والمؤشر الرئيسي للاقتصاديين الذين تحدثوا لـ(ديسمبر) تمحور حول فقدان الجنيه السوداني (80%) من قيمته ، وعند اندلاع الحرب كان سعر الدولار مقابل الجنيه (560) جنيه واليوم بلغ السعر (375) جنيه مقابل واحد دولار، وتشير التوقعات إلى مزيد من الانخفاض للجنيه، الأمر الذي يعني ارتفاع حدة التضخم وزيادة أسعار السلع.

أسعار المحاصيل في بورصة الإبيض تشير إلى ارتفاع كبير في تكلفة المعيشة وبلغ سعر جوال الذرة «فتريته» (90) ألف جنيه، والدخن الأصفر (145) ألف جنيه للجوال، وبلغ سعر كيلو السكر في مختلف في مناطق العاصمة الخرطوم والنيل الأبيض (2800) جنيه.

قال مصطفى أحمد (يسكن الكلاكلة) « نعيش على الكفاف، نحصل على وجبة رئيسية واحدة في اليوم، الأسعار مرتفعة جدا، وكذلك وسائل النقل» وأشار مصطفى إلى أن المواطن لم يعد في مقدوره شراء اللحوم والخضروات، وكمان أن أسعار البقوليات ليست منخفضة وبلغ كيلو العدس (6) ألف جنيه، مع ندرة في بعض المناطق.

وسائل المواصلات والنقل ارتفعت بشكل جنوني تماشيا مع موجة التضخم العام، وبلغ أمدرمان - الكلاكلة 7000ج الهايس، 5000 ج الحافلات بين سوق ليبيا _ البوستة _ الشهداء _ 2500، الشجرة - الكلاكلة - الميناء البري - الصحافات - السوق المركزي 3000 ج، وارتفاع أسعار التراجيل والنقل كان له أثر مباشر في ارتفاع أسعار السلع وكل ذلك لا يجد معالجة من الحكومة الأمر الواقع.

في ظل هذه الأجواء، تدفع الحكومة العاملين للعودة للخرطوم العاصمة، والانتظام في العمل بالوزارات، وسط تزمر واحتجاج من عدد من الموظفين، على الرغم من التهديدات بفصل من يتأخر في تنفيذ أمر العودة، وعودة الموظفين وأسرهم في حد ذاتها سوف تتسبب في ضغط كبير على الخدمات الشحيحة في العاصمة والمدن الكبيرة وسط وشمال السودان

وكشف موظفين في بورتسودان بأن قرار العودة للخرطوم «كارثي» بالنسبة لهم، مشيرين إلى أن الحكومة أثناء وجودهم في بورتسودان تدفع لهم بدلات سكن وإقامة وإعاشة، وتساهم هذه البدلات في دعم معيشة أسرهم، وبمجرد عودتهم إلى الخرطوم سوف تتوقف البدلات الأمر الذي يجعل تدبير المعيشة أمر صعب جدا، وقال موظف حكومي « نسكن في سكن جماعي ونرسل بدلات السكن للأسر في أم درمان أو ولايات السودان، وهذه البدلات ستوقف بمجرد العودة للخرطوم».

خلال الحرب اعتمدت الأسر على «التكايا» المنظمة من لجان الأحياء من الشباب، وتم دعمها لاحقا من منظمات أممية، غير أن الأسر وبعد العودة إلى العاصمة الخرطوم وولايات مختلفة، تواجه وضعا معيشيا صعبا، في ظل تدهور اقتصادي متسارع ومداخيل مجمدة لا تفي بالمتطلبات اليومية.

البعث (الأصل) يدعو لوقف الحرب والسلطة المدنية والديمقراطية التعددية المستدامة

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل) أن الحرب المدمرة، التي تقترب من عامها الرابع، هي قمة تآمر قوى الردة والظلام، متمثلة في تحالف الرأسمالية الطفيلية المتأسلمة وقوى التخلف والتبعية داخل جهاز الدولة ومؤسساتها، ضد الشعب السوداني وحراكه السلمي الديمقراطي، وحقه المشروع في بناء دولة مدنية عصرية تحكمها مبادئ الديمقراطية، والتعددية، والمواطنة المتساوية، والعدالة الاجتماعية، والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخاب؛ وفق ما عبرت عنه شعارات انتفاضة ديسمبر الثورية.

وأكد الحزب في بيان بمناسبة الذكرى 70 للاستقلال أن حرب 15 أبريل 2023م العبثية أضافت تحديات متشابكة وكبرى، عمّقت من الأزمة الوطنية الشاملة وزادتها تعقيداً بمستويات غير مسبوقة، بعد أن غطت كل البلاد طولاً وعرضاً، وحوّلت شعبنا إلى نازحين ولاجئين ومعتقلين، وفاقدين للأمن والاستقرار وأبسط مقومات الحياة ومصادر الدخل.

ووصف البيان، الصادر بتاريخ 2 يناير 2026، التحديات التي تواجهها البلاد بالوجودية بالنظر إلى أنها تتعلق بوحدتها شعباً وأرضاً، وتماسك صفها الوطني والمجتمعي؛ بسبب إفرازات الحرب وخطاب أطرافها ما استدعى إعادة جدولة الأجندة الوطنية والتي يتقدمها العمل الجاد من أجل وضع حد للحرب الدائرة ووقف القتال الفوري.

ودعا حزب البعث (الأصل) إلى إنهاء عسكرة الحياة والعمل السياسي والمحافظة على وحدة البلاد وتماسكها، والعمل على إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضررين في كافة الأقاليم، وإعادة البناء والإعمار على أسس وطنية ديمقراطية، والنأي بالبلاد عن المحاور الإقليمية والدولية وما يسمى بـ«التطبيع».

وثمن البيان قدرة أبناء شعبنا على تحمل تبعات الحرب عبر موروثهم القيمي التاريخي بالتكاتف من خلال «التكايا» وغرف الطوارئ ودور الإيواء، لهزيمة خطاب الكراهية ودعاة التفتيت ومشعلي نار (البل والجغم)، معتبراً أن مدنية الدولة وديمقراطيتها هي «المعادل الموضوعي» الوحيد لهذا المشروع التخريبي العدمي؛ والطريق الذي يفتح الباب أمام ديمقراطية البرامج والأفكار التي ترتقي فوق الولاءات الضيقة والنعرات التفتيتية.

وشدد حزب البعث (الأصل) على ضرورة التوحد في جبهة شعبية مدنية عريضة من أجل الضغط على أطراف الحرب للاستجابة للوقف الفوري غير المشروط للعمليات القتالية، والانخراط في هدنة إنسانية تنقذ الملايين من الموت جوعاً ومرضاً أو قصفاً.

وأكد البيان على ضرورة التمسك بوحدة البلاد والدفاع عن حقنا في وطن واحد موحد للسودانيين كافة، بلا وصاية أو وكالة ومناهضة خطابات الكراهية والفتنة المجتمعية، وتعزيز قيم الوحدة الوطنية والترابط، عبر التوافق على الثوابت الوطنية والالتزام بإقامة سلطة مدنية كاملة تتصدى لتحديات الحرب وإفرازاتها.

لجنة المعلمين ترفض عودة الاستقطاعات

بورتسودان: (ديسمبر)

حذرت لجنة المعلّمين السودانيين مما يجري من محاولات خبيثة لإعادة سياسات الاستقطاع الجائر من مرتّبات المعلّمين، وهي ذات السياسات التي ثار عليها الشعب وأسقطها مع نظام الفساد والاستبداد، بعد إعادة طرح ما يُسمّى بـ«تأمين شيكان (النهب المُصلّح)، دون أي قدر من الشفافية».

ورفضت اللجنة، في بيان موجه للمعلمين والمعلمات بتاريخ 2 يناير 2026، أي استقطاع من مرتّب المعلّم تحت أي مسمى، وهددت باللجوء إلى المسار القانوني ضد أي جهة أو طرف يعتدي على أموال المعلّمين، وأكدت أن هذا الواقع المفروض بالقهر لن يستمر طويلًا، وأن إرادة المعلّمين ستنتصر. وشددت لجنة المعلمين على أن مرتّب المعلّم خط أحمر وكرامته ليست محل مساومة، وما أُسقط بالثورة لن يعود بالتحايل.

وأوضح البيان أنه في فترة ما قبل ثورة ديسمبر المجيدة، كان مرتّب المعلّم يُنهب عبر (13) استقطاعًا تعادل قرابة 30% من المرتّب، دون سند قانوني، ودون رضا أو تفويض من أصحاب الشأن. وأشار إلى أن حكومة الثورة في الفترة الانتقالية ألغت عبر مدير عام التعليم بولاية الخرطوم جميع تلك الاستقطاعات، فيما عدا التأمين الصحي، جاري المعاش، وذلك باعتبارهما استقطاعات محدودة، واضحة، ومعلومة الأهداف.

وطالبت لجنة المعلمين السودانيين بتوضيحات بشأن شروط التأمين وحجم التعويض والأمراض التي يغطيها وهل تشمل مرضى السرطان؟، وهل يذهب جزء من الاستقطاع لتمويل أنشطة الجهة التي تسمى زوراً بالنقابة؟.

ودعا البيان إلى الوقف الفوري لأي استقطاع باسم تأمين شيكان أو غيره، إلى حين مشاورة المعلّمين والمعلمات، وعرض الشروط كاملة وبوضوح، وضمان عدالة التغطية وكرامة المستفيد.

واشترطت لجنة المعلمين في بيانها منع ما تسمّى بالنقابة – وهي في حقيقتها لجنة تمهيدية فاقدة للشرعية – من إبرام أي اتفاقات، أو التحدث باسم المعلّمين، أو التصرّف في أموالهم، لعدم امتلاكها أي تفويض قانوني أو أخلاقي لممارسة العمل النقابي.

وأهاب البيان بالمعلمين والمعلمات برفض أي استقطاع من المرتّبات فرديًا وجماعيًا، كتابةً وموقفًا، حتى لا تُفتح الأبواب مجددًا لعودة الـ(13) استقطاعًا التي أثقلت كاهل المعلّم وأذلّته لسنوات.

استمرار الجسر الإنساني الأوروبي لدارفور

بروكسل: (ديسمبر)

أعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن اكتمال إيصال 4000 مجموعة غذائية إلى تشاد تمهيداً لنقلها إلى داخل الأراضي السودانية، لتغطية الاحتياجات العاجلة لحوالي 22 ألف أسرة في دارفور.

وجرى نقل هذه الشحنات ضمن الجسر الجوي الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي في شهر ديسمبر الماضي، والذي يتضمن 8 رحلات جوية وصلت الأولى منها في 12 ديسمبر وهي محملة بحوالي 100 طن من الأغذية والخيام والأدوية والمعدات الصحية.

وستكتمل الرحلات المقررة خلال شهر يناير الحالي، وتبلغ التكلفة الكلية للعملية ما يعادل 3,5 مليون يورو، فيما بلغت قيمة المساعدات الكلية التي قدمها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة الإنسانية في السودان في العام 2025 ما يعادل 270 مليون يورو.

وكانت حكومة بورتسودان قد أعلنت في نهاية الشهر العام الماضي عن تجديد فتح معبر «أدري» الحدودي للسماح بنقل المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور عبر الأراضي التشادية، علماً بأن المعبر يقع في منطقة تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع بالكامل.

وأكدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن الخطوة تأتي ضمن الجهود الدولية المستمرة للتخفيف من معاناة المدنيين، في وقت يشهد فيه الإقليم موجات نزوح واسعة وتفاقماً في انعدام الأمن الغذائي والخدمات الأساسية.

وشددت على أن الدعم اللوجستي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لعب دوراً محورياً في تسريع وصول المساعدات، مؤكدة أن الأولوية في المرحلة المقبلة ستتركز على إيصال الإغاثة إلى الأسر الأشد تضرراً في مناطق النزاع.

السودانيون يحتفون بعامر عبدالله وهدفه رغم الخسارة أمام السنغال

عواصم: (ديسمبر)

حول السودانيون خسارة مباراة المنتخب ومغادرته لدور الـ(16) بثلاثة أهداف مقابل هدف لسانحة للاحتفاء بلاعب المنتخب الشاب عامر عبدالله المقيم والمحترف في الدوري الأسترالي وهدفه الذي سجله في الدقائق الأولى من المباراة في الشباك السنغالية.

ونجح عامر عبدالله في منح المنتخب التقدم في الدقيقة السابعة بتسديدة قوية سكنت الشباك السنغالية، إلا أن الفريق السنغالي تمكن من استعادة توازنه وأحرز هدفين قبل نهاية الشوط الأول ليضيف الهدف الثالث خلال الشوط الثاني، منهياً رحلة المنتخب في بطولة الأمم الإفريقية.

وقال اللاعب عامر عبدالله، في تصريحات تلفزيونية بعد نهاية المباراة، إنهم قدموا أداءً جيداً رغم الخسارة بعد بذل اللاعبين لكل ما لديهم، وتوجه برسالة للسودانيين قال فيها: «نحن نقدر حضوركم في طنجة، ونحن نقدم كل ما لدينا لكم».

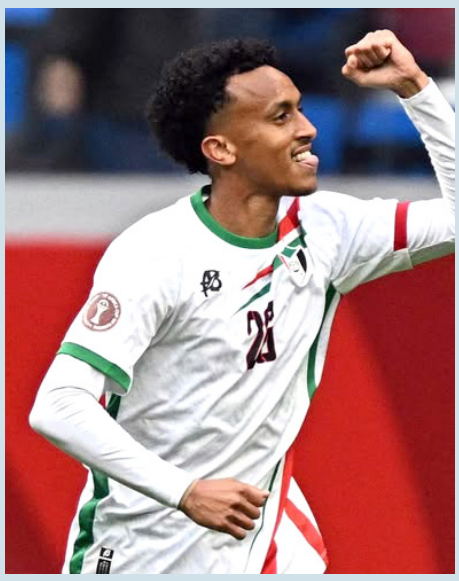

ورغم وجود فرصة لعامر أن يلعب بشعار المنتخب الأسترالي لكنه اختار بشكل طوعي بأن يضع إمكانياته في خدمة السودان، ويعتبر من اللاعبين المميزين والماهرين في المواقع الهجومية وعلى الأطراف، لكن لم يحالفه التوفيق في التسديد في الثلاث خشبات في المباريات السابقة.

واحتفى السودانيون والسودانيات بهدف عامر الذي يعتبر الأول سودانياً خالصاً، لأن الهدف السابق الذي حصد به السودان نقاط مباراة غينيا الاستوائية جاء عن طريق المدافع الغيني، ومن المؤكد أن هذا الهدف سيكون سانحة لتسليط الضوء على موهبة عامر عبدالله وتقوده صوب تجارب احترافية أعمق.

وكما ذكرت الزميلة (أفق جديد) في ختام تقريرها عن اللاعب المنشور في عددها الأخير بأن هذا الهدف «أعاد تسليط الضوء على موهبة جاءت من الهامش ليؤكد أن كرة القدم في السودان لا تزال قادرة على إنتاج قصص مفاجئة حتى في أكثر البطولات ازدحاماً بالأسماء الكبيرة».

السودان يتصدر أجندة لقاء وزيري الخارجية الامريكي والسعودي بواشنطن

عواصم: (ديسمبر)

كشفت مصادر إعلامية أمريكية عن تصدر السودان لأجندة الاجتماع المشترك بين وزيري الخارجية الامريكي ماركو روبيو ونظيره السعودي الامير فيصل بن فرحان في العاصمة الامريكية واشنطن. وتأتي هذه الزيارة في ظل معلومات متواترة عن توجه الرياض وواشنطن للعمل على الملف السوداني بشكل ثنائي والاحتفاظ بدور محدود لكل من مصر ودولة الإمارات في ظل المتغيرات الإقليمية.

واستهل وزير الخارجية السعودي الامير الملكي فيصل بن فرحان مساء أمس الأربعاء زيارة للعاصمة الامريكية واشنطن للقاء عدد من المسؤولين الأمريكيين وفي مقدمتهم نظيره الامريكي ماركو روبيو. وطبقاً للإعلامية رنا ابتر فإن لقاء واشنطن بين روبيو وفرحان يأتي بعد اجتماعات عقدها مسعد بولس بالرياض مع المسؤولين السعوديين، بشأن الجهود المشتركة إلى جانب شركاء الولايات المتحدة الاقليميين للتوصل إلي هدنة إنسانية، ونقلت عن بولس وصفه لاجتماعات الرياض بأنها «مثمرة».

وعقد الوزير السعودي اجتماعاً مساء أمس مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي النائب براين ماست، ونائب رئيس اللجنة النائب غريغوري ميكس، إضافة إلى عدد من أعضاء اللجنة، وذلك ضمن زيارة المسؤول السعودي الرفيع الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث جري خلال اللقاء بحث المستجدات الإقليمية والدولية والجهود المبذولة حيالها

وفي سياق متصل عقد نائب وزير الخارجية السعودي وليد الخريجي والوفد المرافق له مباحثات مساء الاربعاء ببورتسودان مع قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، وطبقاً لما نشرته وكالة (السودان للأنباء) فإن لقاء نائب وزير الخارجية السعودي وليد تناول عدد من القضايا من بينها مبادرة السلام التي تهدف لمعالجة الازمة السودانية وإحلال السلام، حيث تلاحظ في صياغة الخبر الاكتفاء بالإشارة إلي تلك المبادرة بأنها «التي يرعاها الرئيس الامريكي دونالد ترامب وولي العهد السعودي» دون الاشارة للرباعية.

من جانبها اشارت وكالة الانباء السعودية الرسمية (واس) إلي أن اللقاء الذي حضره من الجانب السعودي بجانب الخريجي مستشار وزير الخارجية السعودي للشؤون السياسية الامير مصعب بن محمد الفرحان، بحث جهود تحقيق السلام في السودان بما يحقق أمنه واستقراره، ويحافظ على وحدته ومؤسساته الشرعية، بجانب مناقشة تطورات الأوضاع في السودان والجهود المبذولة بشأنها.

جانب من لقاء وزير الخارجية السعودي مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية الامريكي

«الفلول» بـ(كسلا) يحرجون المساندين للحرب باستمرار استهدافهم لثورة (ديسمبر)

عواصم: (ديسمبر)

أصدرت وزارة التربية بولاية كسلا قراراً إدارياً بإجراء تعديلات جوهرية على منهج اللغة العربية للمرحلة الابتدائية، شمل حذف دروس تتعلق بثورة ديسمبر. وجاء القرار استناداً لمخرجات اللجنة المختصة التي حددت المحذوفات والموجهات من المناهج الدراسية.

ونص القرار، الصادر عن مدير التعليم الابتدائي بولاية كسلا فهد أبو القاسم الأمين، بتاريخ الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي، والموجه إلى مديري التعليم بمحليات الولاية بحذف درس (حرية وسلام وعدالة) بصفحة (21) من كتاب اللغة العربية للصف الرابع، وموضع تعبير خاص بـ(ثورة ديسمبر) في كتاب القراءة العربية للصف الثالث الابتدائي، بجانب حذف وحدة (وطني) من ذات كتاب القراءة للصف الثالث.

في ذات السياق انتقدت لجنة الشباب بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية بولاية كسلا. وقالت اللجنة في بيان أصدرته واطلعت عليه (ديسمبر) بأن الثورة «ليست درساً عابراً يمكن شطبه بقرار إداري، أو موضوع تعبير يُحذف، ولا وحدة دراسية تلغى وإنما حدث وطني مفصلي.. ستظل حاضرة في وجدان السودانيين مهما حاولت قوى الردة والانقلاب طمسها».

واعتبر البيان هذا الإجراء يظهر بوضوح خوف سلطة الأمر الواقع من الوعي المبكر للأطفال و«أثبت هلع فلول النظام البائد الذين امتطوا ظهر سلطة الأمر الواقع، من التربية القائمة على المطالبة بدولة الحق والواجب، والحرية والحياة الكريمة»، ودعا المعلمين والأسر ولجان المقاومة وكل القوى الحية للتصدي لهذه السياسات بكل الوسائل السلمية وفق منهج ثورة ديسمبر المجيدة. وأردف: «إن ثورة ديسمبر، بمبادئها وأهدافها السامية، أكبر من أن تحذف، وأعمق من أن تُمحى، وأبقى من كل القرارات المؤقتة لسلطة أمر واقع لم تنتج سوى الخراب والدمار، والموت والتشريد، ومحاولات طمس الوعي».

صورة متداولة لمنشور حذف ثورة ديسمبر من المقررات الدارسية بولاية كسلا

وفي ذات السياق اعتبر مراقبون أن تصرفات منسوبي فلول النظام المدحور وحزبه المحلول المسيطرين على مقاليد الأمور في كل مستويات الحكم خاصة الولائية والمحلية بالأقوال والحملات المستهدفة لثورة ديسمبر، أو حتى بالأفعال المباشرة باستهداف المناصرين والمحتفين بثورة ديسمبر كما حدث للشاب منيب عبدالعزيز بالولاية الشمالية، أو حذف ذكرى ثورة ديسمبر من المناهج مؤخراً يعد «أكبر إحراج لمساندي الحرب المنكرين لصلتها بالحزب المحلول والنظام المباد بتسميتها بغير اسمها الحقيقي باعتبارها حرب النظام السابق وعناصره وتستهدف الانتقال المدني الديمقراطي وثورة ديسمبر».

وأشار أولئك المراقبون أن مناصري الحرب المنكرين لحقيقتها يجابهون الحقائق على الأرض التي تؤكد ما ظلوا ينكرونه بشكل مستمر بتبرئة عناصر الحزب المحلول وحركته الإسلامية الإرهابية من التورط في إشعالها، والإصرار على الاستمرار فيها مستدلين بحالة الارتباك التي أصابت من أسموهم «دهاقنة مساندي الحرب ممن اعتبروا أنفسهم ملتزمين بثورة ديسمبر وشعاراتها» من العديد من الوقائع المرتبطة باستهداف ثورة ديسمبر المتصاعدة خلال الشهر الماضي.

وأضاف أحدهم: «إنهم يعتقدون بدفن الرؤوس في الرمال وإنكار حقيقة هذه الحرب بالانخراط في تسميتها بغير اسمها كحرب كرامة أو غيرها سيخفون الحقائق الواضحة للعيان بأنها حرب الفلول وتستهدف ثورة ديسمبر وقواها.. ببساطة حتى إذا لم يعترفوا بهذه الحقيقة فإن الفلول سيظهرونها كواقع من خلال ممارساتهم في كسلا وغيرها».

الغموض يحيط بالأجندة الحقيقية للقاء أفورقي بجبريل والإعيسر في اسمرا

عواصم: (ديسمبر)

سجل وزيران من سلطة بورتسودان زيارة للعاصمة الإريترية أسمرا بشكل مفاجئ وغير معلن، والتقيا بالرئيس الإريتري أسياس أفورقي، وانتهت الزيارة المفاجئة غير المعلنة دون تفاصيل توضح الغرض الحقيقي لها.

ونشرت وكالة الأنباء الرسمية (سونا) خبراً عاماً عن الزيارة التي تمت يوم الأحد الماضي. وأشار الخبر لعقد أفورقي للقاء مع وزيري المالية جبريل إبراهيم والإعلام خالد الإعيسر تم من خلاله تبادل الرؤى والمواقف في القضايا الإقليمية، وشكر أفورقي على موقفه الداعم واستقباله للسودانيين بالأراضي الإريترية، والذي قام بدوره بتأكيد موقفه بلاده وتعزيز العلاقة التاريخية بين البلدين ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار وأهمية التعاون والتنسيق المستمر بين البلدين في مواجهة التحديات.

وفي جزئية ثانية من ذات الخبر أشار خبر (سونا) لمشاركة الوزيرين بسلطة حكومة بورتسودان في الحفل الذي أقامته السفارة السودانية بالعاصمة الإريترية أسمرا بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال السودان بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين الإريتريين والسفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بإريتريا، حيث اشتمل الحفل على فقرات فنية وثقافية، وفيلم وثائقي عن انتهاكات الدعم السريع وسلط الضوء على الدعم الخارجي المقدم لها من عدد من الدول.

وتسبب الخبر المنشور بموقع وكالة الأنباء الرسمية وتفاصيله في زيادة الغموض المرتبط بهذه الزيارة التي أشار مراقبون في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) على تلك الزيارة بقولهم إن «خبر وكالة الأنباء الرسمية أكد فعلياً وجود أجندة أخرى خلاف تبادل الشكر على المواقف وحضور احتفال الاستقلال لزيارة الوفد المذكور لإريتريا ولقاء رئيسها أفورقي».

وربط أولئك المراقبون بين توقيت هذه الزيارة وأجندتها غير المفصح عنها وبين الأحداث الأخيرة بشرق السودان، بعد تصريحات مؤسس حركة تحرير شرق السودان إبراهيم عبدالله دنيا التي أعلن فيها بشكل علني رفض حركتهم المشاركة في الحرب خارج الإقليم الشرقي، معلناً انحيازهم لخيار السلام ووقف الحرب.

وطبقاً لذلك فإن المراقبين رجحوا أن يكون السبب الأساسي لهذه الزيارة المفاجئة والجكبند الذي تم نقاشه خلالها متعلق بالموقف المعلن من دنيا، خصوصاً أن حركته تمتاز بعلاقات متميزة مع أسمرا، وتوقعوا طبقاً لذلك أن يكون مقصد الزيارة لا يخرج من أمرين؛ أولهما محاولة إقناع أفورقي بالضغط على دنيا وحركته للانخراط في الحرب خارج شرق السودان خاصة في محور كردفان ودارفور، بالاستناد للثقل العددي لحركته والتدريب والتسليح العالي لقواته، أما الاحتمال الثاني لأولئك المراقبين فهو لتهدئة الجانب الإريتري وضمان حياده حال تطور الأوضاع والخلاف مع دنيا ومجموعته مستقبلاً، خاصة بعد حملة عناصر الحزب المحلول العنيفة ضده والتي أظهرت تربصاً كبيراً بالرجل وحركته بعد تصريحاته الأخيرة.

ومضى أولئك المراقبون لسيناريو متشائم بإمكانية تمهيد الزيارة لصدام مباشر مع دنيا وحركته مما قد يفجر الأوضاع بشرق السودان، أسوة بإشعال فلول النظام والحزب المحلول للحرب في 15 أبريل 2023م بعد سلسلة تهديدات أطلقوها تماثل ما يحدث الآن بشرق السودان، وحذروا من مغبة هذا الأمر لكونه سيترتب عليه تعقيد عميق بالبلاد.

افورقي واعيسر وجبريل

لـ(ديسمبر) كلمة

في مواجهة عسف السلطة

في مواجهة التصعيد العسكري من قبل قوات الدعم السريع، تصعّد سلطة بورتسودان من إجراءاتها التي تستهدف التضييق على القوى السياسية والمدنية وبمختلف الصيغ.

حيث تتواصل حملات الاعتقالات المنهجة والمحاكمات الجزافية والأحكام القضائية الانتقامية في الولايات التي تسيطر عليها حكومة بورتسودان، وخير دليل على ذلك اعتقال الناشط منيب عبدالعزيز في دنقلا وفرض غرامة تصل إلى مليوني جنيه على طبيب في نفس المدينة لأنه «تجرأ» ووجه انتقادات لقائد الجيش على وسائل التواصل الاجتماعي، وسبقت ذلك اعتقالات في القضارف وأحكام في ولاية كسلا.

في هذا السياق، جاءت أيضاً حادثة منع ندوة الحزب الشيوعي السوداني في داره بمدينة عطبرة، بمناسبة ذكرى ثورة ديسمبر، من دون إخطار مسبق أو تقديم مسوغات مقبولة، لأن الغرض الرئيسي هو منع أي نشطة سياسية مستقلة عن السلطة الحاكمة.

ولم يسلم المعلمون والمدارس من هذا العسف، حيث عمدت سلطة بورتسودان إلى استقطاع جزء من راتب المعلم من دون التشاور مع المعلمين، في غياب تام للشفافية، قبل أن تعلن يوم الثلاثاء 6 يناير عن إغلاق 11 مدرسة بحجة تعاون مالكيها مع قوات الدعم السريع دون النظر إلى تداعيات هذا القرار على طلاب هذه المدارس، ودون تقديم بديل مقنع لهم.

وقبل ذلك بيوم واحد، أعلنت لجنة قبول المحامين، وهي جهة لا تمتلك أي شرعية سوى شرعية دعم سلطة بورتسودان، عن سحب تراخيص عمل 31 محامياً ومحامية بحجة واهية ولا دليل عليها وهي التعاون مع قوات الدعم السريع.

ولن يفوتنا هنا أن نذكر بالقضايا المرفوعة على قيادات القوى السياسية والمدنية، وفي مقدمتهم الدكتور عبدالله حمدوك، رئيس الوزراء السابق ورئيس الهيئة العليا لـ(صمود)، والمطلوبين للمثول أمام القضاء بتهم تتعلق بتقويض النظام الدستوري ومواد أخرى تصل عقوبتها إلى الإعدام بسبب مناهضتهم لاستمرار الحرب ودعوتهم لحل سلمي متفاوض عليه.

وليس سراً، أن هذه الهجمة الشرسة والمنظمة على القوى السياسية والنقابية المدنية هي من تخطيط وتنفيذ فلول النظام السابق والحركة الإسلامية، خاصة أنها تعيد استخدام نفس أسلحتها القديمة وأدواتها الأمنية الصدئة التي لم تغفر للشعب السوداني خروجه على سلطتها وانتصاره عليها في ثورة ديسمبر المجيدة.

لذا فإن من واجب القوى السياسية والنقابية المدنية الاستعداد لمواجهة هذه الهجمة الشرسة، والتي ستتوسع خلال الأيام القادمة من أجل الدفاع عن المكتسبات التي حققها شعبنا بانتصاره في أبريل 2019. ولعل سلاحنا المجرب هو «الوحدة»؛ وحدة الكلمة والتحرك والهدف لهزيمة مخطط الفلول للعودة إلى السلطة عبر بوابة الحرب.

إيقاف الحرب يمثل أرضية صلبة لوحدة القوى المدنية الديمقراطية، وقد جاء ميثاق القاهرة وإعلان نيروبي، ليؤكدا أن هزيمة مشروع دعاة الحرب وأن وحدة الهدف ممكنة متى توفرت الإرادة من أجل ذلك.

تحركنا القادم هو توفير الدعم لمبادرة الرباعية التي يبدو أن قطارها قد عاود الانطلاق مرة أخرى، وأن آفاق الهدنة الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية وعودة النازحين واللاجئين قد بدأت تلوح في الأفق لتفسح الطريق أمام استعادة الحكم المدني. لا للحرب.

(سلطة بورتسودان) تقرر رفع رسوم قنطار الصمغ العربي من 6 آلاف إلى 15 ألف جنيه

بورتسودان: (ديسمبر)

أعلنت الهيئة القومية للغابات في السودان عن زيادة كبيرة في رسوم إنتاج الصمغ العربي للعام 2026، بلغت نسبتها 150% مقارنة بالعام الماضي. حيث ارتفعت الرسوم المفروضة على القنطار من 6000 جنيه إلى 15000 جنيه. وأوضحت الهيئة، في منشور رسمي، أن مجلس إدارتها أجاز الرسوم التعويضية الجديدة على منتجات وخدمات الغابات، في إطار ما وصفته بـ«جهود تنظيم القطاع وتعزيز موارده المالية».

وأثار القرار مخاوف من أن تؤدي الرسوم الجديدة إلى زيادة الأعباء على المنتجين والمصدرين، بما قد ينعكس على حجم الصادرات وعائداتها، خاصة أن الصمغ العربي يمثل أحد الموارد الحيوية للاقتصاد السوداني.

وحذر خبير اقتصادي، تحدث لـ(ديسمبر) وطلب عدم الكشف عن اسمه، من أن القرار قد يؤدي تجميع الكميات القليلة المنتجة وتهريبها عبر الحدود أو الأسواق غير الرسمية لتجنّب القيود والرسوم، خصوصاً أن العائدات تظل زهيدة للمنتجين مقارنة بالقيمة العالمية، حيث تتقلص أرباحهم بسبب الرسوم والتهريب.

ونوه الخبير إلى انخفاض صادرات الصمغ العربي بنسبة تصل إلى 60% عن مستويات ما قبل الحرب، مشيراً إلى تعطل سلاسل الإمداد بعد أن أغلقت قوات الدعم السريع طرق النقل التقليدية من مناطق الإنتاج (كردفان ودارفور) إلى موانئ التصدير، مما تسبب في خنق القطاع.

واستغرب الخبير الاقتصادي لجوء حكومة بورتسودان لفرض رسوم إضافية في وقت لم تعد فيه صادرات الصمغ تسلك الطرق التقليدية والتي تقع في مناطق سيطرتها، حيث لجأ المصدرون إلى طرق بديلة عبر دول الجوار، وفي مقدمتها ليبيا وتشاد وإثيوبيا وجنوب السودان، ما يعني أن العائدات المتوقعة من هذه الرسوم لن تكون بالمستوى المطلوب، خاصة أن أجزاء واسعة من مناطق الإنتاج تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

من جانبها، تفرض قوات الدعم السريع رسومًا على الشاحنات التي تنقل الإنتاج، مما رفع سعر الطن إلى حوالي 4000 دولار، مقارنة بـ1200 دولار قبل اندلاع الحرب.

ويمتد حزام الصمغ العربي في 13 ولاية بمساحة تقدر بحوالي 500 ألف كيلومتر مربع، ويعتمد أكثر من 5 ملايين سوداني بشكل مباشر أو غير مباشر على هذا القطاع، وتسببت الحرب في خسائر فادحة للمزارعين والتجار، مما يهدد بفشل مواسم قادمة.

ووفقاً لآخر البيانات المتوفرة فقد بلغت قيمة صادرات الصمغ العربي في عام 2022 نحو 183 مليون دولار، مما وضعه ضمن قائمة أكبر 10 صادرات في البلاد بوجه عام. وينتج السودان ما يعادل 80% من الإنتاج العالمي لهذه السلعة الحيوية للعديد من الصناعات وفي مقدمتها صناعات الأغذية والمشروبات ومستحضرات التجميل، وتعتمد عليه شركات عالمية كبرى. وفيما وصل سعر طن صادر الصمغ الخام إلى حوالي 4 آلاف دولار، يصل سعر طن الصمغ المصنع إلى 10 آلاف دولار، ما يعكس ضعف عائدات الصادر منه ومحدودية حصة المنتج منها.

وأضاف الخبير الاقتصادي في حديثه لـ(ديسمبر) أن حزام الصمغ يواجه خطر الاندثار وتعميق الكارثة البيئية، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً لتوفير ممرات آمنة واعتبار مناطق الإنتاج مناطق محايدة.

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
8 يناير 2026م
تقارير
https://decembernews.com

«الرباعية».. باقية؟ أم استنفدت أغراضها؟

انعقد اجتماعاً بالغ الأهمية يوم الثلاثاء 6 يناير 2026، جمع قيادات في إدارة المملكة العربية السعودية ذات وزن وتأثير، مع مسعد بولس كبير مستشاري الرئيس ترامب لأفريقيا والشرق الأوسط، وكان في مقدمة الحضور الأمير خالد بن سلمان آل سعود وزير الدفاع السعودي، ومعالي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وزير الخارجية، ومعالي نائب وزير الخارجية الدكتور وليد الخريجي، وصاحب السمو الأمير مشعل بن محمد الفرحان مستشار الشؤون السياسية، والجند الرئيسي في الاجتماع كان الأزمة في السودان، وعقب الاجتماع قال بولس صراحة أنهم ومع شركاء إقليميين يبذلون جهودا لوقف النار في السودان ويعملون على وضع حد للمعاناة الإنسانية وتصعيد العنف المستمر في الحرب ، وعبر منصة «أكس» قال « الاجتماع ركز على الجهود المشتركة، ومن خلال التعاون مع شركاء إقليميين، نعمل على تحقيق وقف لإطلاق النار لأسباب إنسانية في السودان، في محاولة لوضع حد للمعاناة الإنسانية وتصعيد العنف»، وتتبع مسار « الرباعية الدولية» يفرض سؤالا ملحا هل التحركات التي انتظمت الأسبوع الماضي، يشير إلى أنها لا تزال الوصفة الناجعة لحل تعقيدات الأزمة الإنسانية أم أنها سترتطم بمانعة قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

تقارير – (ديسمبر)

الرباعية تحرك المشهد

خلال الأشهر الأربعة الماضية، مثلت مبادرة «الرباعية الدولية» بادرة حل رئيسية للأزمة السودانية المتناسلة عن حرب 15 أبريل. وبعد البيان الذي صدر عن المبادرة في 12 سبتمبر 2025، تحرك المشهد السوداني بطريقة غير مسبوقة. ويعد البيان في حد ذاته مختلفاً عن جميع البيانات التي صدرت من الرباعية نفسها في شأن الأزمة، وكان بمثابة خارطة حل، واشتمل على نقاط وصفت بالحاسمة للمرة الأولى، مؤكدة قبل كل شيء على أن «لا حل عسكرياً للصراع».

ثم انتقلت الخطة إلى ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين في مناطق النزاع دون عوائق، إلى جانب حماية المدنيين، والبند الذي لم يسبق أن ورد في بيانات الرباعية، أو في مواقف الدول العاملة على معالجة الأزمة السودانية، جاء مرتبطاً بالنظام القديم في السودان، أو بالأحرى نظام الإسلاميين الذي أسقطه الشعب عبر انتفاضة شعبية.

وجاء البند المعني «منع عودة الإسلاميين والمتطرفين إلى المشهد السياسي باعتبارهم محركين رئيسيَين للحرب» متطابقاً مع رؤية السودانيين. رفعت هذه اللغة المباشرة من آمال السودانيين في الرباعية الدولية، واعتبروا أنها في الطريق الصحيح المفضي إلى حل. ولكن بعد انتظار دام أربعة أشهر بدأ القلق يتسرب إلى النفوس، والسؤال المطروح: هل لحقت بمن سبقها ما مبادرات واستنفدت أغراضها وذهبت أدراج الرياح.

بعد انتظار أربعة أشهر بدأ القلق يتسرب إلى النفوس، والسؤال المطروح: هل لحقت مبادرة الرباعية بما سبقها من مبادرات واستنفدت أغراضها وذهبت أدراج الرياح؟

مسعد: مصممون على إنفاذ الرباعية

أكدت مصادر لـ(ديسمبر) أن قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وافق على مقترح خارطة الرباعية، وأبلغ مستشار الرئيس الأمريكي للسلام في إفريقيا والشرق الأوسط، مسعد بولس، عن قبوله المبدئي بما جاء فيها عند لقائه به في سويسرا. كذلك سافر وفد من حكومة بورتسودان إلى واشنطن بقيادة وزير الخارجية محيي الدين سالم لنقاش ورقة مقدمة من الإدارة الأمريكية بموافقة بقية دول الرباعية (مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات)، وأيضاً نقاش مستقبل العملية التفاوضية. وفي جلسة مشهودة ناقش مجلس الأمن والدفاع في الخرطوم بقيادة البرهان مقترح الرباعية المتعلق بالهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار.

لكن سريعاً ما عاد البرهان وانتقد خارطة الرباعية ووصف ما تم تقديمه في ورقتها بأنه «أسوأ ورقة ولا تستحق النقاش»، ورفض الاستجابة للهدنة الإنسانية، واعتبرت المبادرة من قبل غرف الإسلاميين وصاية على البلد، وأشعلوا حملة ضد الحلول التي تضمنتها، وأعادوا نداء التعبئة للجهاد وحرب الكرامة، وضد مسعد بولس باعتباره راعيها وداعمها. ومع ذلك ظل مسعد يردد أمام الصحفيين بأنهم في تحالف دول الرباعية مصممون على إنفاذ الخارطة.

وزيرا الخارجية المصري والسعودي أكدا «أهمية مواصلة التنسيق في إطار الآلية الرباعية، بهدف الدفع نحو التوصل إلى هدنة إنسانية وصولا لوقف شامل لإطلاق النار.. وشددا على أهمية الحفاظ على سيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه ودعم مؤسساته الوطنية»

إحياء الرباعية

المأمول، وفق ما كان رائجاً، أن تكون بداية الهدنة الإنسانية في ديسمبر 2025، وكما هو معلوم فإن ذلك لم يحدث. وتكلست المبادرة خاصة بعد انتقادها من قبل البرهان والهجمة عليها من قبل الإسلاميين المؤيدين لاستمرار الحرب. وفي محاولة لطمرها كلياً، نشرت غرف الإسلاميين ومن يعرفون بـ(البلابسة) على مواقع التواصل الاجتماعي مناشير تؤكد على أن الرباعية فشلت وماتت، على حد تعبير بعضهم.

إلا أنها عادت حية بعد لقاء جمع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عندما طلب الأول من ترامب الاهتمام بمأساة السودان، والتزم الرئيس الأمريكي على الهواء مباشرة وقال قولة تداولها الناس «قبل نصف ساعة أدرجت قضية السودان في أولوياتي». غير أن الوقت أثبت أن اهتمام الرئيس الأمريكي لم يغير في الواقع كثيراً، وعادت الرباعية للجمود.

ومن المهم هنا الإشارة إلى زيارة البرهان للملكة العربية السعودية، والتي ينظر إليها ضمن مساعي المملكة السعودية لإحياء الرباعية الدولية. وفعلاً جاءت تصريحات البرهان عبر تغريدة على «أكس» مرحبة بالتدخلات الدولية لحل الأزمة. ولكن، وكما حدث في المرات السابقة، لم يحدث جديد، وإن طال صمت البرهان هذه المرة، وصمت في عدد من المناسبات عن ذكر الاستمرار في الحرب ورفض الهدنة والتفاوض والرباعية، إلى أن تحدث أمام الجالية السودانية في تركيا في 28 ديسمبر 2025، والتي عاد فيها إلى تأكيد عزمهم على الاستمرار في الجرب حتى آخر شبر من أرض السودان ولن يقبلوا بغير تدمير المليشيا وإجبارها على الاستسلام.

غرف الإسلاميين رأت في المبادرة وصاية على البلد، وأشعلوا حملة ضد الحلول التي تضمنتها، وأعادوا نداء التعبئة للجهاد وحرب الكرامة، وضد مسعد بولس باعتباره راعيها وداعمها.. مع ذلك ظل مسعد يردد أمام الصحفيين بأنهم في تحالف دول الرباعية مصممون على إنفاذ الخارطة

(مصر والسعودية).. (مصر والإمارات)

يوم الأحد الماضي، وصل نائب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إلى القاهرة، وأفادت وزارة الخارجية السعودية في بيان رسمي أن «الزيارة تأتي لمناقشة العلاقات الثنائية.. وتبادل وجهات النظر حول التطورات الإقليمية والدولية». تطرقت الزيارة لموضوعات مشتركة بين البلدين، ومن بينها التحضيرات الجارية لعقد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق الأعلى المصري-السعودي برئاسة الرئيس السيسي وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى جانب التطورات في اليمن والاحتكاك السعودي الإماراتي، والاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال دولة، وبطبيعة الحال جرى نقاش تنفيذ المرحلة الثانية من خارطة حل الأزمة في قطاع غزة، إلا أن ملف السودان حظي باهتمام كبير، ومعظم تغطيات المحطات الفضائية والمواقع الإخبارية أبرزت بوضوح نقاش الأمير فيصل مع القيادة المصرية سبل تدارك الأزمة في السودان، وضرورة وضع حد لها، وكان اللقاء الأول مع الرئيس المصري عبد الفتاح السياسي، وأعقبه لقاء مطول مع د.بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج، وفي كلا اللقاءين أفردت مساحة مقدرة للملف السوداني، وخرج البيان الصحفي للزيارة مشدداً على أن حل الأزمة يكمن في الرباعية، وإنفاذ الهدنة الإنسانية. وجاء في البيان: «أكد الوزيران أهمية مواصلة التنسيق في إطار الآلية الرباعية، بهدف الدفع نحو التوصل إلى هدنة إنسانية وصولاً لوقف شامل لإطلاق النار. وأكد الوزيران على أهمية الحفاظ على سيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه ودعم مؤسساته الوطنية».

وفي ذات السياق، جرى اتصال هاتفي بين د.بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، والشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتباحثا خلال المهاتفة في شأن السودان، وأعلنا تطابق موقف قيادة الدول الثلاث؛ مصر والسعودية والإمارات، المتمسك بالرباعية الدولية، وأهمية تنفيذ بنودها وفي مقدمتها الهدنة الإنسانية المفضية إلى إنهاء الحرب. وجاء في التصريح الرسمي عقب الاتصال الهاتفي بين الجانبين المصري والإماراتي التأكيد على «أهمية استمرار التنسيق القائم في إطار الآلية الرباعية، بهدف الدفع نحو التوصل إلى هدنة إنسانية وإنشاء ملاذات وممرات إنسانية آمنة وصولاً لوقف شامل لإطلاق النار».

المعارك الدائرة بين الجانبين وتبادل السيطرة على الأرض يؤكدان حقيقة راسخة أن حل الأزمة عسكرياً مستحيل، فضلاً عن تداعيات تبادل السيطرة على الأمن وتكلفتها الإنسانية

«الرباعية» باقية

لا خلاف على أن تحركات دول الرباعية منذ مطلع العام تشير إلى أن الرباعية باقية حتى الآن، وأن الدول التي تنشط فيها متمسكة بها وبتنفيذها. وما يثمن التحركات الأخيرة، دور جمهورية مصر المحوري فيها، ومعلوم وزن مصر في الملف السوداني. وليس بعيداً عن الأذهان «الخطوط الحمراء» المصرية التي أعلن عنها مؤخراً عبر بيان رئاسي، والتأكيد على أن أمن مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأمن في السودان، ولا خلاف أيضاً على أن المعارك الدائرة بين الجانبين وتبادل السيطرة على الأرض يؤكد حقيقة راسخة أن حل الأزمة عسكرياً مستحيل، فضلاً عن تداعيات تبادل السيطرة على الأمن وتكلفتها الإنسانية، كل ذلك يضع الحراك الجاري منذ أسبوع موضع اهتمام، باعتباره فرصة بالغة الأهمية لحل أزمة الحرب في السودان، إن لم تكن فرصة أخيرة تضع مبادرة الرباعية الدولية على المحك.

ميثاق القاهرة: حين فرضت النقاشات لغتها على النص السياسي

كيف تحوّلت الخلافات داخل القاعة إلى نص توافقي وسّع دائرة الإجماع المدني؟

لم يكن الإعلان عن ميثاق القاهرة لحظة احتفالية عابرة، ولا بيانًا سياسيًا تقليديًا في زمن الحرب، بل جاء خلاصة لمسار طويل من النقاشات المكثفة، عكست عمق الأزمة التي تواجهها القوى المدنية السودانية، وهي تحاول إعادة تنظيم صفوفها في واحدة من أكثر اللحظات خطورة منذ استقلال البلاد.

الميثاق، الذي خرج في 4 يناير 2026، بوصفه وثيقة جامعة لوقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي، لم يُكتب بمعزل عن السياق العام، ولم يُصَغ كمنتج نهائي مغلق، بل تشكّل عبر حوار مفتوح شارك فيه ممثلون لأحزاب سياسية، وأجسام نقابية ومهنية، وكيانات شبابية ونسوية، ومنظمات مجتمع مدني ومجموعات ضغط، في محاولة واعية لإدارة الخلافات بدل إنكارها، وتحويل التباينات إلى مدخل للتوافق لا سببًا للانقسام.

صحيفة (ديسمبر) كانت حاضرة جلسات النقاش التي سبقت الإعلان عن الميثاق بالقاهرة، والتي دعت إليها القيادة المركزية العليا للضباط وضباط الصف والجنود المتقاعدين (تضامن)، ووقفت على تفاصيل الجدل الذي دار حول المسودة الأولية، قبل أن تخرج الصيغة النهائية التي حملت بوضوح بصمات تلك النقاشات.

القاهرة - (ديسمبر)

من القطيعة إلى البداية الجديدة

أدار الجلسات الخبير القانوني الطيب العباسي، الذي حرص منذ البداية على وضع إطار إجرائي للنقاش، مؤكدًا أن الميثاق لا يهدف إلى تصفية الحسابات بين الأجسام المدنية، ولا إلى إعادة إنتاج خلافات ما قبل الحرب، بل يسعى إلى طيّ صفحة الماضي وإعلان بداية جديدة بين كل القوى الوطنية المؤمنة بأهداف ثورة ديسمبر والرافضة لاستمرار الحرب.

هذا التحديد المسبق للغرض من الميثاق أسهم في توجيه النقاش نحو البحث عن المشترك، لا الغرق في سرديات الفشل، وفتح المجال أمام مراجعة اللغة السياسية السائدة، التي رأى كثيرون أنها أسهمت في تعميق الانقسام داخل المعسكر المدني.

الدولة بين السند الدستوري وخطاب الحرب

شكّل الشق القانوني أحد أعمدة النقاش الأساسية. فقد استحضر أحد المشاركين السند التشريعي الأصلي للدولة السودانية الصادر عام 1956، والذي أقر أن يكون مجلس سيادة الدولة مدنيًا خالصًا، مشيرًا إلى أن حالات فراغ السلطة – كما هي الحال بعد اندلاع الحرب – تُدار عبر أجهزة الخدمة العامة ذات الطبيعة المستدامة.

وشدد المتحدث على أن ابتداع أسانيد دستورية جديدة مرفوض، معتبرًا أن أي محاولة للالتفاف على الأساس الذي تأسست عليه الدولة لا تؤدي إلا إلى تعميق الأزمة، وأن العودة إلى المرجعيات الأصلية تمثل شرطًا ضروريًا لاستعادة المسار المدني.

في السياق ذاته، طُرح سؤال العلاقة بين القانون والسياسة في زمن الحرب، حيث رأى مشاركون أن وقف القتال لا ينفصل عن هزيمة خطاب الحرب نفسه. وأكد أحد المشاركين، أن توحيد القوى المدنية حول خطاب سلام واضح ومشترك يمثل الخطوة الأولى على طريق إنهاء الصراع، وهو ما دفع إلى تقديم أولوية وقف الحرب وحماية المدنيين على سائر القضايا.

ومن جانبه عبّر القيادي بحزب الأمة القومي، عبد الجليل الباشا، عن تقديره لمبادرة (تضامن) التي قادت مسار توحيد القوى المدنية، معتبرًا أن استمرار الحروب الداخلية بعد أكثر من سبعين عامًا على الاستقلال يعكس فشلًا مزمنًا في الإجابة على الأسئلة الوجودية للدولة السودانية.

وأشار إلى أن ميثاق القاهرة يمثل حدًا أدنى للتوافق بين القوى الوطنية، لكنه شدد على أن قيمة الوثيقة لا تُقاس بنصها وحده، بل بقدرتها على التحول إلى برنامج عمل، محذرًا من الاكتفاء بإنتاج البيانات دون ترجمتها إلى أنشطة سياسية منظمة، لا سيما في ما يتعلق بوقف الحرب.

اللغة بوصفها ساحة صراع

إحدى أكثر النقاط التي أثّرت على إعادة صياغة الميثاق تمثلت في الجدل حول اللغة والمفاهيم.

فقد رأى عدد من المشاركين أن مصطلح «القوى المدنية» جاء فضفاضًا، واقترحوا ضبطه ليشمل صراحة القوى المؤمنة بثورة ديسمبر والرافضة للحرب منذ اندلاعها.

الصادق علي حسن، ممثل المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، انتقد المسودة الأولية لإغفالها توصيف الواقع الإنساني الكارثي، داعيًا إلى تضمين فقرة واضحة عن الدماء التي تسيل، والنازحين واللاجئين، والمسحوقين، باعتبار ذلك ضرورة سياسية وأخلاقية في آن واحد.

كما طالب بضبط العبارات ذات الطابع الاقصائي، مثل «قوى الظلام»، عبر تحديد المقصود بها، واقترح استبدال تعبير «استعادة الحكم الديمقراطي» بعبارات أكثر دقة قانونيًا مثل «استعادة الوضع الدستوري» أو «المسار المدني الديمقراطي»، وهي ملاحظات تركت أثرًا مباشرًا في الصيغة النهائية.

وطالب رئيس حزب المؤتمر السوداني يوسف الدقير بضرورة ضبط المفاهيم وإعادة صياغة الوثيقة بما يضمن تعبيرها عن كافة وجهات النظر وشمولها على كل الملاحظات بالشكل الذي يضمن وضعها كوثيقة تاريخية تضاف إلى سفر الأدب السياسي للدولة السودانية كما أشار إلى ضرورة مراجعة البند الذي احتوى على تأييد إعلان نيروبي على اعتبار عن بعض الملاحظات طالبت بحذف الفقرة على أن تشمل الصياغة كافة المبادرات التي تصب في وحدة القوى الوطنية.

الالتزام الأخلاقي وسؤال التجديد

كمال بولاد، القيادي بحزب البعث، رأى أن الميثاق ينبغي قراءته بوصفه التزامًا أخلاقيًا قبل أن يكون وثيقة قانونية، مؤكدًا أن الوصول إلى هذا الحد الأدنى من التوافق تطلّب جهودًا كبيرة في ظل المسافات الواسعة التي كانت تفصل بين الأحزاب السياسية فيما بينها، والأجسام النقابية والمهنية فيما بينها ومن ثم إدارة خلافات كل هذه المكونات بين بعضها البعض.

وفي المقابل، عبّر الحضور الشبابي عن مواقف أكثر نقدية. فقد أعلن ممثل الشبكة الشبابية السودانية لإنهاء الحرب والتحول المدني الديمقراطي، تأجيل توقيعهم على الميثاق، مبررًا ذلك بالحاجة إلى مزيد من المشاورات، في ظل شعور قطاعات شبابية بتكرار الخطاب والوجوه والمبادرات خلال السنوات الأخيرة.

وأكد المتحدث أن فتح باب التوقيع في أي وقت يمنح الميثاق فرصة لاستيعاب مجموعات جديدة، مشددًا على أن الشباب يظلون عنصرًا حاسمًا في أي مسار تغيير، شرط أن يكونوا جزءًا من الصياغة والتنفيذ معًا.

وثيقة إدارة الخلاف

في محصلته، يكشف ميثاق القاهرة، من خلال مقارنة مسودته الأولى وما انطوت عليه من تفاصيل، بصيغتها النهائية التي طُرحت إلى الملأ في نص تشكّل عبر إدارة الخلاف وتسويته وليس إنكاره.

فقد خفّت حدة اللغة، واتسعت دائرة المخاطَبين، وأُدرجت قضايا الإعلام والنساء والشباب، وتحولت نقاط التباين من عائق إلى عنصر مُدار داخل وثيقة واحدة.

الميثاق بالضرورة لا يقدّم نفسه كحل نهائي لأزمة السودان، بل كأرضية مشتركة يمكن البناء عليها. فهو في جوهره عبارة عن وثيقة تاريخية تعترف بثقل اللحظة وعمق التباينات، لكنها تراهن على أن وحدة الحد الأدنى قد تكون الممر الأخير والأمن لإيقاف الحرب واستعادة المسار المدني، في بلد يقف على حافة التفكك والانهيار.

ميثـــاق القـــاهرة

لوقف الحرب وتحقيق مقاصد الثورة واستعادة المسار الدستوري المدني الديمقراطي

ديباجة:

● استلهاماً لأهداف ثورة ديسمبر المجيدة ومبادئها في الحرية والسلام والعدالة، والتزاماً بأن الشرعية للشعب السوداني عبر إرادة حرة وشفافة؛

● وعياً بحساسية اللحظة التاريخية التي يمر بها السودان، حيث تقف البلاد على حافة التفكك والتمزق والانهيار المؤسسي الشامل، وتواجه أخطر تهديد لوحدتها منذ الاستقلال، فلا مناص إلا بعودة الحكم الدستوري المدني الديمقراطي؛

● إدراكاً بأن الحرب الحالية كشفت حجم الدمار والفساد والاستبداد الذي قاد مؤسسات الدولة للتفكك، مما يجعل العمل على إيقافها قضية مركزية ومقدمة على غيرها منعاً لسيناريوهات التفتيت والتشظي الشاخصة، ومن ثم بناء دولة مدنية ديمقراطية تعبر عن جميع السودانيين/ات؛

● إصراراً على محاسبة من تسبب في الحرب وانتهاكاتها، ومنعا لعودة الفساد والاستبداد بأي صيغة؛

● اعترافاً بأهمية تكامل الدور الوطني مع الجهود والمبادرات الإقليمية والدولية وتوجيهها لمصلحة السودانيين/ات، وعلى رأسها الآلية الرباعية، من دعوة لوقف الحرب، وتوصيل المساعدات الإنسانية، وبناء السلطة المدنية، وإصلاح المنظومة العسكرية والأمنية؛

● استكمالا للجهود والحوارات التي انتظمت لتوحيد القوى المدنية الرافضة للانقلاب والحرب وتعمل من أجل إنهائها وتحقيق مقاصد الثورة واستعادة الحكم الدستوري المدني الديمقراطي؛

نعلن التزامنا بالتالي:

1. التمسك بوحدة السودان أرضاً وشعباً باعتبارها قضية لا مساومة عليها.

2. الأولوية القصوى للقوى المدنية تتمثل في وقف الحرب وحماية المدنيين ومجابهة الكارثة الإنسانية وتخفيف معاناة شعبنا.
3. الالتزام بمبدأ العدالة وعدم الإفلات من العقاب وجبر الضرر.
4. الالتزام الكامل قولاً وفعلاً بوحدة الصوت المدني، كخطوة لا تقبل التأجيل لوحدة المركز المدني من أجل إيقاف الحرب وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها.
5. الالتزام بضمان مشاركة عادلة وفاعلة للنساء والشباب في كافة عمليات صنع السلام والعملية السياسية والحكم الانتقالي.
6. دعم أي جهود لوقف الحرب وحق السودانيين/ات في استعادة المؤسسات الدستورية وعلى رأسها الآلية الرباعية، ومساعيها لوقف الحرب ومجابهة الكارثة الإنسانية ودعم حكومة مدنية ديمقراطية.
7. التأكيد على أن وحدة القوى المدنية على أسس جديدة للعمل الوطني هدف نسعى له، وأن الحوار الجاد آلية لبناء مركز مدني موحد، وأن التنسيق وسيلة لتطوير أنماط التفكير وتجسير الهُوّة وصولاً إلى رؤية سياسية موحدة وبرنامج عمل مشترك. وعليه نعمل على استمرار عملية حوار شفاف بين القوى المدنية، بكل مكوناتها الحزبية والنقابية والشبابية والنسوية والمجتمع التقليدي والمجتمع المدني، يقوم على نقد التجارب السابقة، وترسيخ القواسم المشتركة، وإدارة التباينات بروح وطنية خالصة، تتجنب الاستقطاب والانقسامات، وتعزز الثقة وثقافة التسامح والتعاون.
8. الامتناع عن استخدام أي لغة تحريضية أو استقطابية، ونبذ خطاب الكراهية والعنصرية، والدعوة الصادقة للسلام والتماسك الوطني.
9. الاستخدام المسئول لوسائل الإعلام والتواصل والعمل المشترك وفق رسالة إعلامية موحدة ضد الحرب ومشعليها، ووقف التراشق الإعلامي، وتبني خطاب سياسي للحفاظ على وحدة البلاد ورفض الحرب ودعم السلام والاستقرار.
10. توحيد الرسالة السياسية الدبلوماسية التي تؤكد على دور المجتمع الإقليمي والدولي وجهوده لوقف الحرب واستعادة الحكم الدستوري المدني الديمقراطي وفق إرادة وطنية خالصة.
11. تطوير إعلان المبادئ السوداني الموقّع في نيروبي كخطوة مهمة في توحيد الصوت المدني.
12. التنسيق المشترك على مستوى الأهداف والأنشطة، وفق ما ورد في هذا الميثاق، كلٌ من موقعه في التحالفات السياسية الراهنة، بما يعزّز بناء مركز موحد لعودة الحياة المدنية والأمان والاستقرار وإسكات صوت الرصاص.

القاهرة – الرابع من يناير 2026

خطاب البرهان وقرار منع محامين.. البحث عن وجه الشبه!!

وجَّه قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان في مستهل بداية العام الجديد، ومن داخل فناء القصر الجمهوري بوسط الخرطوم، رسالة للشعب السوداني في إطار إحياء الذكرى السبعين لاستقلال السودان على مقربة من سارية علم القصر التي شهدت في ذات المكان قبل سبعة عقود رفع علم الاستقلال، ويومها احتشد خطاب البرهان بكثير من الإشارات المتناقضة خاصة حينما تحدث عن «المصالحة» ليجنح بعدها لتوصيف قوى سياسية بـ«الخيانة والهرولة خلف سراب الخارج»، وهو ما جعل البعض يجزم أن الحوار الذي يعنيه فعلياً «مفصل على مقاس مجموعة معينة تناصره وتسانده»، أما آخرون فاختاروا أن يغضوا الطرف عن هذا التناقض ويعدوا ما ذكر بباحة القصر الجمهوري أمراً يستحق التفاعل الإيجابي معه والترحيب به والاستفادة منه.

تقرير: القسم السياسي

بالتوازي مع ذلك الخطاب فإن ما يطلق عليها لجنة التسجيل بنقابة المحامين المحلولة قامت بإصدار قرار نص على حرمان (31) محامياً ومحامية من تجديد رخصهم ومنعهم من مزاولة مهنة المحاماة باعتبارهم ارتكبوا مخالفة لشرف المهنة بالانضمام ومساندة الدعم السريع، وهو ما جعل البعض ينظر للمشهد وكأنه تناقض مع دعوة البرهان للحوار والمصالحة، باعتباره منحىً تصعيدياً وهو ما يطرح بوضوح سؤالاً مفاده: «إلى أي مدى يبدو خطاب البرهان بالقصر الجمهوري متناقضاً مع قرار تلك اللجنة التي قررت منع محامين من ممارسة مهنتهم لموقفهم السياسي المساند للدعم السريع»؟.

تصعيد متناقض؟ أم متسق؟

لعل بعض الذين أحسنوا الظن في ما ذكره قائد الجيش في مستهل هذا العام من القصر الجمهوري وترحيبهم أو تعويلهم على رغبة الرجل في مد يد التصالح أصيبوا بالصدمة جراء الموقف الصادر عن لجنة تسجيل نقابة المحامين التابعة لفلول الحزب المحلول، باعتبار أن الإجراء يسمم الأجواء العامة والنبرة «التصالحية» لخطاب قائد الجيش.

لكن عند النظر في الأمر جيداً في السياق الكلي نجد أن ذات خطاب البرهان حمل جوهره نبرة تصعيدية واضحة من خلال التمييز بين القوى السياسية والمدنية. صحيح لم يذكر الأمر مباشرة لكن السياق العام فهم منه حديثه عن نوعين من القوى السياسية؛ الأولى وطنية مشمولة بدعوته إلى الحوار والتوافق والمصالحة، والثانية لم يجد الرجل حرجاً في أن ينعتها بلسان مبين قائلاً: «نطمئن أهلنا في كل مكان أن النصر قادم، وإن النصر حليف الشعب السوداني، وإن كل من خان وطنه وباعه لن ينتصر، وإن كل من جرى وراء سراب الدول التي تتحدث عن أوهام لن تتحقق في هذه الأرض».

وفي جزئية ثانية أشار البرهان في خطابه لمسألة المصالحة التي ربطها بالانضمام لصوت الوطن والحق.

إذن المصالحة التي يدعو لها البرهان هي فعلياً مفصلة على مقاس ما يعتبرها «قوى سياسية مؤمنة بقضية الوطن تقف إلى جانب الجيش والشعب» هي التي توازي قوى سياسية أخرى «خائنة وباعت الوطن وتجري وراء سراب دول تتحدث عن أوهام لن تحقق في الأرض السودانية»، يضاف إليها الشرط والإجراء الخاص بالمصالحة ومفهومها وهو «الانضمام والاصطفاف مع الجيش في هذه الحرب».

عند تجميع مكونات المشهد الكلي نجد أن البرهان لا يتحدث عن «مصالحة» تقوم على الاعتراف بوجود تعدد في وجهات النظر والمواقف، لكن يشير إلى «الاصطفاف» القائم على التماهي الكامل مع موقفه. لذلك فإن رفض هذا التماهي يقابله بشكل فوري «تهم الخيانة والعمالة الواردة في خطابه».

افتراض أن البرهان والفلول وعلي كرتي تجمعهم علاقة منفعة توصيف خاطئ فالشواهد بعد الحرب أكدت أنهم «وجهان لعملة واحدة يتكاملان لا يتعارضان على الإطلاق»

وجهان لعملة واحدة

تعتبر أبرز الأخطاء التي تجنح لها الكثير من التحليلات، هو الفصل في المواقف ما بين قائد الجيش والحزب المحلول، خاصة في الفترة التي تلت اندلاع الحرب في أبريل 2023م. فعلى عكس حجج ومنطق وتبريرات كثيرين بأن الرجل تجمعه علاقة منفعة ومصالح مع تنظيم الإسلاميين عموماً والأمين العام لحركتهم الإسلامية ومسؤول الجناح العسكري علي أحمد كرتي، فإن الشواهد خلال هذه الحرب خاصة بعد خروجه من القيادة العامة عززت الحقيقة الواضحة للعيان أن «البرهان وكرتي وتنظيم الإسلاميين هم وجهان لعملة واحدة يتكاملان ولا يتعارضان على الإطلاق».

بالاستناد لذلك فإن قرارات إعادة عناصر ومنسوبي ومؤسسات الحزب المحلول النقابية والمالية في كل المستويات ليست إجراءً فردياً يقوم به كادر الإسلاميين الفريق بحري إبراهيم جابر دون رضا وقبول قائده العام، حيث تمت كل هذه الإجراءات التي بدأت منذ إعاقة وعرقلة لجنة استئنافات لجنة التفكيك ثم بتقويض التفكيك بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م وبعد اندلاع الحرب بعلم وموافقة البرهان شخصياً.

تصعيد الفلول

يقودنا هذا للنظر في الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها ما تعرف باسم لجنة القبول بنقابة محامي الفلول المحلولة بقرار، والتي رفضت المحاكم قبول طعونها حتى مستوى المحكمة العليا في الأسبوع الحالي والقاضي بمنع (31) محامياً من ممارسة مهنة المحاماة باعتبارهم منخرطين في مساندة الدعم السريع.

عند مطالعة هذه القائمة بشكل أوليٍّ فقد وجدنا أن من بين الأسماء المدرجة فيها بتهمة التماهي والانخراط والمساندة للدعم السريع توجد (4) أسماء اتخذوا، بناء على ارتباطهم بمؤسسات وجهات سياسية ونقابي، موقفاً مناهضاً لتوجه الدعم السريع وتحالف تأسيس في تشكيل مؤسسات حكم موازية.

هنا نشير إلى أن هذه نتيجة التحليل الأولي، ومن المؤكد أن التحليل المعمق سيكشف وقائع مخالفة لما ذهب إليه القرار المذكور الذي وضح أنه استند على معلومة خاطئة، أما الأكثر وضوحاً فهو أن «الخطأ مقصود» لكون المواقف السياسية معلنة ومعروفة وليست محل تجاذب أو تضارب أو تحمل تفسيرات متعارضة.

جمهورية السودان
لجنة قبول المحامين
Republic of the Sudan
Bar Admission Committee
قرار ايقاف ترخيص محامين

اصدرت لجنة قبول المحامين في اجتماعها بتاريخ/ 2025/12/18م القرار رقم 2025/32م والقاضي بإيقاف ترخيص محامين . وذلك للآتي:-

ثبت للجنة القبول ان المذكورين بالكشف المرفق انضموا لمليشيا ال دقلو الارهابية وذلك بالتحاقهم بالعمل بما يسمى بحكومة تأسيس الجناح السياسي لحركة التمرد و المليشيا المتمردة ومما لا شك فيه هذا العمل يتنافى مع اخلاق ومهنة المحاماة وشرفها . فالذي يلتحق بحركة متمردة ارهابية مارست ابشع انواع الجرائم من قتل ونهب واغتصاب وابادة جماعية ولم تترك جريرة الا انتهكتها . و من يناصر مثل هذه الجماعة الارهابية لا تتشرف به مهنة المحاماة القائمة على نصرة الضعيف وإحقاق الحق وارساء دعائم سيادة حكم القانون، فضلا عن أن هذا السلوك يتعارض مع قانون المحاماة لسنة 1983 تعديل 2014 الذي نص في المادة 1/25 هـ و المادة 2/25 منه على ان الاشتغال بأي عمل لا يليق وشرف مهنة المحاماة وتقاليدها يوجب على اللجنة ان تأمر بوقف ترخيص المحامي من تلقاء نفسها او بناءً على شكوى كما نصت المادة 65 من قانون المحاماة انه يترتب على ايقاف الترخيص لأي سبب من الاسباب الموجبة لذلك وقف المحام من عضوية النقابة وحرمانه من الاشتغال بالمحاماة.

كما ان المادة 1/2/65 نصت على ان انهاء ترخيص المحامي لأي سبب من الاسباب يترتب عليه فصله من عضوية النقابة وحرمانه من الاشتغال بالمحاماة . بناء على ما ذكر وفقا لما نص عليهُ قانون المحاماة في المواد 1/25/أ و 2/25 مقرؤه مع المادة 27 و المادة 65 و المادة 66 ذات القانون .

قررت لجنة قبول المحامين بما لديها من سلطات وفق المواد المذكورة الآتي :-

1/ ايقاف ترخيص المحامين بالكشف المرفق وعددهم واحد و ثلاثون محاميا.

2/ حرمان المذكورين من الاشتغال بالمحاماة.

3/ يتم اخطار الجهات ذات الاختصاص بالقرار.

زين العابدين احمد حمد خالد
رئيس لجنة قبول المحامين

الخرطوم شرق - تقاطع شارع الزبير باشا مع شارع علي دينار

حصة قانونية

يستحق أن يطلق على البيان الصادر عن اللجنة التسييرية لنقابة المحامين الشرعية في معرض تعليقه وتفنيده وإبطاله لقرار لجنة قبول محامي الفلول بوقف التراخيص بأنه «درس وحصة ومحاضرة قانونية» لكونه لم يكتفِ بإظهار مناطق الخلل الإجرائي والقانوني ولكنه شخّص حالة «جهل كامل بالقانون والإجراءات».

أوضحت النقابة الشرعية أن لجنة القبول المذكورة -مع استصحاب أن ما يسمى بنقابة المحامين محلولة وغير شرعية- ينعدم اختصاصها في الجزاءات، ويقتصر دورها على القيد وإعادة القيد وهو ما يجعلها قرارها باطلاً بطلاناً مطلقاً، مبيناً أن هذه اللجنة اغتصبت سلطة مجلس التأديب وهو ما يجعل قرارها منعدم الأثر، كما أصدرت قراراً دون حكم قضائي باتٍّ وهو ما يجعل الجزاء السابق لحكم القانون مخالفه له.

أشارت اللجنة التسييرية أن الإجراء المذكور تم دون إخطار أو تحقيق أو سماع للدفاع، وهو ما يجعله باطلاً كما استند إلى ادعاءات عامة وغير محددة، الأمر الذي جعله «عديم المشروعية»، كما خالف مبدأ التدرج في العقوبات بتوقيع أقصى العقوبات والذي يعد «تعسفاً ومخالفة صريحة للقانون»، كما تضمن مساساً باستقلال المهنة.

وأشارت النقابة الشرعية إلى أن غياب الجهة المختصة باتخاذ قرار الوقف أو الشطب جعل القرار منعدماً، كما أن مخالفته لقانون ولوائح المحاماة بحصر المساءلة على مجلس التأديب جعله قراراً باطلاً، وعدم اختصاص لجنة الشكاوى في الفصل واقتصار دورها على استلام الشكاوى وغياب النقابة لكون الجهة التي مارست هذا الإجراء محلولة بمرسوم دستوري، إضافة إلى عدم مشروعية نشر أسماء دون حكم باتٍّ بشكل يجعلها منعدمة الأثر.

أوضح البيان أن القرار خلا من التسبيب القانوني الأمر الذي جعله باطلاً شكلاً وموضوعاً وعدم انطباق أحكام المادة 25/ 1 / هـ أو أي نص آخر يجيز الإجراءات التي تمت، وهو ما يترتب عليه انتفاء السند القانوني كلياً لهذه الإجراءات.

وخلصت تلك الحصة القانونية إلى أن ما سبقت الإشارة إليه جعل «القرار الصادر باطلاً ومنعدم الأثر قانوناً»، مع التأكيد على أن اللجنة التسييرية لنقابة المحامين السودانيين هي الجهة الشرعية المختصة بإدارة شؤون المحامين.

أثبت التحليل الأولي للقائمة أن (٤) من الأسماء الواردة فيها تبنوا موقفاً سياسياً مناهضاً لتوجهات الدعم السريع خاصة قراره تكوين سلطة في مناطق سيطرته ورغم ذلك اتهموا بأنهم منخرطون مع الدعم السريع!!

قرار بلا قيمة

من جهته اعتبر دكتور عبدالرحمن آدم يعقوب المحامي، في معرض تعليقه لـ(ديسمبر) عبر الهاتف على هذا القرار الصادر في مواجهته وآخرين/ أخريات، بأنه بلا قيمة أو معنى، وقال: «يبلوه ويشربوا مويته!!» -وهو مثل سوداني معروف يدل على عدم جدوى شيئ أو أثره- مشيراً إلي أن الجهة التي أصدرت القرار غير مختصة قانوناً، فما يسمى نقابة المحامين هو جسم نقابي أنشأته السلطة التي أسقطتها ثورة ديسمبر وصدر قرار رسمي بحلها وتم تشكيل لجنة تسييرية لنقابة المحامين التي يشغل فيها موقع النقيب الأستاذ علي قيلوب ولا تزال هذه اللجنة هي الرسمية المعتمدة.

وأشار يعقوب لجزئية ثانية تتعلق بالإجراء نفسه بعدم جواز فصل أي محامٍ لأسباب سياسية، وإنما بناء على حكم قضائي نهائي صادرٍ من المحكمة في أمر يتعلق بشرف المهنة بعد تشكيل لجنة تحقيق بناء على شكوى مقدمة للجنة الشكاوى، مبيناً أن لجنة الشكاوى لا تشكل لجنة التحقيق لكن يتم تشكيلها من قبل نقابة المحامين ووزارة العدل والنائب العام، وتعقد جلسة التحقيق مع الشخص وتمنحه حق عرض الدفوعات ثم تصدر قرارها، وهو نفسه قابل للطعن لدى الجهات الأعلى، وبعدها يتم الإجراء والعقاب وفي التدرج يعد «الفصل» خياراً أخيراً ويتم اللجوء بداية للعقوبات الإدارية المخففة مثل لفت النظر أو التنبيه وإيقاف حق التوثيق ولذلك الفصل هو الخيار الأخير طبقاً لقوله.

واتفقت المحامية رحاب المبارك -وهي أيضاً ضمن المشمولين بإجراءات المنع من ممارسة المهنة- والتي أشارت بدروها في تعليق لـ(ديسمبر) بالقول إن لجنة التحقيق تتطلب أن يكون ضمن عضويتها نقيب المحامين وقاض ووكيل نيابة ومحامين، واعتبرت أن صدوره من لجنة القبول -رُغم عدم مشروعيتها في الأساس - تفسيره الوحيد محاولة السلطة القضائية لشرعنة وجود نقابة الحزب المحلول، مبينة أن هذا الأمر مرتبط برئيس القضاء بشكل مباشر، لكونه المسؤول عن القضاة المعنيين بإجراءات سلطة التوثيق بجانب تعيين القضاة العاملين ضمن لجنة القبول.

وأضافت قائلة: «يجب التنبيه أن ما ذكرته سابقاً ينطبق على وضعية اللجنة ذات المشروعية، أما الحالية فهذه مرتبطة بمؤسسة نقابة محلولة وغير مشروعة رفضت المحكمة العليا طعنها ضد قرار حلها، ولذلك فإن العيوب المشار إليها يسبقها أمر أساسي أن الجهة التي أصدرت القرار غير شرعية».

اتفق المحاميان عبدالرحمن آدم يعقوب ورحاب المبارك أن استهدافهما من قبل لجنة التسجيل بنقابة الفلول ناتج عن موقفهما المؤمن بثورة ديسمبر.. وأن ردهما على القرار غير الشرعي هو استمرارهما في عملهما القانوني والحقوقي كالمعتاد

أسباب الاستهداف

يقول دكتور عبدالرحمن آدم يعقوب المحامي لـ(ديسمبر) بأنه شخصياً لم يعمل مستشاراً في أي من مؤسسات الدعم السريع أو بموقع وكيل نيابة أو قاض ولا زال موجوداً في مكتبه يمارس أعماله كمحامٍ في مدينة نيالا قبل الحرب وحتى اللحظة. وحينما استفسرته عن سبب استهدافه بهذا الإجراء فقد أجاب بوضوح بأنه يعود لالتزامه الكامل بثورة ديسمبر ورفضه الاصطفافات الإثنية في الحرب التي فسرتها بعض الجهات كمنسوبي القوات المشتركة بأنه تماهٍ ومساندة للدعم السريع، لذلك شرعوا في التحريض عليه وآخرين وأضاف: «ما قاموا به وجد هوىً ورغبة مسبقة من عناصر الحزب المحلول، وهنا تكامل دور الطرفين وقررا العمل معاً في هذا الأمر، ولذلك هما من يقفان خلف هذه القرارات بشكل مشترك في ما يتصل بالحالة الخاصة بدارفور عموماً وولاية جنوب دارفور على وجه الخصوص».

وضرب يعقوب أمثلة لأشخاص تم إيقاف مرتباتهم أو فصلهم من العمل أو إغلاق حساباتهم البنكية بولاية جنوب درافور بتهمة التعاون مع الدعم السريع في مناطق سيطرتهم، في حين أنهم يوجدون خارج السودان في الأساس .

ونوه يعقوب لعمله ضمن عضوية اللجنة التي شكلها النائب العام للنظر في جرائم القتل وانتهاكات حقوق الإنسان بجنوب درافور خلال الفترة من 30 يونيو 1989م وحتى 11 أبريل 2019م والتي واصلت أعمالها لحين انقلاب أكتوبر 2021م، مبيناً أن اللجنة كشفت خلال أعمالها عن العديد من القضايا التي أزعجت فلول الحزب المحلول الذين قرروا استهدافهم ضمن عوامل أخرى بسبب هذا الأمر.

أما المحامية رحاب المبارك فاعتبرت أن الاستهداف لشخصها يعود لموقفها المساند لثورة ديسمبر وعملها على توثيق الاستهدافات والانتهاكات التي تمت تجاه المدنيين من قصف مدفعي وجوي أو تصفيات في الكنابي أو أم درمان التي شملت طرفي الحرب بما في ذلك الجيش ومليشيات البراء بن مالك، بجانب تقاريرها الموثقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي اعتبرها قائد الجيش وعناصر الإسلاميين أحد أسباب فرض العقوبات عليهم بما في ذلك البرهان. وأضافت: «للمعلومية تلك التقارير نشرت بعد إصدار العقوبات لعدم تمكني من الوصول للوثائق والشهود إلا بعدها».

وأشارت لكشفها فساد رئيس القضاء ومجموعة القضاة الذين قام بتوظيفهم مؤخراً وهم من عناصر الحزب المحلول، وزادت: «قد تكون جميع تلك العوامل سبباً للاستهداف ضمن آخرين وأخريات».

استمرار دون توقف

حينما سألنا دكتور عبدالرحمن يعقوب المحامي عن ما سيفعله اتجاه هذا القرار وكيف سيناهضه مستقبلاً؟ أوضح لـ(ديسمبر) بأن هذا القرار لا قيمة قانونية له، مؤكداً أنه سيواصل عمله ودوره كالمعتاد. وبدا متفائلاً بأن الحرب حينما تنتهي في يوم من ذات الأيام ستعود الأوضاع إلى طبيعتها.

أما المحامية رحاب المبارك فقد شاركته ذات الرأي، واعتبرت في تعليقها لـ(ديسمبر) بأن الإجراءات التي تقاوم هي الصادرة عن جهات صحيحة أما الصادرة عن جهة غير مختصة فلا يساوي قرارها الحبر الذي كتب به، لكنها استدركت قائلة: «رغم هذا سنناهض هذا القرار انطلاقاً من مفهومين؛ أولهما استخدامه كدليل على مسعى وعودة الحزب المحلول وسيطرته، وثانيهما بأن نواصل في ممارسة مهنتنا ودورنا دون توقف ولو يوماً واحداً أو حتى لحظة لأنهم يهدفون إلى إيقافنا ونحن سنرد عليهم بأن نستمر دون توقف».

عمك تنقو...

عندما صاغ شرحبيل أحمد ذاكرة طفلٍ سوداني بريشةٍ تبتسم

إيمان فضل السيد

كان عمك تنقو يصل إلينا كل أسبوع بملامح تشبه أهل البيت؛ يخطئ فنضحك، ويُحرَج فنفهم، دون أن يرفع إصبعًا بالوعظ أو يتقمّص دور الحكيم. هكذا، وببساطة تشبه الحياة قبل أن تتعقّد، صنع الفنان شرحبيل أحمد واحدة من أكثر شخصيات صحافة الطفل السودانية رسوخًا في الذاكرة. شخصية لم تتعالَ على الطفل، ولم تتنازل له في الوقت ذاته، بل خاطبته بوصفه شريكًا في الفهم والاكتشاف.

لم يكن عمك تنقو مجرّد شخصية كرتونية عابرة في صفحات مجلة (الصبيان)، بل زائرًا دائمًا لبيوت السودانيين، يدخل بلا استئذان، ويغادر تاركًا ضحكة صغيرة وسؤالًا كبيرًا. وبمناسبة الإعداد لتكريم الفنان شرحبيل أحمد بالقاهرة عبر لجنة عليا، تبرز الحاجة إلى التوقّف عند هذه الشخصية لا بوصفها منتجًا فنّيًا ناجحًا فحسب، بل باعتبارها أحد أهم تجليات مشروع إبداعي متكامل، حوّل فيه شرحبيل قدراته التشكيلية إلى رؤية تربوية وإنسانية بعيدة عن المباشرة.

صحافة الطفل ومجلة (الصبيان)

لا يمكن قراءة تجربة عمك تنقو بمعزل عن سياق صحافة الطفل في السودان خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. فقد كانت مجلة الصبيان واحدة من التجارب الرائدة التي سعت إلى مخاطبة الطفل السوداني في زمن كانت فيه أغلب مجلات الأطفال العربية تعتمد على شخصيات مستوردة، تحمل عوالم بعيدة عن البيئة المحلية، سواء في اللغة أو السلوك أو القيم اليومية.

في ذلك الزمن، لم يكن الطفل يُنظر إليه باعتباره كائنًا ثقافيًا كاملًا، بل متلقيًا للوعظ أو الترفيه البسيط. لكن مشروع شرحبيل أحمد جاء مختلفًا؛ إذ تعامل مع الطفل بوصفه قارئًا ذكيًا، قادرًا على التقاط المفارقة، وفهم الرسالة دون تلقين. ومن داخل هذا الوعي، وُلدت شخصية عمك تنقو: رجل بسيط، مألوف، يشبه الجيران والباعة وسائقي المواصلات، لا يحمل بطولة خارقة ولا حكمة جاهزة، بل يتعلّم عبر الخطأ، ويُخطئ أمام القارئ الصغير.

عمك تنقو: ذاكرة أخلاقية ناعمة

ظهرت شخصية عمك تنقو في شكل قصص مصوّرة وحكايات قصيرة ذات طابع تربوي غير مباشر. استخدم شرحبيل أحمد الطرافة والمفارقة كأداتين أساسيتين لتوصيل القيم، دون خطاب مباشر أو لغة تلقينية. وبذلك، لم يصنع شخصية تعليمية بالمعنى المدرسي، بل أسّس ما يمكن تسميته بـ«ذاكرة أخلاقية ناعمة»، تعلّم فيها الطفل أن الخطأ ليس عيبًا، بل مرحلة من مراحل الفهم.

هذا الاختيار لم يكن اعتباطيًا؛ فشرحبيل، بوصفه مثقفًا بصريًا، كان يدرك أن الضحك قد يكون مدخلًا أعمق للوعي من أي خطاب مباشر، وأن الصورة قادرة على التعليم بقدر النص، وربما أكثر. لذلك، لم يكن عمك تنقو واعظًا ولا نموذجًا مثاليًا، بل كائنًا إنسانيًا يقع في الخطأ ويتعلّم أمام القارئ.

ومن هنا، يطرح عمك تنقو سؤالًا ضمنيًا: لماذا اختار شرحبيل شخصية عادية لا بطلًا خارقًا؟

يجيب القارئ عمار النور، من جيل السبعينيات، قائلًا: «عمك تنقو ليس مجرد شخصية للأطفال، بل مرآة اجتماعية صاغها شرحبيل أحمد بريشة ساخرة وحانية في آن. لقد جسّد باكراً سودنة خطاب الطفل بصريًا وسلوكيًا، وجعل من الخطأ أداة للتعلّم لا للعقاب». ويضيف: «لم يعلّمنا شرحبيل كيف نكون مثاليين، بل كيف نبتسم لأخطائنا. فعمك تنقو كان توقيع الفنان على ذاكرة جيل بأكمله».

مرآة اجتماعية بملامح سودانية

لعلّ أبرز سمات عمك تنقو أنه عكس البيئة السودانية بكل تفاصيلها العفوية: اللغة، والعادات، والسلوكيات اليومية. سخر – بلطف – من بعض الظواهر الاجتماعية مثل التسرّع، وسوء الفهم، والطمع الصغير، والتقليد الأعمى، دون أن يُدين أو يُقصي. وهو ما منح الشخصية بعدًا إنسانيًا جعلها قريبة من الكبار قبل الصغار.

في زمن كانت فيه شخصيات مثل «ميكي» و«عمو بطوط» تهيمن على خيال الطفل العربي، قدّم عمك تنقو نموذجًا محليًا خالصًا، يخاطب الطفل بلغته وواقعه، ويجمع بين الترفيه والتربية دون وعظ. لذلك، يمكن النظر إليه بوصفه

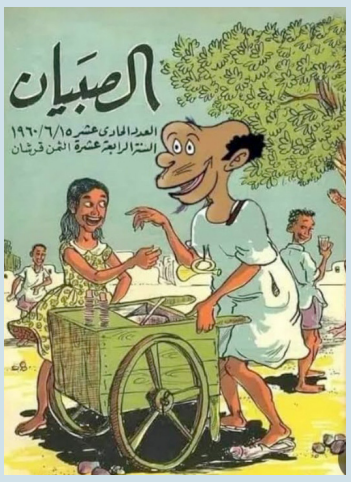

إحدى البدايات المبكرة لتوطين خطاب الطفل في الصحافة السودانية، وصناعة بطل شعبي يعكس الواقع الاجتماعي بذكاء وبساطة.

وكان شرحبيل أحمد يرى الطفل بعين الندّ لا بعين الوصاية. لم يتعامل معه بوصفه متلقيًا سلبيًا، بل شريكًا في الوعي يتشكّل مع كل عدد من أعداد مجلة (الصبيان). لذلك لم يذهب إلى المثاليات المعلّبة، بل اختار الإنسان العادي.

رجل بسيط بملامح مألوفة،

جسد مرسوم بمبالغة خفيفة،

ووجه غنيّ بالتعبير والحركة.

لم يكن عمك تنقو شريرًا ولا مثاليًا، بل كائنًا يقع في الخطأ ويتعلّم أمام القارئ الصغير. الطفل هنا لا يتلقّى درسًا، بل يشهد تجربة. ومن دون شعارات، عالجت الشخصية سلوكيات اجتماعية يومية عبر سخرية حانية لا تجرح، أقرب إلى الكاريكاتير الاجتماعي، لكنها موجّهة للطفل بوعي تربوي عميق.

أصوات من ذاكرة (الصبيان)

عمك تنقو بقى غسّال

وشدَّ الشارع كله حبال

بهذه الأبيات استعاد الفاتح ذاكرته وهو يبتسم، متحدثًا عن أكثر ما علق بذهنه من عبارات مرحة قرأها في مجلة (الصبيان). ويقول إن عمك تنقو، رغم مظهره الساذج ظاهريًا، كان وسيلة ذكية لتقديم دروس حقيقية للأطفال، تقوم على العمل والتعلّم لا على الأمنيات.

أما ابتسام، فلا تزال تحفظ الكثير من حكايات عمك تنقو وترددها بإيقاع يشبه ذلك الزمان، مؤكدة أنهم في طفولتهم كانوا يضحكون دون أن يدركوا الحكمة، لكن الشخصية – دون قصد – ساهمت في تشكيل وعيهم الأخلاقي والاجتماعي. وترى أن شرحبيل أحمد قدّم نموذج الإنسان الذي يعلّم دون أن يعظ، ويغرس القيم من خلال مواقف يومية بسيطة.

وتحكي محاسن، بضحكة عفوية، كيف تحوّل اسم «تنقو» إلى لقب عائلي يُستخدم للدعابة ووصف بعض المواقف، في دلالة على أن الشخصية خرجت من صفحات المجلة إلى الحياة اليومية، واستقرت في الذاكرة الجمعية.

شرحبيل أحمد: المثقف البصري

يصعُب فصل عمك تنقو عن صانعه؛ فتواضعه يشبه تواضع شرحبيل، وسخريته اللطيفة تعكس أخلاق الفنان، وابتعاده عن المباشرة يكشف إيمانه بالجمال الذكي. لم يكن شرحبيل مجرد رسام كاريكاتير للأطفال، بل فنانًا تشكيليًا متعدد المواهب، صاحب حس موسيقي وإيقاعي انعكس على خطه البصري.

من الناحية التشكيلية، جاءت شخصية عمك تنقو أقرب إلى المسرح الشعبي: جسد مبالغ فيه قليلًا، وجه كثير التعبير، وحركة دائمة. إنه «زول» نراه في السوق والحلّة والمواصلات. وفي هذه المفارقة – كبير يتعلّم مثل الطفل – تتجلّى رسالة شرحبيل في أن التربية ليست في الوعظ، بل في المفارقة.

كما يمكن قراءة عمك تنقو بوصفه حاملًا لبعد اجتماعي وسياسي خفيف، يعالج أمراضًا عامة مثل سوء الفهم، والتسرّع، والتقليد الأعمى، والطمع الصغير، لكن دون شعارات أو خطاب إدانة، في أسلوب يشبه الكاريكاتير الصحفي، غير أنه موجّه للطفل وبعين تربوية رحيمة.

ختام

إن استعادة عمك تنقو ليست فعلًا حنينيًا فحسب، بل فعلًا ثقافيًا يعيد طرح أسئلة التربية والوعي والذاكرة في زمن تتراجع فيه الصورة الذكية لصالح الاستهلاك السريع. فهو يذكّرنا بأن الضحك يمكن أن يكون تربية، وبأن الوعي قد يولد من خطأ مرسوم بعناية. هكذا، ترك شرحبيل أحمد توقيعه الأخلاقي في ذاكرة أجيال كاملة، بريشة تبتسم، وما تزال.

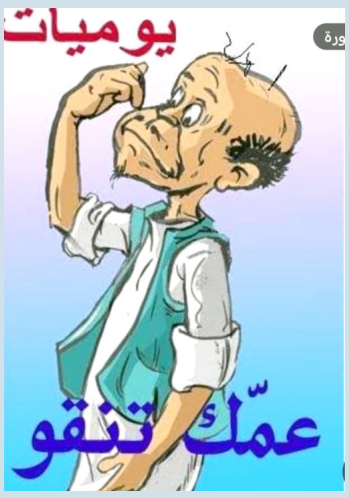

صنع الفنان شرحبيل أحمد واحدة من أكثر شخصيات صحافة الطفل السودانية رسوخًا في الذاكرة. شخصية لم تتعالَ على الطفل، ولم تتنازل له في الوقت ذاته، بل خاطبته بوصفه شريكًا في الفهم والاكتشاف

شرحبيل أحمد، بوصفه مثقفًا بصريًا، كان يدرك أن الضحك قد يكون مدخلًا أعمق للوعي من أي خطاب مباشر، وأن الصورة قادرة على التعليم بقدر النص، وربما أكثر. لذلك، لم يكن عمك تنقو واعظًا ولا نموذجًا مثاليًا، بل كائنًا إنسانيًا يقع في الخطأ ويتعلّم أمام القارئ

كان شرحبيل أحمد يرى الطفل بعين الندّ لا بعين الوصاية. لم يتعامل معه بوصفه متلقيًا سلبيًا، بل شريكًا في الوعي يتشكّل مع كل عدد من أعداد مجلة (الصبيان). لذلك لم يذهب إلى المثاليات المعلّبة، بل اختار الإنسان العادي

السودان: من فوضى البندقية إلى أفق الدولة المدنية..
صراع الوجود ومستقبل الديمقراطية

محمد عبدالله إبراهيم

تتجاوز الحرب المستعرة في السودان، والتي تقترب من إكمال عامها الثالث، كونها نزاعاً عابراً على السلطة بين فصيلين عسكريين. فهي في جوهرها العميق، أزمة وجودية تمس بنية الدولة السودانية ذاتها، وتجسيد لفشل تاريخي متراكم في حسم الصراع بين مشروع الدولة المدنية الديمقراطية وهيمنة المؤسسة العسكرية والأمنية، التي ظلت الفاعل الأعلى، المتعالي على السياسة والمجتمع في السودان، وإن صوت البندقية الذي يعلو اليوم في حرب الخامس عشر من أبريل 2023 ليس سوى ارتداد مدوٍّ لتاريخ طويل من العجز عن بلورة مشروع سياسي وطني شامل، وهو العجز الذي أتاح ترسيخ الانقلابات العسكرية ومنظومات التمكين القسري للأيديولوجيا الحزبية على حساب المواطن وحقوقه.

وقد أفضى هذا المسار المختل إلى تفجير الحروب والصراعات في عدد واسع من مناطق وأقاليم البلاد، وصولاً إلى تمزيق وحدتها وتقسيمها، كما حدث في مأساة حرب جنوب السودان. واليوم تعود الدائرة لتكتمل؛ إذ تهدد الحرب الراهنة بابتلاع ما تبقى من حلم التحول المدني الذي بشرت به ثورة ديسمبر المجيدة.

في خضم هذا الصراع الدامي، تشهد الخريطة الميدانية تحولات مفصلية تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للبلاد. فسقوط مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، في قبضة قوات الدعم السريع، لا يمكن قراءته بوصفه مكسباً عسكرياً تكتيكياً فحسب، بل باعتباره تفكيكاً رمزياً لآخر ركائز الدولة المركزية في الإقليم، وتكريساً لواقع نفوذ جديد ومتجذر في غرب السودان. ويأتي سقوط بابنوسة في إقليم كردفان ليعمق هذا المسار، دافعاً بالدولة السودانية نحو حافة التقسيم الفعلي، حيث تتبلور كتل جغرافية متناحرة، يحمل كل منها مشروع سلطة خاصاً وسردية شرعية متباينة.

على الصعيد السياسي، تكشف شروط قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لوقف إطلاق النار، والمتمحورة حول انسحاب قوات الدعم السريع من «كل شبر»، عن انسداد شبه كامل في أفق الحل التفاوضي، في ظل هيمنة منطق الحسم العسكري الشامل. وهو منطق لا يسنده الواقع الميداني، لا سيما أن طرفي الحرب أخفقا في تحقيقه طوال ما يقارب ثلاثة أعوام من القتال المتواصل، ويعكس هذا التصلب في الموقف، المتزامن مع التصاعد اللافت في وتيرة الحرب، وتنامي استخدام الطائرات المسيرة بوصفها أداة حاسمة وعنصراً مفصلياً في ميدان القتال، انتقال الصراع إلى طور جديد من الاستنزاف التكنولوجي، تغذيه تدخلات خارجية حولت السودان إلى ساحة صراع إقليمي، ومختبر مفتوح لتقنيات قتال عابرة للحدود.

الدولة المدنية في مواجهة ثقافة البندقية

ما يشهده السودان اليوم هو انفجار عنيف للثنائية القطبية التي حكمت المجال السياسي لعقود طويلة.. ثنائية «الدولة العميقة للنظام البائد» المتجسدة في الجيش ومؤسساته التقليدية، في مواجهة «قوى التمرد» التي تطورت بمرور الزمن، إلى فاعل مركزي في المعادلة العسكرية والأمنية، وفي خضم هذا الاستقطاب المسلح، تقصى الدولة المدنية بوصفها جوهر العقد الاجتماعي الحديث عن فضاء الإمكان التاريخي، إذ يستحيل أن تولد من رحم فوضى السلاح وتعدد مراكز العنف.

فالتحول الديمقراطي لا يختزل في آليات انتخابية أو صناديق اقتراع، بل هو في جوهره، منظومة حكم متكاملة تقوم على احتكار الدولة لأدوات العنف، وممارستها الحصرية للقوة الشرعية، وعلى الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون، وعندما تتشظى هذه القوة بين فواعل مسلحة متعددة، كما هو الحال في السودان، يصبح مفهوم السيادة ذاته موضع تهديد وجودي، سيما أن الحرب الدائرة ليست سوى محاولة دامية لإعادة تعريف من يمتلك الحق في ممارسة العنف، وهي محاولة تخاض على حساب أرواح المواطنين، في ظل كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث يواجه أكثر من 21 مليون إنسان انعداماً حاداً في الأمن الغذائي.

فالدولة المدنية ليست امتداداً زمنياً للدولة العسكرية، بل نقيضها الجوهري.. ولا يمكن أن تقوم إلا عبر تفكيك واع للمنظومة الأمنية والاقتصادية التي تغلغلت في نسيج الدولة، وإعادة تأسيس المؤسسات على قاعدة المواطنة المتساوية، لا وفق منطق الولاءات الحزبية أو الأيديولوجية أو القبلية أو العسكرية.

أفق الديمقراطية: بين رماد الحرب وبعث الثورة

أمام هذا المشهد القاتم يفرض السؤال الأكثر إلحاحاً نفسه: هل يمكن أن يولد التحول الديمقراطي من رحم حرب أهلية؟

لقد أسهمت الحرب في تهميش القوى المدنية التي قادت الحراك الثوري، واختزال الصراع في معادلة عسكرية صرفة تدار بمنطق الغلبة لا السياسة. ومع ذلك قد تمثل هذه الحرب، على نحو قاطع، الفرصة الأخيرة لكسر هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي بصورة نهائية. فحتى في حال تحقق الحسم العسكري لأي طرف، فإن مآلاته لن تقود إلى استقرار مستدام، بل إلى دولة هشة قائمة على الإقصاء والقسر، بما يفتح الطريق أمام دورات جديدة من العنف وعدم الاستقرار.

تكشف شروط قائد الجيش عبد الفتاح البرهان لوقف إطلاق النار، والمتمحورة حول انسحاب قوات الدعم السريع من «كل شبر»، عن انسداد شبه كامل في أفق الحل التفاوضي، في ظل هيمنة منطق الحسم العسكري الشامل

التحول الديمقراطي لا يُختزل في آليات انتخابية أو صناديق اقتراع، بل هو في جوهره، منظومة حكم متكاملة تقوم على احتكار الدولة لأدوات العنف، وممارستها الحصرية للقوة الشرعية، وعلى الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون

إن إنقاذ مشروع الدولة المدنية لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تكتل مدني واسع، يرفض الحرب بوصفها أداة لإدارة السياسة، ويقدم رؤية متماسكة وشاملة لمرحلة ما بعد الصراع، ترتكز على جملة من الأسس الجوهرية، منها: إصلاح القطاع الأمني من خلال دمج وتفكيك القوات غير النظامية ضمن منظومة عسكرية وطنية موحدة، وإعادة بناء جيش مهني احترافي يخضع لقيادة مدنية، وترسيخ العدالة الانتقالية عبر معالجة جرائم الحرب والانتهاكات التي ارتكبت خلال الصراع، بوصفها شرطاً لا غنى عنه لتحقيق المصالحة الوطنية، إلى جانب إرساء توزيع عادل للسلطة والثروة، والتصدي للجذور التاريخية للصراع المرتبطة بالتهميش الاقتصادي والسياسي الذي طال الأقاليم.

وفي هذا السياق، تمثل مبادرة الرباعية الدولية، إلى جانب إعلان مبادئ القوى المدنية الرافضة للحرب في نيروبي، محاولة جادة للدفع نحو وقف شامل لإطلاق النار، يعقبه إحياء المسار السياسي من تحت ركام الحرب. غير أن نجاح أي مبادرة يظل مرهوناً بمدى قدرة القوى المدنية على فرض إرادتها السياسية على الأطراف المتحاربة، وبمدى استعداد المجتمع الدولي لدعم حل سياسي حقيقي ينهي هيمنة ثقافة البندقية، ويؤسس لسيادة القانون بوصفها المرجعية العليا للدولة.

خاتمة.. العقد الاجتماعي المؤجل

يقف السودان اليوم بوصفه ساحة اختبار حاسمة لمفهوم الدولة في القرن الحادي والعشرين. فالخيار المطروح لم يعد محصوراً بين طرفي النزاع المسلح، بل بات خياراً وجودياً بين الاستمرار في دوامة عنف تفكك النسيج الاجتماعي وتبدِّد ما تبقى من كيان الدولة، وبين القفز إلى الأمام نحو تأسيس عقد اجتماعي جديد يعيد تعريف السلطة، ويؤسس لمعنى الدولة على قاعدة المواطنة والشرعية المدنية.

إن الدولة المدنية والتحول الديمقراطي في السودان لم يعودا مجرد طموح سياسي أو شعار مرحلي، بل غَدَوا ضرورة وجودية تفرضها فداحة الكارثة الإنسانية وخطر تفكك البلاد. ويظل الأمل معقوداً على صمود الإرادة الشعبية التي أسقطت نظامين ديكتاتوريين، وعلى قدرة النخب المدنية على تحويل رماد الحرب إلى تربة خصبة لبعث دولة تقوم على الحرية والسلام والعدالة.

فالمعركة الحقيقية لا تخاض في الفاشر أو بابنوسة، ولا في الخرطوم أو بورتسودان، بل تخاض في استعادة الوعي المدني للشعب السوداني، ورفض الارتهان لمصير تصوغه إرادة العسكريين أو تحكمه تقلبات منطق الحرب والهيمنة والسلاح.

حينما يعتلُّ الرأي العام تسود التفاهة

إبراهيم حمودة
صحفي وناقد

في ليلة الكريسماس 24 ديسمبر 1914، وهو يوم الهدنة التي دخلت بين الأطراف المتحاربة؛ ألمانيا والحلفاء، عم السكون جبهة القتال والجنود في الخنادق العميقة التي طبعت تلك الحرب.

فجأة بدأ جندي في ترديد أغنية عيد الميلاد، وسرعان ما جاوبه جندي آخر من المعسكر المعادي، وانضم ثانٍ وثالث، حتى تحول الأمر إلى كورال جماعي مشترك بين الأعداء. لم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل خرج الجنود من خنادقهم وعبروا المسافة التي تفصل بينهم، كل يحمل ما توفر لديه من هدايا، فتبادلوا التهاني والهدايا، ونظموا مباراة لكرة القدم بين الطرفين، ثم تبادلوا الأنخاب وشربوا ورقصوا حتى آخر الليل.. وفي الصباح اشتعلت نيران الحرب الكبيرة من جديد، والتي لم تنطفئ إلا بمجيئ العام 1918.

حدث كل ذلك في الواقع ونحن نعرف، من كتب التاريخ، العداوة المستأصلة بين الألمان والإنجليز والفرنسيين. لكن الحرب هنا مسألة عملية باردة. تحطيم مقدرات الآخر وآلته العسكرية لإخراجه من صراع النفوذ وتحطيمه اقتصادياً. هل يمكن أن نسمي ذلك بالحرب النظيفة رغم بشاعتها ورغم ملايين الشباب في عمر الزهور الذين فقدوا أرواحهم في هذه الحرب؟. قدروا الخسائر وسط الشباب بثلاثة أرباع هذه الشريحة السكانية لكل دولة.

أقول ذلك مقارنة بفشل البرهان وحميدتي في عقد أي هدنة إنسانية تنقذ أرواح المدنيين وتمكّن المنظمات الإنسانية من توفير الطعام والعلاج للمحتاجين. ومع ذلك لم تثُر ثائرة الرأي العام بالاستهتار بحياة الملايين وتركهم يتضوَّرون جوعاً ويموتون بنقص الدواء المنقذ للحياة.

وللفضيحة أقول إن المشاركين في هذه الحرب ليس لهم تاريخ عداوات مفتوحة كالتي بين الألمان والإنجليز والفرنسيين. تحاول أجهزة دعاية الجيش تصويرهم بأنهم أجانب وغزاة، ولكن محاولة التصوير هذه تحوي من الإهانات ما يكفي لاستمرار الحرب لسنوات، بل وحدوث استقطابات تؤدي لتوسيعها.

طبيعة الكراهية التي تحكم العلاقة بين الجيش والدعم السريع، لا أعتقد أنها ولدت فجأة يوم الخامس عشر من أبريل صباح بداية الحرب. حين يصر الجيش على رفض الهدنة ويفضّل عليها فناء مئات الآلاف نستطيع أن نقول إن طبيعة العلاقة يحكمها الاحتقار والكراهية، وهو ما لم نرَه في علاقة الألمان والحلفاء وسائر جيوش العالم.. العدو يحترم عدوه وبينهما ميدان المعركة.

بالمقابل نرى إصرار مقاتلي الدعم السريع، ومعظمهم شباب في مقتبل العمر، على مواصلة القتال وإن استمر الأمر سنين عدداً، الأمر الذي لا يستوي مع أي منطق.

لتفسير ذلك نعود لنظرية عالم الاجتماع السلوفيني سلافوي جيجيك، الذي يقول بأن تفجُّر العنف بين مجموعتين وحصول قتال وحرائق ليس إلا مظهراً من مظاهر عنف حقيقي لا تراه العين يكون قد حدث قبل خطوات من تفجُّر الحرب. شبَّه ذلك بالعامل الذي يسرق الأواني من مكان عمله ويخرج بها من تفتيش البوابة عبر ملئها بالرمل. الجميع يركز على ما يحويه الرمل في حين أن المعني هو الإناء. لذا يقول إن قطع الأعناق وبقر البطون ليس هو العنف الحقيقي، العنف الحقيقي ظل يحدث لعشرات السنوات من التمييز والسياسات التفضيلية للدولة، الاستعلاء الديني واللغوي، أحقية تقلد الوظائف، عدالة الترقي في الأجهزة النظامية والصعود لمناصب قيادية، التوظيف في الوزارات السيادية وتوزيع الثروة والسلطة مجملاً عبر نظام ديمقراطي تحرسه القوانين.

في هذا الظرف والحرب تدخل عاماً آخر تنشغل وسائل التواصل الاجتماعي بزواج ميسرة ونهلة وقصة تخليها عنه بعد وصولها إلى المملكة المتحدة. الجميع يعلم أن الشباب يلقون بأرواحهم في مراكب متهالكة عبر البحر الأبيض المتوسط مع احتمال كبير أن يكونوا طعاماً للأسماك، وهم يدركون ذلك هرباً من جحيم بلادهم قبل هذه الحرب وأثناءها الآن.

فلماذا لا تحاول فتاة بسيطة في مقتبل العمر ألَّا تحاول العبور إلى هناك عبر زواج قد تكون عارفة منذ بدايته أنه زواج شكلي؟ مثل هذه العلاقات غير المتكافئة وذات الغرض موجودة في كل المجتمعات، خاصة في البلدان التي تنعدم فيها الفرص الاقتصادية وتشتد فيها المنافسة للحصول على وظيفة؟ ألم تسمعوا بكلبات مال أمريكيات؟ ألم تروا فيديوهات الراحل جيفري أبشتاين والطفلات اللواتي يتمسحن بأصحاب المال والنفوذ؟ فعلام الاستغراب والضجيج حول زيجة لا أحد يدري نوايا أطرافها؟. أضرب هذا المثال وأنا لا أعرف حقيقة ما جرى بين الشابين ولا أصدر حكماً هنا على أحدهما.

قبل أن تهدأ هذه الضجة هاجت منابر التواصل الاجتماعي وماجت مرة أخرى بسبب ظهور الممثل محمد تروس في احتفالات الاستقلال بيوغندا والتخلص الرمزي من ملابسه والإبقاء على رداء عادي مثل الذي يتمشى به أي شخص في الصيف. متناسين في هذه الضجة أن ما يحدث على المسرح تحكمه قوانين المسرح وأعرافه، وليس قوانين الواقع العادي. ظهور عاهرة على المسرح لا يعني التشجيع على البغاء، أو أن الممثلة فاسدة في نفسها. كل هذه الضجة ستفقد مفعولها إذا فحصنا رداء تروس الذي يصل للركبة والذي لا تحرمه شرائع سماوية ولا أرضية، ولكنها ادعاءات الفضيلة الكاذبة.

تزامنت مع حادثة تروس، أو قل قبلها، قضية أخرى كانت أجدر بالتفاعل وبالغضب، حين وجه رئيس الجيش البرهان بأن يحصل أي مواطن على أوراق ثبوتية بغضّ النظر عن لونه وجنسه واتجاهه السياسي، ولكن سرعان ما جاء الرد من حكومته نفسها بأن ذلك غير ممكن، وهو أمر يثبت أن السلطات السودانية بالفعل تحرم مواطنيها طوال الوقت بشكل ممنهج من حقهم في الحصول على أوراق ثبوتية بسبب آرائهم، أو عرقهم وقبيلتهم. كل ذلك ولم يتحرك الرأي العام ولم تشتعل منابر الميديا.

خلاصة القول إن التفاهة هي ما تشغل الغالبية من السودانيين، لا أدري إن كان هو خيارهم، أم أن أحدهم يعلف المنابر بما يصرف الناس.

تفجُّر العنف بين مجموعتين وحصول قتال وحرائق ليس إلا مظهراً من مظاهر عنف حقيقي لا تراه العين يكون قد حدث قبل خطوات من تفجُّر الحرب

هاجت منابر التواصل الاجتماعي وماجت مرة أخرى بسبب ظهور الممثل محمد تروس في احتفالات الاستقلال بيوغندا والتخلص الرمزي من ملابسه والإبقاء على رداء عادي مثل الذي يتمشى به أي شخص في الصيف.

من كاراكاس إلى الخرطوم:

لماذا اهتم السودانيون باعتقال رئيس فنزويلا؟

كتب المحرر السياسي

كثير من السودانيين لا يعلمون أن «كاراكاس» هي عاصمة فنزويلا، بل إن الغالبية لا تعرف حتى موقع فنزويلا نفسها، تلك الدولة الواقعة في شمال أمريكا الجنوبية، وفي قلب الكاريبي. فهي ليست «كولومبيا» بجنونها الذي منحها موقعًا ثابتًا في وجدان وتداولات السودانيين اليومية، كما أنها ليست البرازيل بسحر «روماريو وبيبيتو ورونالدو الظاهرة ورونالدينو وكاكا وكارلوس، وصولًا إلى نيمار»، حتى يتعرف عليها أهل النيلين بقلوبهم العاشقة لكرة القدم ومتعة السامبا.

وبرغم هذا الغياب الجغرافي والثقافي، فإن عشق السودانيين لكرة القدم ومتعتها لم يمنعهم من ترديد اسم «فنزويلا» ومتابعة ما يجري على أرضها، بل تحولت متابعة تطورات المشهد في دولة الاشتراكي الراحل «هوغو شافيز» إلى شغلٍ شاغل لدى كثيرين.

العملية التي وُصفت بالاختطاف، ونفذتها الولايات المتحدة الأمريكية بحق رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو، القابع حاليًا في أحد مراكز الاحتجاز بمدينة نيويورك، بعد تنفيذ الرئيس دونالد ترامب تهديده بتوقيفه، رفعت منسوب الاهتمام السوداني بما يجري في فنزويلا، وأعادت طرح السؤال: لماذا يهتم السودانيون بما يحدث في «كاراكاس» وهم الغارقون في أزماتهم الخاصة؟

ويرد البعض هذا الاهتمام السوداني إلى تمدد سؤال: «من التالي؟»، بعيدًا عن اختزال ما جرى في كونه مجرد «بلطجة» أمريكية نابعة من فرض القوة ورؤيتها على الآخرين. فالعملية ذاتها تعكس حقيقة أن عالم اليوم لم يعد يشبه عالم الأمس؛ إذ بات الرؤساء الذين يصدرون أوامر القبض والتوقيف لشعوبهم عرضة لأن يصبحوا ضحايا لآلية نفسها، ويمكن أن يتعرضوا لما كانت تتعرض له شعوبهم.

وفي الوقت الذي أدانت فيه دول عديدة ما جرى في فنزويلا، انتظر آخرون تكرار المشهد مع رؤساء آخرين يرون أنهم يهددون السلم العالمي وحياة مواطنيهم، مترقبين «المخلّص الأمريكي» للقيام بهذا الدور. غير أن محللين يرون أن ترامب لم يتحرك بدافع إنساني لصالح الشعب الفنزويلي، بقدر ما حركته الرغبة الأمريكية القديمة في نهب موارد الدول الأخرى وتسخيرها لخدمة مصالح الولايات المتحدة.

وفي سياق هذا الاهتمام السوداني، غرد وزير الإعلام الأسبق فيصل محمد صالح، معبرًا عن رفضه للخطوة، وقال إن ترامب لم يختطف مادورو لأنه ديكتاتور، وإنما طمعًا في ثروات فنزويلا من نفط ومعادن، وهو ملف ظل محور نقاش منذ شهور، وأشار إليه ترامب نفسه أكثر من مرة.

ووصف صالح ما أقدم عليه ترامب بأنه عملية إرهابية وفقًا للقانون الدولي، واعتداء صارخ على سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، معتبرًا أن الذين يتحدثون عن دكتاتورية مادورو إنما يبحثون عن منفذ للهروب من مواجهة الحقيقة.

غير أن تغريدة صالح الرافضة لم تلبث أن قابلتها تغريدات في سياق مغاير، اعتبرت ما جرى في فنزويلا بمثابة الضوء الأخضر لعمليات أخرى تهدف إلى «تخليص الشعوب من الدكتاتوريات»، وذهب آخرون إلى حد القول: «مادورو من السابقين وأنتم اللاحقون»، وكأن سوط التهديد قد امتد ليلاحق بورتسودان وحاكم أمرها الواقع عبد الفتاح البرهان.

فالولايات المتحدة، التي تبدو خائفة، تتحول إلى كيان مخيف حين يحرّك سيد المكتب البيضاوي «أقوى جيش في التاريخ»، وحينها يصبح على الجميع أن يتناسوا

ويرد البعض هذا الاهتمام السوداني إلى تمدد سؤال: «من التالي؟»، بعيدًا عن اختزال ما جرى في كونه مجرد «بلطجة» أمريكية نابعة من فرض القوة ورؤيتها على الآخرين.

النياشين فوق رؤوسهم، ويتحسسوا رقابهم، خشية ملاقاة مصير الرئيس الفنزويلي، الذي تحول إلى مجرد سجين داخل الولايات المتحدة، في زمن سطوة القوة الأمريكية التي يقودها ترامب.

وتجلّى تصدير الخوف سريعًا حين غرّد مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الإفريقية والشرق الأوسط، مسعد بولس، على منصة «إكس»، قائلًا: «الرئيس ترامب لا يلعب ألعابًا، لا خداع، لا جدال، فقط أفعال مباشرة. هو صادق فيما يقول وملتزم به، إن لم تفهم الرسالة من قبل، فقد وصلت الآن». وهي تغريدة أعادت طرح السؤال مجددًا: من المقصود؟ ومن التالي؟.

سودانيًا، جرى تحديد المهدد المحتمل بالقبض عليه بأنه رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، باعتباره يمثل حجر عثرة أمام تحقيق السلام والاستقرار في السودان، فيما رأى آخرون أن العصا الأمريكية قد تطال محمد حمدان دقلو «حميدتي» للسبب ذاته. وبدت الرغائبية هي المحرك الأساسي للتداول السوداني لما جرى في فنزويلا، تلك الرغبة التي تربط، بشكل أو بآخر، فكرة السلام السوداني بواشنطن، لا بغيرها، وأن الطريق الوحيد لهزيمة من يصنعون خوف الشعوب هو تخويفهم بأصحاب القوة الأكبر.

ما أقدم عليه ترامب عملية إرهابية وفقًا للقانون الدولي، واعتداء صارخ على سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، معتبرًا أن الذين يتحدثون عن دكتاتورية مادورو إنما يبحثون عن منفذ للهروب من مواجهة الحقيقة.

وفي السودان، يُقرأ المشهد «الفنزويلي» من خلال كتاب «الكرامة»، حيث يخلق أنصار الجيش حالة من التشابه، ويقولون إن ما جرى في كاراكاس هو ذات ما حدث في الخرطوم صباح الخامس عشر من أبريل، غير أن «الحرس الرئاسي» أفسد السيناريو بصموده ودفاعه المستميت عن قائد الجيش، وهو المشهد ذاته المتوقع تكراره في حال فكرت الولايات المتحدة في تطبيق نموذج «مادورو» على البرهان، فبالنسبة لمناصري قائد الجيش، السودان ليس فنزويلا، وعبد الفتاح ليس مادورو.

وأشار آخرون إلى أن بولس ربما كان يقصد برسالته المبطنة رؤساء دول أخرى سبق أن ذكرهم ترامب صراحة، من بينهم رؤساء كوبا، وكولومبيا، وإيران، وغيرهم ممن يراهم ترامب تهديدًا حقيقيًا للمصالح الأمريكية، معتبرين أن السودان لا يمثل أولوية لواشنطن حتى تنفذ فيه عملية مشابهة لما جرى في فنزويلا.

واستبعد هؤلاء تحريك حاملات الطائرات الأمريكية أو الهبوط في بورتسودان من أجل اعتقال قائد الجيش السوداني، الذي لا يمكن تصنيفه كتهديد مباشر للمصالح الأمريكية أو لمصالح ترامب. بينما ذهب آخرون إلى القول إن قائد الجيش معتقل داخل أزماته الخاصة، ومسجون داخل حدود بلاده التي حولتها الحرب إلى سجن كبير، تبدو معه السجون الأمريكية كفنادق خمس نجوم.

ويرد كثيرون اهتمام السودانيين بما جرى في فنزويلا إلى البحث عن مخلّص ينهي حربًا عبثت بحياتهم وبلادهم لما يقارب ثلاث سنوات، ويرون أن الخطوة الأخيرة قد تقلل منسوب التلكؤ في الاتجاه نحو السلام إلى أقصى حد، بالنسبة لجميع الأطراف.

غير أن عاملًا آخر أسهم في تصاعد هذا الاهتمام، يتمثل في التصريحات الأمريكية التي أبدت استعدادها للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وملاحقة وتسليم المتهمين إلى لاهاي، وهو سبب كافٍ لاستنفار الاهتمام السوداني، في ظل تجوال متهمين من رموز النظام المخلوع داخل البلاد، تحت حماية سلطتها، وممارستهم مزيدًا من جرائم الحرب، وتوفيرهم وقود استمرار الحرب الحالية، وعلى رأس القائمة الرئيس المخلوع عمر البشير، ووزير دفاعه عبد الرحيم محمد حسين، وأحمد هارون، وغيرهم.

خلاصة الأمر فإن اهتمام السودانيين بما جرى في فنزويلا لا ينبع من فضول سياسي عابر، ولا من معرفة جغرافية متأخرة، بل من شعور عميق بأن العالم بات مترابطًا على نحو يجعل مصائر الشعوب متجاورة مهما تباعدت الخرائط.

فالسوداني المنهك بالحرب والانقسام يرى في المشهد الفنزويلي مرآة محتملة لمآلات السلطة والقوة، ويتلمس فيه إشارات تتجاوز كاراكاس إلى الخرطوم، وتعيد طرح أسئلة الخوف والأمل معًا: من يملك القرار؟ ومن يحمي الشعوب حين تعجز دولها عن ذلك؟.

بين انتظار «المخلّص الخارجي» والرهان على الحل الوطني، يظل اهتمام السودانيين بما جرى في فنزويلا تعبيرًا عن توق مكبوت إلى نهاية حرب، وعدالة غائبة، وسلام طال انتظاره، في عالم لم يعد بعيدًا فيه ما يحدث في أقصى الكاريبي عن وجع يحدث على ضفاف النيل.

مع مطلع عام جديد:

أيُّ سياسة نبتغي والسودان ينزف؟

صفاء الزين

لا يطرق العام الجديد أبواب السودان كما يفعل في غيره من البلدان، ففي الوقت الذي تتبادل فيه العواصم عبارات التهنئة وتعيد ترتيب أجنداتها، يدخل السودان عامًا آخر مثقلاً بالحرب، واتساع الخراب، وتآكل المعنى السياسي نفسه، ويتحوّل تبدّل التقويم هنا إلى لحظة مراجعة قاسية، وإلى مناسبة لطرح أسئلة أُرجئت طويلًا منذ اشتعال الصراع.

المواجهة الدائرة ثمرة تراكم ممتد من الإخفاق السياسي، وغياب مشروع قومي جامع، وتقديم المقاربات الأمنية على حساب الحوار وبناء المؤسسات، ومع استمرار القتال تتجاوز المعركة حدود السيطرة الميدانية لتلامس جوهر الدولة: هل يظل السودان وطنًا متماسكًا، أم ينزلق إلى فضاء مفتوح لتصارع المصالح الإقليمية والدولية؟

على امتداد عام مضى، تحمّل المدنيون العبء الأثقل. ملايين اقتُلعوا من ديارهم، مدن فقدت وظائفها، اقتصاد تهاوى، ونسيج اجتماعي يتمزق بصمت، فاليوم وفي واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية على مستوى العالم، يحتاج أكثر من ثلاثين مليون سوداني إلى عون عاجل، ويواجه أكثر من اثني عشر مليون نازح ولاجئ واقع التشريد، فيما تتداعى الخدمات الأساسية ويتآكل الاقتصاد تحت وطأة حرب مستمرة.

مع بداية هذا العام يفرض سؤال جوهري نفسه: من يتولى إنقاذ ما تبقى من الدولة؟ فالمعارك قد تنتهي بالقوة، غير أن الأوطان تُشيَّد بالسياسة وحدها، والسياسة في السودان تتطلب أكثر من بيانات تنديد أو مبادرات شكلية؛ تتطلب شجاعة مواجهة الأخطاء، وإرادة صادقة لوقف النزيف. المبادرات الدولية المتعثرة والتدخلات الإقليمية فقدت قدرتها على مجاراة تسارع الانهيار.

أخطر ما يهدد السودان اليوم ترسّخ الاعتياد على الحرب اعتياد صور الدمار، وتطبيع الفوضى، والتعايش مع تآكل الدولة بوصفه مصيرًا مفروضًا، وعند هذه العتبة تتحول المأساة من أزمة طارئة إلى واقع مقيم، وتضيع الأجيال بين لجوء وانتظار بلا أفق.

عام جديد يبدأ والسودان يختنق بضيق الخيارات، والبلاد لا تتحمل موسمًا إضافيًا بلا سياسة فاعلة، ولا تحتمل إهدارًا آخر للزمن، ولا استمرار الرهانات التي استنفدت جدواها، فإمّا أن يشهد هذا العام انطلاقة جادة لاستعادة الدولة عبر مسار سياسي حقيقي يوقف النزيف ويعيد البناء على قاعدة العدل والشمول، وإمّا أن يُسجَّل شاهدًا على فرصة أخرى تضيع من تاريخ وطن أرهقته الحروب، فالأوطان تُنقذ بقرارات شجاعة تُتخذ في الوقت المناسب، لا بالأماني وحدها.

أخطر ما يهدد السودان اليوم ترسّخ الاعتياد على الحرب اعتياد صور الدمار، وتطبيع الفوضى، والتعايش مع تآكل الدولة بوصفه مصيرًا مفروضًا، وعند هذه العتبة تتحول المأساة من أزمة طارئة إلى واقع مقيم، وتضيع الأجيال بين لجوء وانتظار بلا أفق.

وما يمنح هذا المنعطف ثقله الحقيقي أن السياسة المطلوبة اليوم لا تُختزل في تسويات نخب أو صفقات إسعافية، وإنما في إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وصياغة عقد جديد يعيد تعريف السلطة بوصفها خدمة عامة لا غنيمة، ويضع الإنسان في مركز القرار بعد أعوام من التهميش والعنف والقهر والاستهانة بحقوقه، هذه المهمة تتطلب اصطفافًا مدنيًا واسعًا، وخطابًا قوميًا جامعًا، وبرنامجًا تأسيسيا واضحًا للدولة يربط السلام بالعدالة، ويحوّل التنوع إلى مصدر قوة، ويستعيد معنى المواطنة بوصفها أساس الانتماء، من دون ذلك سيظل كل عام جديد مجرّد رقم إضافي في سجل النزيف، فيما يملك السودان من الموارد والقيم ما يؤهله لفتح صفحة مختلفة متى ما توفرت الإرادة السياسية والرؤية الأخلاقية اللازمة.

المراوغة في المنطقة المحرّمة:

بورتسودان بين الرباعية والإسلاميين

د.عصام عباس

في الوقت الذي كان ينتظر فيه المجتمع الدولي إشارة إيجابية من حكومة بورتسودان تجاه ما أعلنته دول الرباعية في بيانها الصادر في سبتمبر 2025 حول مبادئ وأسس إنهاء الأزمة السودانية، فاجأت الحكومة الرأي العام بإعلان مبادرة موازية تحت عنوان «إحلال السلام في السودان». هذه الخطوة لم تكن مجرد اختلاف في التوقيت أو الصياغة، بل أعادت طرح السؤال الجوهري الذي ظل يطارد الدولة السودانية منذ الاستقلال: من يحكم؟ وبأي شرعية؟ ومن يحتكر السلاح؟.

جوهر مبادرة حكومة بورتسودان التي أعلنها كامل ادريس يقوم على افتراض اختزالي مفاده أن الأزمة السودانية تتمحور أساساً حول وجود مليشيا الدعم السريع، وأن تفكيكها ونزع سلاحها يشكّل المدخل الضروري لتحقيق السلام والاستقرار. غير أن هذا التصور، رغم ما فيه من منطق أمني مباشر، يتجاهل عمداً أن الحرب الراهنة ليست حدثاً معزولاً، بل نتيجة تاريخ طويل من الفشل البنيوي للدولة. وهو فشل تغذّى على ثلاثة عوامل مترابطة: سوء نظم الحكم، وتعدد الجيوش، والهيمنة الثقافية. إن القفز فوق هذه العوامل لا يعني تجاوزها فقط، بل يعني إعادة إنتاج الأزمة في صيغة جديدة.

بدلاً عن معالجة جذور النزاعات عبر إصلاح الحكم، لجأت النخب الحاكمة إلى إدارة الأزمات بالقوة أو التسويات المؤقتة، ما راكم مظالم تاريخية وأعاد إنتاج الصراع في دورات متعاقبة

أولاً: سوء نظم الحكم

ارتبط العنف وعدم الاستقرار في السودان ارتباطاً عضوياً بسوء نظم الحكم. فقد أخفقت الدولة منذ الاستقلال في بناء مؤسسات سياسية شاملة وقابلة للمساءلة. وبدلاً من ذلك، ترسّخت أنماط حكم مركزية سلطوية قامت على الإقصاء، وتسييس أجهزة الدولة، وعسكرة الفضاء العام. هذا الخلل البنيوي حوّل السلطة إلى غنيمة تُدار عبر شبكات الولاء العسكري والقبلي والحزبي، لا عبر التفويض الشعبي أو سيادة حكم القانون، ما أدى إلى تآكل الثقة بين الدولة والمجتمع.

ومع غياب اللامركزية الحقيقية، اشتعلت نيران التمرد والعصيان في الأطراف جراء سياسات التهميش وعدم التوازن التنموي، فتحوّل العنف إلى وسيلة تفاوض بديلة عن السياسة. كما أسهم التداخل المزمن بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في إضعاف الحياة الحزبية وإجهاض كل محاولات الانتقال الديمقراطي. وبدلاً من معالجة جذور النزاعات عبر إصلاح الحكم، لجأت النخب الحاكمة إلى إدارة الأزمات بالقوة أو التسويات المؤقتة، ما راكم مظالم تاريخية وأعاد إنتاج الصراع في دورات متعاقبة. بهذا المعنى، لم يكن سوء الحكم مجرد إخفاق إداري، بل منظومة متكاملة أعادت هندسة العنف بوصفه أداة للحكم والاستمرار.

ثانياً: تعدد الجيوش

لم تندلع الحرب الحالية بوصفها نتيجة مباشرة لوجود مليشيا الدعم السريع وحدها، بل جاءت كتعبير عن فشل متراكم تمثّل في عسكرة السياسة وتسييس المؤسسة العسكرية، وما صاحبه من تفكيك ممنهج لاحتكار الدولة المشروع للعنف. فعلى مدى سنوات، جرى إنتاج وتطبيع وجود قوى مسلحة متعددة تعمل خارج إطار الجيش القومي الواحد، فتحوّل السلاح إلى أداة تفاوض سياسي وإدارة صراع.

منذ تشكّل الدولة الحديثة، جرى تكريس نموذج ثقافي أحادي قدّم نفسه باعتباره الهوية الوطنية الجامعة، بينما همّش بصورة منهجية التعدد اللغوي والإثني والتاريخي للسودان

إلى جانب الدعم السريع، برزت تشكيلات مسلحة أخرى، مثل القوات المشتركة، وقوات قبلية جرى تسليحها وتنظيمها تحت قيادات محلية كقوات كيكل والأمين داوود وموسى هلال وغيرهم، فضلًا عن كتائب الإسلاميين التي تنشط في ظل تسامح رسمي واضح، والحركة الشعبية - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو التي تفرض سيطرة فعلية على أراض واسعة خارج سلطة الدولة المركزية، وجيش تحرير السودان جناح عبد الواحد النور الذي يهيمن ويتحكم على مساحات كبيرة في ولاية وسط دارفور واجزاء من شمالها، وما تزال عملية إنتاج وتفريخ الجيوش الموازية مستمرة.

هذا التعدد غير المنضبط لمراكز القوة المسلحة قوّض وحدة القرار السيادي، وأفرغ مفهوم الجيش الوطني من مضمونه، وجعل الدولة نفسها طرفًا ضمن أطراف مسلحة متنافسة. إن تجاهل هذه البنية المركّبة في أي مبادرة سلام لا يؤدي إلى حلّها، بل إلى ترحيل الأزمة وإعادة إنتاجها في أشكال أكثر تعقيدًا.

ثالثاً: الهيمنة الثقافية

لا يمكن فهم تأجيج الصراع في السودان بمعزل عن الهيمنة الثقافية بوصفها آلية بنيوية لإنتاج اللامساواة وإعادة تعريف «المركز» و«الهامش». فمنذ تشكّل الدولة الحديثة، جرى تكريس نموذج ثقافي أحادي قدّم نفسه باعتباره الهوية الوطنية الجامعة، بينما همّش بصورة منهجية التعدد اللغوي والإثني والتاريخي للسودان.

تجلّت هذه الهيمنة في المناهج التعليمية والإعلام الرسمي وبناء السرديات التاريخية، حيث أُعيد ترتيب الذاكرة الوطنية على نحو أقصى تجارب وأصوات مجتمعات واسعة. لماذا غابت بطولات المساليت في غرب دارفور وهم يصدّون العدوان الفرنسي في كريندق ودروتي؟ وأين ثورة كنتيباي ورايات الاستقلال التي رفعتها؟ ولماذا لا تجد ثورات النوبة المتعددة ضد الاستعمار البريطاني موقعها الطبيعي في ذاكرة أجيالنا، حتى بات معظم صغارنا يجهلون تلك التضحيات الجسام؟.

مارست الدولة إقصاءً ثقافيًا واسعًا ضد معظم الثقافات الإفريقية واللادينية لصالح ثقافة عربية-إسلامية مهيمنة، ما خلق أرضية خصبة للعنف. فمن قال إن الثقافة الغنائية السودانية تختزل في «الحقيبة»، مع تجاهل متعمّد لثقافة الإنقسا، وعظمة الوازا، وتراجع الواندوب، وترانيم البجا، وإجبار الأغنية النوبية على مجاراة فن مفروض قسرًا؟ حتى مكتبة الإذاعة، قبل أن يطالها الخراب، كانت تعجّ بتراث الوسط والشمال، بينما شكل التراث الدارفوري والبجاوي والنوباوي حضوراً هامشياً. هذا الإقصاء الرمزي العميق أسهم في تحويل الاختلاف الثقافي إلى وقود للصراع.

جوهر مبادرة حكومة بورتسودان التي أعلنها كامل إدريس يقوم على افتراض اختزالي مفاده أن الأزمة السودانية تتمحور أساساً حول وجود مليشيا الدعم السريع، وأن تفكيكها ونزع سلاحها يشكّل المدخل الضروري لتحقيق السلام والاستقرار

الرباعية: مقاربة بديلة

في مقابل هذه المقاربة الحكومية الإختزالية، يعكس بيان الرباعية الدولية فهمًا أكثر عمقًا لطبيعة الأزمة السودانية. فهو لا يختزل الصراع في معادلة أمنية صفرية، بل ينطلق من رؤية سياسية ومؤسسية تبدأ بوقف شامل لإطلاق النار بوصفه شرطًا إنسانيًا وسياسيًا لا غنى عنه، ثم الانتقال إلى عملية سياسية سودانية واسعة تقود إلى إصلاح جذري للمؤسسة العسكرية والأمنية.

هذا الإصلاح لا يُفهم كإجراء فني أو إداري، بل كعملية سياسية تهدف إلى بناء جيش مهني قومي واحد يحتكر القوة الشرعية وينهي نهائيًا ظاهرة تعدد الجيوش والولاءات المسلحة.

الفارق الجوهري بين مبادرة بورتسودان ومبادرة الرباعية لا يكمن فقط في ترتيب الأولويات، بل في الفلسفة التي تحكم تصور كل طرف لطبيعة الدولة: فبينما تنطلق الأولى من إعادة ترتيب القوة العسكرية لصالح الجيش وحلفائه، تنطلق الثانية من منطق إعادة تأسيس الدولة على أسس مدنية ومؤسسية شاملة.

سياسيًا، يعكس ذهاب الحكومة إلى مجلس الأمن سعيًا لاكتساب شرعية دولية، لكنه في الوقت نفسه وضعها في مواجهة رؤية دولية أوسع ترى أن السلام في السودان لا يمكن أن يتحقق عبر إجراءات أحادية أو شرعنة واقع عسكري قائم. وقد ظهر ذلك بوضوح في مداخلات أعضاء مجلس الأمن خلال الجلسة التي عُقدت بطلب من السودان. لذلك تبدو فرص تبنّي المجتمع الدولي لمبادرة الحكومة محدودة ما لم تُدخل عليها تعديلات جوهرية تجعلها متسقة مع رؤية الرباعية.

خاتمة

ما يعزّز الشكوك حول جدّية بورتسودان في السلام ليس فقط قصور مبادرتها من حيث المضمون، بل السلوك السياسي المصاحب لها. فطرح مبادرة موازية عبر رئيس الوزراء لم يكن فعلًا تكميلياً أو تفاوضياً، بل مثّل عملياً رفضاً سياسياً غير معلن لمبادرة الرباعية ومحاولةً للالتفاف عليها. وقد تزامن ذلك مع إطلاق حملة رفض واسعة، جرى تسويقها باعتبارها «موقفاً شعبيًا»، بينما تقودها في الواقع دوائر موالية لبورتسودان، يتصدرها الإسلاميون، وحلفاء الجيش من بعض حركات دارفور المسلحة، إلى جانب قطاعات من رجالات الإدارة الأهلية التي أُعيد توظيفها سياسياً في هذا السياق.

الأخطر من ذلك أن هذا الرفض لم يترافق مع انخراط جاد أو شفّاف في النقاط التي طرحتها الرباعية، سواء ما يتصل بوقف شامل لإطلاق النار، أو بإصلاح القطاع الأمني والعسكري، أو بالسيطرة على النشاط الإسلاموى الإرهابي، أو بإطلاق عملية سياسية سودانية ذات مصداقية. فحتى الآن، لم تقدّم الحكومة للرأي العام تفسيراً واضحاً لموقفها، ولم تطرح تحفظاتها - إن وُجدت - في إطار سياسي مسؤول، بل اكتفت بتعبئة خطابية ترفض المبادرة في مجملها دون تفكيكها أو مناقشتها بنداً بنداً.

وهنا تبرز تساؤلات مشروعة لا يمكن تجاوزها: لماذا ترفض بورتسودان مبادرة الرباعية؟ ما الذي تراه تهديداً في مقاربة تربط السلام بإعادة بناء الدولة وإصلاح المؤسسة العسكرية وإنهاء تعدد الجيوش؟ وما هي التحفظات الحقيقية التي تعتقد الحكومة أنها منطقية وقابلة للدفاع عنها أمام الشعب السوداني والمجتمع الدولي؟ هل يكمن الاعتراض في مضمون المبادرة؟، أم في ما تفرضه من استحقاقات سياسية تمسّ بنية السلطة القائمة وتحالفاتها العسكرية والأيديولوجية؟.

إن استمرار هذا الغموض، مقروناً بحملات الرفض غير الرسمية والانكفاء عن الحوار الجاد، لا يخدم إلا إطالة أمد الحرب وتعميق عزلة السودان. فالمسؤولية السياسية تقتضي إما الانخراط الجاد في مبادرة الرباعية والعمل على تطويرها من الداخل، أو طرح بديل وطني شامل يعالج جذور الأزمة بوضوح وشجاعة. أما الاكتفاء بالمراوغة في «المنطقة المحرّمة» بين الرفض الضمني والقبول الخطابي، فلن يقود إلا إلى إعادة إنتاج الفشل ذاته، بثمن أفدح يدفعه السودانيون من دمائهم ومستقبل دولتهم.

صعاليك الجنة ونفايات الكيزان السامة

د.العبيد أحمد العبيد

لقد شاهدنا جميعا وقرأنا وصف شباب الثورة بالصعاليك والشواذ. انتابني غضب كبير، وأعتقد أنني اقتربت كثيراً من حالة الهستيريا والحنق والحزن ولم يهدأ لي بال حتى تذكرت قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ».

لقد أصابوا شهداءَنا وثوّارَنا وخيرةَ شاباتِنا وشبابِنا بجهالتهم، ونسألُ العليَّ القديرَ أنْ يجعلهم على ما فعلوا نادمين.

ليست المرة الأولى التي يُواجَه فيها شباب السودان، وهم يخرجون إلى الشوارع دفاعًا عن كرامتهم وذاكرتهم وحقهم في وطن، بسيلٍ من الإهانات الأخلاقية والوصمِ الاجتماعي. لكن المؤلم هذه المرة أن تُقال أوصاف مثل «صعاليك» و«شواذ» بحق من خرجوا لإحياء ذكرى ثورة ديسمبر، لا من أفواه كتائب الكيزان الإلكترونية فقط، بل من بعض الأصوات التي تزعم الوقوف في معسكر «الدولة» و«الجيش»، وبحضور رئيس وزراء يُفترض أنه مدني، فإذا به شاهد صامت على انحدار الخطاب العام، وعلى انزلاق الدولة – مرة أخرى – إلى لغة الكراهية بدل لغة المواطنة. وصل الأمر بأحد المخادعين (يمكننا أن نلقّبه بابن عرس) بالادعاء الكاذب أن الشباب نظموا الاعتصام بدعم من دولة الإمارات.

دعونا نذكّر، بهدوء يليق بالغضب العميق: كم من هؤلاء «الصعاليك» ماتوا؟

وكم منهم لا يزال مستعدًا للموت من أجل حرية، سلام، وعدالة؟

كم منهم خرج أعزلًا، لا يملك سوى صوته، فواجه الرصاص الحي، والدهس، والاعتقال، والتعذيب، وهو يهتف: مدنية – العسكر للثكنات – والجنجويد ينحل؟

خذوا مثال ست النفور، ورفيقاتها ورفاقها: شابات وشبان لم يخرجوا طلبًا لمجد شخصي ولا مكسب سياسي، بل دفاعًا عن فكرة بسيطة ومخيفة للسلطة وللظلاميين: أن يكون هذا البلد ملكًا لأهله، لا لمليشياته ولا لتنظيماته السرية. هؤلاء لم يكونوا «شواذًا» عن المجتمع، بل كانوا – ولا يزالون – ضمير المجتمع حين تواطأت مؤسساته.

ست النفور

شابات وشبان لم يخرجوا طلبًا لمجد شخصي ولا مكسب سياسي، بل دفاعًا عن فكرة بسيطة ومخيفة للسلطة وللظلاميين: أن يكون هذا البلد ملكًا لأهله، لا لمليشياته ولا لتنظيماته السرية. هؤلاء لم يكونوا «شواذًا» عن المجتمع، بل كانوا – ولا يزالون – ضمير المجتمع حين تواطأت مؤسساته

ولا ننسى أن كثيرين من هؤلاء «الصعاليك» اليوم يقبعون في سجون طرفي الحرب معًا؛ سجون الجيش، وسجون الدعم السريع، وكأن الحرب – في جوهرها – ليست إلا تحالفًا مؤجلًا ضد المدنيين. الإسلاموعسكر، حين تضيق بهم اللحظة، يعودون إلى عادتهم القديمة:

منع التظاهر،
شيطنة الثوار،
اتهامهم بالخيانة،
وصفهم بالطابور الخامس،
وتخوينهم بتهمة «التعاون مع العدو».

لكن أي عدو؟

العدو الذي يقصف المدن؟ أم الذي ينهبها؟

العدو الذي يغتصب النساء؟ أم الذي يبرر الاغتصاب؟

الواقع يقول إن طرفي الحرب يشتركان في درجة العداء نفسها تجاه المدنيين، ويشتركان في جريمة واحدة لا تُغتفر: إسقاط الحكومة المدنية الانتقالية حين توحّدا، ثم اقتتلا على الغنيمة. ليس عداء القوات المسلحة والدعم السريع لثورة ديسمبر عارضًا، أو ناتجًا عن سوء فهم سياسي، بل هو عداء بنيوي، نابع من حقيقة بسيطة يخشون الاعتراف بها: أن ثورة ديسمبر كانت مشروع نزع امتياز، لا مشروع تقاسم سلطة. كانت ثورة تقول، بوضوح لا يحتمل التأويل، إن زمن الوصاية قد انتهى، وإن السلاح لا يمنح شرعية، وإن الدولة لا تُدار من الثكنة ولا من معسكر المليشيا. لهذا السبب تحديدًا، التقى الجيش والدعم السريع – رغم كل تناقضاتهما – على هدف واحد: كسر المسار المدني، وإسقاط الحكومة الانتقالية التي مثّلت، ولو بحدودها الهشة، أول تجسيد مؤسسي لحلم ديسمبر. الثورة حية أيها الأوباش، أو كما كتب فضيلي جماع: «لا يمكن (للثورة) أن تنكص على عقبيها أو تستريح ما لم تنجز مهمتها. وأن جريان نهر الثورة لا يخرج أبداً عن مجرى نهر التاريخ الذي لا يأخذ خطاً مستقيماً أبداً. فالصعود والهبوط، والانتفاضة والسكون بين الفينة والأخرى شأن حركة التاريخ».

ذلك الانقلاب لم يكن «خطأ تقدير» ولا «تصحيح مسار»، بل كان الخطيئة المؤسِّسة للحرب الحالية. يومها، صافح السلاحُ السلاحَ، لا حبًا في بعضه، بل خوفًا من المدنيين. وحين نجح الانقلاب، بدأ العد التنازلي للصدام: شراكة مؤقتة على الغنيمة، أعقبها اقتتال دموي عليها. لذلك، فإن أي خطاب يشيطن ثورة ديسمبر اليوم، أو يحقّر شبابها، هو في جوهره محاولة لتبرئة الانقلاب، وإعادة كتابة التاريخ بحيث يبدو الخراب قدرًا، لا نتيجة قرار واع اتخذه جنرالات يعرفون جيدًا مادًا فعلوا، وماذا فتحوا على البلاد من أبواب الجحيم.

هؤلاء الذين تُطلقون عليهم «صعاليك» هم أفضل ما فينا.

هم تاج رؤوسنا.

هم أنقى وأشرف وأطهر من كل هذا الوحل الذي تحاولون تطبيعه باسم الدولة والهيبة والسيادة.

مكانهم – إن أردنا استعارة لغتكم – ليس الهامش ولا الزنازين، بل الجنة.

أما أنتم، فأنتم ثمرة أكثر من خمسة وثلاثين عامًا من التدريب المكثف على احتقار السودانيين.

قال جمال محمد أحمد: «أسوأ ما تصنعه السلطة أنها تدرّب أصحابها على احتقار الناس، ثم تستغرب حين تسقط.»

وهذا بالضبط ما أنتم عليه: نخب مُدرَّبة على الاحتقار، مذهولة حين يرفضها الشارع.

أقدّم لكم نصيحة مجانية، ولوجه الله تعالى:

عودوا إلى رشدكم.. أو عودوا إلى جحوركم الظلامية.

فالشارع لا يخلو، والثورة لا تشيخ، و«مهما تأخروا فإنهم يأتون.»

يأتون شابات وشبانًا، زي الورد، من كل فج عميق في سودان العزة، يحملون الحرية والسلام والعدالة لا كشعارات، بل كأقدار.

كما قال ابن القطينة، محمد ود ملين: «الشباب هم ضمير هذا الوطن حين تصمت الأجيال التي سبقته».

وصدق منصور خالد حين كتب: «الثورات لا تصنعها النخب، بل تصنعها لحظة التقاء الألم بالأمل، حين يقرر الشباب أن الخوف لم يعد خيارًا.»

أبناؤنا وبناتنا قرروا.

وقرارهم هو ما يدفع الخائف الوضيع إلى وصفهم بالصعاليك والشواذ.

هذا المشهد يعيد إلى الأذهان ما جرى بعد انتفاضة أبريل 1985، حين سارع بقايا نظام نميري، ومعهم نخب محافظة ومرتبكة، إلى شيطنة لجان الانتفاضة والطلاب والنقابيين.

قيل يومها إن الشارع «اندفع أكثر مما ينبغي»، وإن الشباب «لا يعرفون مصلحة البلد». وكانت النتيجة أن تُركت الثورة بلا حماية أخلاقية، فعاد الاستبداد بوجه جديد.

نعم، القوى المدنية في السودان عانت – تاريخيًا – من التشتت.

لكن حين توحّدت في أبريل 1985، أنتجت ميثاق التجمع الوطني.

وحين توحّدت مرة أخرى، أسقطت طاغوت العنف والفساد والعفن الإسلاموعسكري.

في المرتين، سرق الكيزان الثورة.

لكن السرقة الثانية كانت مختلفة:

أنجبت أطول وأقسى حرب،

وفي الوقت نفسه أنجبت أصلب جيل ثوري في تاريخ السودان الحديث – جيل وُلد وترعرع تحت الهمبتة باسم الدين، وقرر ألا يورثها.

وحين انهارت الدولة بالكامل، وحين صمتت المؤسسات، وتفككت الخدمات، وتحوّلت المدن إلى خرائط موت، لم يظهر الجيش منقذًا، ولم يهبط الدعم السريع رحيمًا. من ظهر، بلا ضجيج ولا خطب، كانوا هؤلاء «الصعاليك» أنفسهم مسلحين بكلمات بعضها مستلهمة من قاموس البشير للبذاءة مثل «شذاذ الآفاق». غرف الطوارئ لم تكن مجرد مبادرات إسعافية، بل كانت إعلانًا أخلاقيًا صريحًا: أننا، المدنيون، سنحمي بعضنا حين تتخلى الدولة عن واجبها. شابات وشبان حملوا الإسعافات على أكتافهم، تسللوا بين القذائف، أوصلوا الطعام والدواء، فتحوا بيوتهم كمشافٍ مؤقتة، وحوّلوا الخوف إلى فعل.

في تلك اللحظات، سقطت كل الأكاذيب الكبيرة:

سقطت أسطورة «الدولة الحامية»،

وانكشفت عورة السلاح،

وظهر المعنى الحقيقي للوطن.

الوطن لم يكن الراية، ولا الخطاب، ولا الزي الرسمي.

الوطن كان شابًا يركض تحت القصف ليُنقذ غريبًا،

وفتاة تبيت في غرفة طوارئ بلا نوم،

ومتطوعًا يقاسم آخر كسرة خبز وهو يعلم أن الدور قد يأتي عليه.

حين فشلت الدولة، نجح المجتمع.

وحين انهارت السلطة، نهضت الأخلاق.

وهذا – تحديدًا – ما لا يُغتفر لهؤلاء الشباب: أنهم أثبتوا، بالفعل لا بالشعار، أن السودان يمكن أن يُدار بلا جلاد، وبلا وصي، وبلا خطابات سيادية جوفاء.

التاريخ لا يكرر نفسه كملهاة فقط، بل كتحذير.

ومنصور خالد حذّر من احتقار النخب لشعبها ساعة الفعل.

وجون قرنق فهم أن لا «سودان جديد» بلا طاقة الشباب.

أما أزهري محمد علي سالم (شخصياً اعتبره لسان حال البلد وكرامته) فقال في واحدة من قصائده الحديثة ما يشبه حالنا اليوم:

نحن الذين إذا أُغلِقَت أبوابُ البلاد
دخلنا من شقوق الحلم
ومشينا نحو الضوء حفاةً
لكننا لم نساوم.

أن يُوصَف شباب ديسمبر بالصعلكة، بينما تُغسَل جرائم الحرب بخطاب السيادة، هو انقلاب أخلاقي كامل.

الصعلوك الحقيقي ليس من يهتف ضد القتل، بل من يبرّره.

والشذوذ الحقيقي ليس الخروج إلى الشارع، بل التعايش مع المجازر وكأنها بند إداري.

الأكثر فداحة أن تُقال هذه الإهانات في حضرة رئيس وزراء يبدو – في صمته وارتباكه – أقرب إلى شخصية كرتونية منها إلى رأس سلطة تنفيذية تحمي حق التظاهر وكرامة المواطنين. فالصمت هنا ليس حيادًا، بل اصطفاف. الصمت هنا سلوك أصيل للمحلل...

شباب ديسمبر ليسوا صعاليك مثلكم.

هم صعاليك الجنة: خسروا الامتياز وربحوا المعنى.

إن بقايا نظام البشير – كيزانًا كانوا أم إسلاموعسكريين بواجهات جديدة – يشبهون تمامًا النفايات النووية:

قد تبدو ساكنة، أو «مخزّنة» مؤقتًا، أو مُعاداً تدويرها في حاويات الدولة والجيش والإعلام، لكنها تظل سامة بطبيعتها، قاتلة في أثرها، طويلة العمر في تخريبها. الخطر الحقيقي في النفايات النووية ليس في انفجارها اللحظي، بل في إشعاعها الصامت، الذي يتسرّب إلى التربة، إلى الماء، إلى الهواء، ويقتل ببطء كل إمكانية للحياة السليمة. هكذا تمامًا يفعل خطاب الكيزان حين يُعاد إنتاجه:

يُلوّث الأخلاق العامة،
يُشوه معنى الوطنية،
ويُدرّب أجيالًا جديدة على احتقار الناس، ثم يتساءل بوقاحة: لماذا انهارت الدولة؟

وأن يُوصَف شباب ديسمبر – الذين قدّموا آلاف الشهداء، والمعتقلين، والمشردين، ومنهم ست النفور ورفيقاتها ورفاقها الذين واجهوا الرصاص بصدور عارية – بأنهم «صعاليك وشواذ»، بينما يُمنح قتلة المدنيين ألقاب «القيادة» و«السيادة»، فذلك ليس اختلافًا سياسيًا، بل انقلاب أخلاقي كامل.

الصعلوك الحقيقي هو من باع الوطن، لا من دافع عنه.

والشذوذ الحقيقي هو التعايش مع المجازر، لا الهتاف ضدها.

إن الصمت الرسمي – صمت رئيس وزراء يبدو كاريكاتوريًا في حضرة هذا الانحطاط – ليس تفصيلاً. الصمت هنا مشاركة، والتواطؤ هنا سياسة. فمن يعجز عن حماية كرامة المتظاهرين في الخطاب، لن يحمي حياتهم في الواقع ويستحق لقب المحلل لا رئيسا للوزراء.

شباب ديسمبر ليسوا عبئًا على السودان، بل شرط بقائه. هم ضميره حين صمت الكبار، ونبضه حين تجمّدت المؤسسات. هم، كما قال ود ملين، ضمير هذا الوطن، وكما فهم منصور خالد، لحظة التقاء الألم بالأمل.

أما نفايات الخطاب الكيزاني السام، مهما أُعيد تدويرها بلباس وطني أو عسكري، ومهما غيّرت أسماءها ورواياتها، فلا مستقبل لها إلا العزل، والتطهير، والتفكيك الكامل. فان النفايات النووية:

قد تُخزَّن،
قد تُغطّى،
لكنها تظل قاتلة،
وتلوّث كل ما يقترب منها،
ولا تُنتج دولة.. بل خرابًا مؤجّلًا.

فالدول لا تُبنى بإعادة تدوير السم، بل بإزالته.

الدول تبني بأيادي الذين دخلوا من شقوق الحلم ومشوا نحو ضوء الثورة حفاة كاشفين الصدور،

هؤلاء الذين مشوا نحو الموت، لم يكونوا يبحثون عن بطولة، بل عن حياة تشبه اسمها.

الشارع الذي تخافونه، هو نفسه الذي أسعف جرحاكم،
وأطعم جياعكم،
وأنقذ أبناءكم،
بينما كنتم ولا تزالون تفاوضون على السلطة وعلى اقتسام مال السحت.

الثورة لا تحتاج إذنًا،
ولا تنتظر اعترافًا،
هي تمشي حافية،
لكنها تعرف الطريق.

والسؤال الحقيقي، يا أيها الصعاليك وشوّاذ الأخلاق الحقيقيين، ليس: من خرج إلى الشارع؟
بل: من يخاف من الشارع.. ولماذا؟

الواقع يقول إن طرفي الحرب يشتركان في درجة العداء نفسها تجاه المدنيين، ويشتركان في جريمة واحدة لا تُغتفر: إسقاط الحكومة المدنية الانتقالية حين توحّدا، ثم اقتتلا على الغنيمة

غرف الطوارئ لم تكن مجرد مبادرات إسعافية، بل كانت إعلانًا أخلاقيًا صريحًا: أننا، المدنيين، سنحمي بعضنا حين تتخلى الدولة عن واجبها. شابات وشبان حملوا الإسعافات على أكتافهم، تسللوا بين القذائف، أوصلوا الطعام والدواء، فتحوا بيوتهم كمشافٍ مؤقتة، وحوّلوا الخوف إلى فعل

غرف الطوارئ

ديسمبر 12
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
8 يناير 2026م
وثائق
https://decembernews.com

حول بيان رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي المنحاز للحرب:

مذكرة القوى المدنية الديمقراطية السودانية

فخامة الرئيس جواو لورينسو، رئيس جمهورية انغولا، رئيس الاتحاد الأفريقي
سعادة السيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
أصحاب السعادة، وزراء خارجية الدول الأعضاء بمجلس السلم والأمن الأفريقي
سعادة السيد بانكولي ادويو، رئيس قسم الشؤن السياسية والامن والسلام، الاتحاد الافريقي
السادة السفراء مندوبي الدول الأعضاء بمجلس السلم والأمن الأفريقي

التاريخ: 6 يناير 2025

الموضوع: قلق واعتراض على بيان رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي وانحيازه لأحد أطراف الحرب في السودان

أصحاب المعالي والفخامة،

بكل احترام وتقدير لمؤسسة الاتحاد الأفريقي العريقة وإرثها النضالي من أجل حرية وكرامة الشعوب الأفريقية، نتوجه إليكم بهذه المذكرة العاجلة للتعبير عن اعتراضنا وقلقنا العميق إزاء البيان الصادر عن سعادة السيد محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في 30 ديسمبر 2025، والذي رحّب فيه بما أسماه «مبادرة السلام» المقدمة من بورتسودان، والتي تمثل مقر أحد طرفي الحرب في السودان إلى مجلس الأمن الدولي.

اننا نحن الموقعين ادناه، نعبر عن قطاع كبير من المجتمع المدني السوداني، ممن قاد واسهم في اقتلاع اطول وأقسى تجربة للتسلط والديكتاتورية في أفريقيا، امتدت لنحو ثلاثة عقود، عبر ثورة شعبية احتفى بها العالم وخلد شعاراتها في الحرية والسلام والعدالة. كما كنا في مقدمة القوى المدنية التي وقفت بصلابة في مقاومة الانقلاب العسكري من قبل ذات من اشعلوا حرب السودان اليوم- القوات المسلحة وقوات الدعم السريع- ولا نزال في صفوف الجبهة المدنية الواسعة لوقف وانهاء حرب 15 أبريل، والتي لايزال يقترف جرائمها طرفا الحرب وحلفاؤهم على اجساد الوطن ومواطنيه، ضمن خطط إجهاض ووأد الانتقال المدني الديمقراطي وثورة ديسمبر المجيدة.

إن خطاب السيد محمود على يوسف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في 30 ديسمبر 2025، مثل صدمة لنا في المجتمع المدني السوداني. فهو لم يحتف ويمنح المشروعية فقط لخارطة طريق أحد أطراف الحرب بماتضمنته في جوهرها من دعاوى لاستمرار الحرب وتهديد وحدة البلاد بدعم تقسيمها والتنكيل بالسودانيين(ات)، بل ايضاً يضع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته والمباديء التي تحكمه بذلك البيان في التضاد مع قيم المجتمع السوداني وقواه المدنية الديمقراطية في نضالها من اجل السلام العدالة والانتقال الديمقراطي، وتفتقد بالتالي المفوضية ثقتنا في قيادة وإمكانية لعبها لأدوار تضع السودانيين(ات) اولاً.

ويتلخص قلقنا واعتراضنا على بيان رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي السيد محمود علي يوسف في التالي:

أولاً: التناقض الخطير للبيان مع الموقف المؤسسي للاتحاد الأفريقي

نذكّر بأن مؤسسات الاتحاد الأفريقي، منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، لا تعترف بأي حكومة شرعية في السودان، وقد علّقت عضوية السودان في جميع أنشطة الاتحاد بسبب ذلك الانقلاب على الحكم المدني الانتقالي. إن ترحيب ودعم رئيس المفوضية بمبادرة يصفها بأنها صادرة عن «حكومة انتقالية» يشكل انحرافاً صارخاً عن القرارات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وإضفاء لشرعية غير مستحقة على أحد

الاتحاد-الأفريقي

الرئيس جواو لورينسو، رئيس انغولا

أطراف النزاع المسلح، ويعد تقويضاً لمبدأ الحياد الذي يجب أن يتسم به أي وسيط في ظل الحرب المستعرة.

ثانياً: تجاهل الإجماع الإقليمي والدولي

يتجاهل البيان المسارات الإقليمية والدولية القائمة، وجهود توحيدها، وعلى رأسها مبادرة الآلية الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية)، وما حملته من أمل بوقف الحرب وإنهائها عبر مراحلها الثلاثة، والتي حظيت بتأييد الاتحاد الأفريقي نفسه، والعديد من الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية، وقبلهم لقيت الدعم من القوى المدنية السودانية لما حملته من جدية ووضوح وواقعية وقوة إنفاذ. إن الترويج لمبادرة أحادية الجانب، دعك من ان تأتي من أحد أطراف الحرب، يعرقل من جهود توحيد منابر الوساطة بمفاقمة التعدد والتنافس السالب بينها، ويُعمق التشرذم، ويُضعف فرص السلام بدلاً من تعزيزها.

ثالثاً: إقصاء الصوت المدني الديمقراطي

ان الحرب الدائرة في السودان منذ أبريل 2023 هي صراع بين جناحين عسكريين، وكلاهما انقلب على الانتقال المدني الديمقراطي، وتتحمل اطرافها مسؤولية الكارثة الإنسانية والجرائم الخطيرة لحقوق الإنسان الناتجة عنها. وبالتالي أي مبادرة سلام من اي من اطرافها تفتقر للمصداقية، لاسيما في ظل إغفال وإقصاء القوى المدنية الديمقراطية -التي تمثل الصوت الحقيقي للشارع السوداني وصاحبة المساعي العديدة المبذولة من اجل السلام- فأي مبادرة لأطراف الحرب محكوم عليها بالفشل، وستُعيد إنتاج الأزمات السياسية التي أوصلت السودان إلى كارثة الحرب الجارية.

رابعاً: تهديد مصداقية الاتحاد الأفريقي

إن التصريحات المتكررة من هذا النوع من قبل رئيس المفوضية، والتي نرصدها بدقة منذ تقلده لمنصبه موخراً، تُلحق ضرراً بالغاً بتاريخ وسمعة الاتحاد الأفريقي كوسيط محايد وموثوق، مثلما تفقده ثقة الشعوب الأفريقية في مؤسساتها القارية، كما تضعف قدرة الاتحاد على لعب دور فاعل في حل النزاعات القارية. فالسودان يشهد أكبر حرب في القارة الأفريقية حالياً، مع أكثر من 150،000 قتيل، وأكثر من 14 مليون نازح ولاجئ، وانهيار لكامل الخدمات الأساسية. هذه الكارثة الإنسانية تتطلب قيادة أفريقية حكيمة، موثرة، محايدة، وشاملة - لا قيادة سمتها البارزة حتى الآن الانحياز الواضح وتعمّيق الانقسامات في السودان.

خامساً: مطالبنا

1. معالجة التناقض بين الموقف المؤسسي للاتحاد الافريقي المعروف (عدم الاعتراف بأي حكومة في السودان) وبين ترحيب رئيس المفوضية بمبادرة « ما اسماها الحكومة الانتقالية»- أحد أطراف الحرب.
2. الالتزام الواضح بالحياد والاستقلالية من جانب جميع مسؤولي الاتحاد الأفريقي تجاه أطراف الحرب، وعدم إضفاء أي شرعية بدعم مواقف وبيانات اي من أطرافها في بورتسودان أو نيالا.
3. احترام الحق في المشاركة الفاعلة والكاملة والفاعل للقوى المدنية الديمقراطية في أي مسار سلام، باعتبارها الممثل لتطلعات الثورة السودانية ومطالب الشعب السوداني، والتعامل الجاد والإيجابي من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي مع مبادرات السلام التي تتقدم بها القوى المدنية الديمقراطية.
4. التنسيق الفعّال مع مبادرة الآلية الرباعية والمسارات الإقليمية والدولية ودعم جهود توحيدها، بدلاً من خلق مسارات متضاربة، بما فيها العمل من اجل اتخاذ قرار من مجلس السلم والأمن الافريقي يتبنى ويتكامل مع خارطة طريق الرباعية.
5. ضمان وجود مساءلة واضحة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي للتاكد من عدم تكرار المواقف الفردية التي تتعارض مع المبادئ الحاكمة والقرارات الجماعية لموسسة الاتحاد الأفريقي ككل.

سادساً: رسالتنا إلى شعوب القارة الأفريقية

إننا، نحن الموقعون(ات) أدناه، من القوى المدنية الديمقراطية السودانية، ننتهز هذه المذكرة لنؤكد على إيماننا الراسخ بوحدة الشعوب الأفريقية ونضالها المشترك ضد الظلم والعنف والاستبداد. نحن نتطلع إلى الاتحاد الأفريقي، ومؤسساته وقياداته، لتكون صوت الشعوب لا الأنظمة، وحامياً للديمقراطية لا الانقلابات، وداعماً للسلام العادل لا تأجيج الحروب.

إن السودان اليوم يعيش اكبر كارثة إنسانية في التاريخ المعاصر. شعبنا ينزف، ومدننا تُدمّر، ونسيجنا الاجتماعي يتمزق، وكياننا يتهدده التقسيم والتشظي. نحن بحاجة إلى وساطة حقيقية وقوية تدرك بعمق كل ذلك، لا نحتاج إلى مواقف تُعمّق الانقسام والتفكك وتُطيل من أمد الكارثة في بلادنا.

ختاما، كلنا ثقة في حكمة قيادات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، ونأمل بأن تُولي هذه المذكرة الاهتمام الذي تستحقه. إن مستقبل السودان -ومصداقية الاتحاد الأفريقي- تتوقف على قدرتنا الجماعية على تجاوز الانحيازات والمصالح الضيقة والعمل بصدق من أجل سلام شامل وعادل.

قائمة الموقعين(ات) من القوى المدنية الديمقراطية السودانية

التنظيمات السياسية
1) التجمع الاتحادي، بابكر فيصل، رئيس المكتب التنفيذي
2) الحركة الشعبية التيار الثوري الديمقراطي، الرضي ضو البيت، الامين العام
3) حركة وجيش تحرير السودان، عبد الله حران، نائب الرئيس
4) الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، اسامة حسونة، نائب رئيس قطاع التنظيم
5) حزب الأمة القومي، الواثق البرير، الأمين العام
6) حزب الأمة، محمد الماحي الأنصاري، مسؤول المهجر
7) حزب البعث العربي الاشتراكي الاصل، وجدي صالح عبده، عضو هيئة القيادة
8) حزب البعث القومي، كمال بولاد، رئيس الحزب
9) حزب التحالف الوطني السوداني، لواء متقاعد كمال اسماعيل، رئيس الحزب
10) الحزب الجمهوري، اسماء محمود محمد طه
11) حزب المؤتمر السوداني، خالد عمر يوسف، نائب الرئيس
12) الحزب الناصري، انتصار العقلي، رئيسة الحزب
13) الحزب الوطني الاتحادي الموحد، محمد الهادي محمودن الامين العام
14) الحزب الوطني الاتحادي، حمد النيل علي عبد الباقي، نائب الرئيس

المجتمع المدني
15) تحالف القوى المدنية لشرق السودان، صالح عمار
16) شبكة النساء السودانيات)تحالف نسائي يضم العشرات من المنظمات والاحزاب والقياديات(
17) مبادرات المجتمع المدني القاعدي، النيل الأزرق، شكري احمد علي
18) مجلس أمناء المجموعة السودانية للديمقراطية أولا، عبد الرحمن الامين
19) مجلس تنسيقية المهنيين والنقابات، طه عثمان اسحق
20) المجموعة السودانية للحقوق والحريات، الصادق علي حسن،
21) المدافعين عن حقوق الانسان، ماجد معالي،
22) مركز السودان للمعرفة، عبد الباقي جبريل
23) منظمة أسر شهداء ديسمبر 2018، سعدية سيف الدين محمد أحمد
24) منظمة الحارسات
25) منظمة امهات السودان، النيل الأزرق، منى بلة ابراهيم
26) منظمة نساء كردفان لحقوق الانسان
27) حملة نساء ضد الحرب

الاكاديميون والباحثون
28) انور الحاج، باحث في قضايا الحوكمة والاصلاح المؤسسي
29) بروفيسر حسن بشير النور، استاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية
30) دكتور ابراهيم احمد البدوي، مدير منتدى الدراسات وابحاث التنمية
31) دكتور احمد مالك ابو سن، خبير تنموي
32) دكتورة اسماء)بثينة(احمد النعيم، اكاديمية واستاذة دراسات السلام
33) دكتور العبيد احمد العبيد، خبير قانوني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
34) دكتور بكري الجاك، استاذ جامعي وفاعل سياسي
35) دكتور صديق الزيلعي، كاتب ورئيس تحرير مجلة قضايا الفكرية
36) دكتور صلاح الأمين، خبير القضايا الانسانية بالمنظمات الدولية
37) دكتور عصام احمد عباس، استاذ جامعي ومحلل بيانات
38) دكتور عيسى حامد، خبير أممي ومختص في قضايا التنمية الريفية
39) دكتور هشام النور، استاذ جامعي وكاتب
40) دكتور وجدي كامل صالح، مخرج سينمائي واستاذ اعلام جامعي
41) دكتورة امال عوض محمد الحسن، اكاديمية و استاذة الاعلام
42) دكتورة مواهب عبد المنعم كمال الدين، اخصائية نفسية وكاتبة
43) القاضي عبدالقادر البدوي، خبير قانوني، قاضي سابق ومحام
44) مدني عباس مدني - باحث في قضايا التنمية والمجتمع المدني

دبلوماسيون
45) السفير ابراهيم طه ايوب، وزير الخارجية الاسبق
46) السفير ابراهيم بشرى محمد علي
47) السفير الصادق المقلي
48) السفير عادل ابراهيم
49) السفير عادل حسين شرفي
50) السفير عصمت قباني
51) السفير عمر مانيس
52) السفير محمد شرفي
53) السفير منصور بولاد

لجان مقاومة، وفاعلون سياسيون ومدنيون
54) ابو القاسم فضل السيد، لجان المقاومة مدينة ربك
55) احمد جميل، لجان مقاومة بلدية القضارف
56) اسماعيل احمد، لجان مقاومة النيل الأزرق
57) آسيا شريف محمد، مدافعة عن حقوق المراة
58) ايمان خليفة، جيولوجية وناشطة في المجتمع المدني
59) حسن العاقب حسن العاقب، لجان مقاومة الروصيرص
60) حمد موسى، البعث القومي
61) داليا الكباشي، طبيبة وفاعلة في المجتمع المدني
62) رحاب مبارك سيد احمد، محامية ومدافعة عن حقوق الانسان
63) رحمة عتيق، قيادية في الحركة النسائية
64) شريف محمد عثمان، الأمين السياسي لحزب المؤتمر السوداني
65) شهاب ابراهيم الطيب، رئيس دائرة الاتصال والعلاقات الخارجية، حزب التحالف الوطني السوداني
66) عبد الرحمن محمد، لجان مقاومة عطبرة
67) عبد الكريم صالح حسن، متحدث باسم مركزية لجان المقاومة والتغيير دار السلام امبدة
68) عثمان الشيخ، التحالف الوطني السوداني
69) فاطمة حبيب حسين، قيادية في الحركة النسائية
70) ليمياء عبد العزيز الطاهر، نقابية، طبيبة
71) محمد صلاح الحاج، ناشط مدني
72) محمد عبد الحميد بخيت، نقابي، مهندس معماري
73) محمد مركز بوشي، باحث سياسي وفاعل في المجتمع المدني
74) مدثر تيسير مدثر، قيادي بحركة التغيير الآن
75) مصباح احمد محمد، رئيس دائرة الإعلام بحزب الأمة القومي
76) مصعب محمد آدم، لجان المقاومة ابو حجار
77) معاوية بابكر احمد علي، ناشط سياسي
78) مي التو، ناشطة في المجتمع المدني ومدافعة عن حقوق المراة
79) نبيل شكور، اعلام المؤتمر السوداني
80) نجلاء سيد أحمد الشيخ، الامين العام للجان المقاومة السودانية
81) نهال محمد ابن ادريس، قيادية في الحركة النسائية
82) نور بابكر، الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر السوداني
83) هادية حسب الله، قيادية في المجتمع المدنية والحركة النسائية

مبدعون
84) ابو بكر سيد احمد، موسيقي ومطرب
85) ازهري محمد علي، اديب وشاعر
86) انس وردي، فنان ومغني
87) حسين خليل)حلفاوي(، فنان تشكيلي وصحفي اذاعي
88) الطيب ضو البيت، - فنان تشكيلي
89) عبد الباقي مختار)بقه(، مسرحي وتشكيلي
90) وئام كمال، شاعرة وكاتبة

كتاب وصحفيون
91) أحمد محمد خير، اعلامي
92) الحاج وراق، كاتب وصحفي
93) حسام بدوي، صحفي
94) داليا محمد الروبي، آعلامية
95) رشيد سعيد يعقوب، صحفي
96) الشريف الحمدابي، اعلامي وناشط سياسي
97) شوقي عبد العظيم، صحفي
98) صباح محمد الحسن، صحفية
99) صلاح جلال ، كاتب وصحفي
100) طاهر معتصم، صحفي
101) عثمان فضل الله، صحفي
102) فيصل محمد صالح، صحفي
103) الكباشي أحمد عبد الوهاب، كاتب
104) كمال عبد الرحمن مختار، صحفي
105) ماهر ابو الجوخ، صحفي
106) محمد الامين عبد النبي، كاتب وصحفي
107) محمد عبد الحميد، صحفي
108) محمد لطيف، صحفي
109) مصطفى سري سليمان، صحفي
110) ياسر ابو شمال، اعلامي
111) ياسر قاسم، صحفي

«نساء ضد الظلم» تعقد ندوة حول إسهامات المرأة السودانية عبر التاريخ

نظم تحالف «نساء ضد الظلم» ندوة افتراضية عبر تطبيق (زوم) بمناسبة الذكرى السبعين لاستقلال السودان، حملت عنوان «إسهامات المرأة السودانية.. الماضي والحاضر»، وذلك بمشاركة واسعة تجاوزت خمسةً وستين مشاركة ومشاركًا من داخل السودان وخارجه، بما عزز الطابع التفاعلي والنقاش المفتوح حول قضايا المرأة ودورها في السلام والديمقراطية.

وافتتحت الندوة بالترحيب بالمشاركين والمشاركات، مع التأكيد على أهمية استدعاء الدور التاريخي للمرأة السودانية في مسيرة التحرر الوطني، وعلى رأسها مشاركتها في نيل الاستقلال، إلى جانب إسهاماتها الممتدة في التعليم والعمل والخدمة العامة.

وقدمت الدكتورة هادية حسب الله الورقة الأولى، حيث تناولت سردًا تاريخيًا لمسار نضال النساء السودانيات منذ العقود الأولى من القرن الماضي، مشيرةً إلى الجهود التي بذلتها المرأة لنيل حق التعليم والعمل، ومشاركتها في الحياة العامة. كما استعرضت نماذج من التضامن النسوي مثل بيوت الخياطة النسائية التي أسهمت في تمكين النساء اقتصاديًا، والدور الريادي لمدارس بابكر بدري في نشر تعليم البنات، باعتبارها خطوة تأسيسية في طريق تطور الحركة النسوية السودانية.

وربطت الدكتورة هادية بين التاريخ والواقع الراهن، مؤكدةً أن دور النساء لم ينقطع، بل تجلى بصورة واضحة خلال ثورة ديسمبر، ومبادرات وقف الحرب، والدعوات المتكررة لإحلال السلام. ودعت في ختام حديثها إلى ضرورة قيام تحالف نسوي ديمقراطي جامع يعمل على الضغط لتحقيق الأجندة النسوية وضمان حضور المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

ثم تحدثت الأستاذة أسماء محمود محمد طه عن الدور الإنساني المهم الذي لعبته القابلات والعاملات في القطاع الصحي في خدمة قضايا النساء والمجتمع، خاصة في المناطق الطرفية. كما تطرقت إلى نضال الأخوات الجمهوريات في مواجهة الأنظمة الشمولية، وإسهام المرأة في التيارات الفكرية

والسياسية المختلفة. وأشادت بدور الاتحاد النسائي السوداني باعتباره إطارًا تاريخيًا أسهم في الدفاع عن حقوق النساء وتوسيع مشاركتهن العامة.

وشهدت الندوة تفاعلاً ملحوظًا من المشاركات والمشاركين، حيث أثرت المداخلات النقاش حول أهمية بناء تحالفات مرحلية وإستراتيجية بين الكيانات النسوية، بما يعزز دور المرأة في عمليات السلام والمصالحة المجتمعية. كما دعت المتداخلات إلى توحيد الجهود في جسم نسوي جامع قادر على تمثيل النساء والدفاع عن قضاياهن بفعالية أمام التحديات السياسية والاجتماعية الراهنة.

وأكدت المشاركات كذلك على ضرورة توثيق التجارب النسوية السودانية في مختلف المجالات، حتى لا تضيع هذه التجارب من الذاكرة الوطنية، ولتكون مصدر إلهام للأجيال القادمة، خاصة في ظل الظروف التي يمر بها السودان.

واختتمت الندوة بالتأكيد على أن تمكين المرأة وإشراكها في رسم المستقبل يمثل عنصرًا أساسيًا لبناء دولة المواطنة والعدالة والديمقراطية، وأن التضامن النسوي هو السبيل لتعزيز هذا الدور واستدامته.

«الصخرة» يتوّج ببطولة اليوم الواحد للسلام

كمبالا: (ديسمبر)

في أجواء وطنية مفعمة بالحماس وروح الانتماء، احتضنت العاصمة الأوغندية كمبالا بطولة اليوم الواحد للسلام، التي جاءت تحت مظلة دوري السودان للسلام والاستقرار، وبمناسبة ذكرى استقلال السودان وبداية العام الجديد.

وجاءت البطولة تحت شعار: # با لر يا ضة _ نو حَد _ ا لو طن _ وبالسلام_ننتصر، بمشاركة أربعة فرق تنافست بروح رياضية عالية قدّمت خلالها عروضًا مثيرة أكدت أن الرياضة ستظل جسراً للتواصل والسلام بين أبناء الوطن.

انطلقت المنافسات بمواجهة قوية جمعت فريقي (الصخرة) و(سودان يونايتد)، حيث ظهر (الصخرة) بصورة مميّزة مكّنته من فرض أسلوبه داخل الملعب، لينهي اللقاء لصالحه ويحصد أول ثلاث نقاط، واضعًا نفسه مبكرًا في طريق المنافسة على اللقب. وفي المباراة الثانية، التقى (الصّندل) بفريق (جود)، في واحدة من أكثر مباريات البطولة إثارة وندية، تبادل خلالها الفريقان السيطرة وتعددت فيها الأهداف، لتنتهي بتعادل مثير بثلاثة أهداف لكل فريق.

وشهدت المباراة الرابعة مواجهة جديدة لـ(الصّندل) أمام (سودان يونايتد)، حيث تمكن الأخير من التقدم بهدفين في الشوط الأول، غير أن (الصندل) عاد بقوة في الشوط الثاني، وقلب النتيجة لصالحه بثلاثة أهداف مقابل هدفين، في سيناريو خطف أنظار الجماهير التي ملأت جنبات الملعب بالحماس والتشجيع.

وتواصلت الإثارة في المباراة الخامسة التي جمعت (الصخرة) بفريق جود، حيث نجح (الصخرة) في تحقيق فوزه الثاني، مقتربًا أكثر من حجز بطاقة العبور نحو النهائي. أما المباراة السادسة فكانت نهائيًا مبكرًا بكل المقاييس، حين التقى (الصخرة) مع (الصّندل) في مواجهة حافلة بالتحدي والإصرار. تقدم (الصندل) بثلاثة أهداف كاملة، إلا أن (الصخرة) عاد من جديد وحقق تعادلًا دراميًا في واحدة من أكثر

مباريات البطولة حماساً وإثارة.

وفي المواجهة السابعة، تغلب (سودان يونايتد) على (جود)، رافعًا رصيده إلى أربع نقاط، فيما اكتفى (جود) بنقطة وحيدة في مشواره بالبطولة. لتأتي بعد ذلك لحظة الحسم في النهائي الكبير، الذي جمع مجددًا بين (الصخرة) و(الصّندل) في مباراة ثأرية حقيقية.

دخل (الصخرة) اللقاء النهائي بقوة، وباغت منافسه بهدفين سريعين قبل أن يضيف الهدف الثالث مستفيدًا من خطأ دفاعي. ورغم محاولات (الصندل) العودة إلى التعادل، إلا أن الشوط الأول انتهى بتقدم واضح للأول. ومع انطلاقة الشوط الثاني، زادت الإثارة وظهر التفوق البدني لـ(الصخرة)، خاصة في وسط الملعب، ليواصل ضغطه الهجومي ويمطر شباك (الصّندل) بثلاثة أهداف أخرى، كان بطلها النجم المتألق حامد الذي خطف الأضواء وأثبت جدارته بالتتويج بلقب أفضل لاعب في البطولة، بعد الأداء اللافت الذي قدّمه طوال اليوم.

وبهذا الفوز المستحق، توج فريق (الصخرة) ببطولة اليوم الواحد للسلام، وسط فرحة غامرة من جماهيره ومحبيه، في ختام مثالي للحدث الرياضي الذي حمل رسالة واضحة مفادها أن الرياضة قادرة على توحيد القلوب وبناء جسور المحبة والسلام بين أبناء السودان، أينما كانوا.

وجدد المنظمون التأكيد على المضيّ قدمًا في تنظيم المزيد من الفعاليات الرياضية تحت شعارات السلام والوحدة الوطنية، ترسيخًا لقيم التعايش والمحبة بين الجميع.

المنصة النسوية للسلام والعدالة: مبادرة تقودها النساء لبناء مستقبل أكثر عدلًا في السودان

في ظل الحرب التي يشهدها السودان وما خلّفته من آثار مدمرة على المجتمع، برزت مبادرات نسوية تحاول ترميم ما يمكن ترميمه من إنسان، ودعم من تبقّى صامدًا وسط العاصفة. من بين هذه المبادرات، جاءت «المنصة النسوية للسلام والعدالة»، التي أسستها مجموعة من الناشطات والمهتمات بقضايا المرأة، على رأسهن صفية خضر، خريجة جامعة العلوم والتقانة – كلية الهندسة الطبية، والناشطة والمدافعة عن حقوق الإنسان، المهتمة بقضايا النساء والشباب، وإحدى مؤسّسات المنصة ورئيسة مجلس إدارتها.

تقول صفية إن الحرب نفسها كانت الشرارة التي أدت إلى تأسيس هذه المنصة في منتصف عام 2023. فقد دفعت الظروف القاسية النساء والفتيات لمواجهة واقع مليئ بالعنف والنزوح وفقدان الأمان، الأمر الذي جعل من الضروري إيجاد كيان نسوي يساندهن ويمكّن أصواتهن في هذه المرحلة العصيبة.

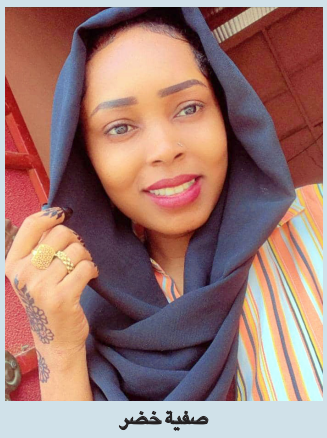

صفية خضر

الرؤية: قيادة نسائية نحو سودان عادل وشامل

تحمل المنصة رؤية واضحة تتمثل في السعي نحو عالم تُمنح فيه النساء والفتيات القوة والمساحة الكافية للمشاركة الفعالة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار سودان يسوده السلام والحرية والعدالة، وتتصدر فيه النساء القيادة نحو حوكمة عادلة وشاملة تعلي من قيمة الإنسان وترسخ مبادئ المساواة والمواطنة بلا تمييز، مع مناهضة كل أشكال العنف والتمييز ضد النساء.

من تستهدف المنصة؟

ورغم أن المنصة توجه جهودها لكل فئات المجتمع، إلا أن تركيزها الأساسي ينصبُّ على النساء والفتيات والأطفال داخل السودان وخارجه، وخاصة المتأثرين والمتأثرات بالنزاعات والحرب والنزوح، بما يضمن توفير مساحات آمنة وحاضنة لهن في ظل الظروف الصعبة التي يعشنها.

أهداف المنصة النسوية

توضح صفية أن المنصة تتبنى غاية إنسانية سامية تقوم على تمكين النساء والفتيات من المشاركة في صناعة مستقبل أكثر عدلًا وسلامًا في السودان، وذلك عبر ترسيخ مبادئ الحوكمة النسوية الرشيدة، وتشجيع مشاركتهن الفاعلة في عمليات صنع القرار. كما تهدف إلى بناء جسور المحبة والتضامن بين المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، ودعم النساء والأطفال المتضررين من العنف، خصوصًا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تتزايد مخاطره أثناء الحروب، إضافة إلى توفير مساحات آمنة ودعم نفسي يساعد النساء والفتيات على استعادة الشعور بالأمان والثقة وبناء القدرة على التكيّف والصمود.

الأنشطة والبرامج التي تقدمها المنصة

عن الأنشطة التي تنفّذها المنصة، تقول صفية إنها متنوعة لكنها تلتقي جميعًا في هدف واحد هو دعم وتمكين النساء. فقد نظمت المنصة العديد من ورش وجلسات الدعم النفسي، خاصة في مناطق النزوح، مثل معسكر كرياندونقو في أغندا، إلى جانب جلسات في طويلة وقولو بشمال دارفور، وأم درمان وكسلا. كما شاركت في حملة الـ16 يومًا لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن مشروع «مرايا»، حيث عُقدت ورش توعوية تطرقت إلى أشكال العنف المختلفة، ابتداءً من العنف الأسري والمنزلي، مرورًا بالاستغلال الجنسي مقابل العمل أو المال، في محاولة لرفع وعي النساء بحقوقهن وتعزيز ثقافة الحماية والوقاية. ولم تغفل المنصة الجانب الثقافي، فأنشأت نادي قراءة عقد أربع جلسات في كمبالا، جرت خلالها مناقشة عدد من الكتب، مما أتاح للنساء الفرصة للتفكير والحوار وتبادل الخبرات. كما نفذت أنشطة موجهة للأطفال، شملت برامج دعم نفسي وأنشطة ترفيهية مثل الرسم واللعب، إدراكًا لأهمية رعاية الصحة النفسية للأطفال في هذا الظرف الحساس. ومؤخرًا نفذت حملة لتوزيع الملابس الشتوية في معسكر بيالي (أوغندا)، استفاد منها نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص من النساء والشباب والأطفال وكبار السن، إلى جانب توزيع حقائب الكرامة الصحية في بيالي ومعسكر كرياندونقو وأم درمان وقولو وكسلا دعمًا للنساء في بيئات النزوح.

أماكن تنفيذ الأنشطة

تعمل المنصة داخل السودان وفي دول الجوار التي استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين السودانيين، حيث تنفذ أنشطتها في الولايات والمناطق المتضررة، وكذلك في البلدان التي تستضيف لاجئين سودانيين، لتكون قريبة من النساء أينما وجدن وتقديم الدعم لهن في مواضع الاحتياج.

كيف تأثرت المنصة بالحرب؟

وتقول صفية إن المنصة لم تتأثر بالحرب بمعنى الضرر المباشر، لأنها في الأساس تأسست بعد الحرب كرد فعل طبيعي على آثارها، غير أنها تواجه التحديات نفسها التي تواجهها معظم المنظمات العاملة في سياق النزاع، سواء على مستوى الحركة أو التنفيذ أو ضمان الاستمرارية.

عدد البرامج المنفذة

وتشير صفية إلى أن المنصة نفّذت حتى الآن ثمانية برامج رئيسية، يضم كل برنامج مجموعة من الأنشطة والورش المتخصصة، ما بين دعم نفسي وتوعية ورفع قدرات وتدخلات إنسانية مباشرة، وقد أسهم ذلك في الوصول إلى أعداد كبيرة من النساء والفتيات والأطفال في الداخل والخارج.

التحديات التي تواجه المنصة

ولا تخفي صفية حقيقة أن الطريق ليس سهلًا، إذ تواجه المنصة تحديات كبيرة، أبرزها ضعف التمويل الذي يحد من القدرة على التوسع وتنفيذ الأنشطة بصورة منتظمة، إلى جانب صعوبة العمل في بعض المناطق غير المستقرة أمنيًا، والتحديات اللوجستية والتنظيمية المرتبطة بحالة الحرب والنزوح، إلا أن الإيمان بالقضية وروح العمل التطوعي يظلان الدافع الأكبر للاستمرار.

خطط المنصة في العام الجديد

وعن تطلعات العام الجديد، تقول صفية إن الطموح الأكبر هو أن يكون للمنصة دور حقيقي في إيصال صوت النساء والشابات إلى دوائر صناعة القرار، وأن تصبح النساء جزءًا أصيلًا من عمليات السلام ومراكز القيادة. وتسعى المنصة إلى إطلاق عدد من المشاريع والبرامج التي تركز على رفع قدرات النساء والفتيات وتأهيلهن للمشاركة العامة والسياسية وتعزيز ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على التأثير، إلى جانب توسيع برامج الدعم النفسي والاجتماعي وبناء المهارات، ليكون للمنصة حضور أوسع داخل السودان وخارجه.

من أين يأتي الدعم؟

أما الدعم الذي تعتمد عليه المنصة، فهو في الغالب جهود تطوعية ومساهمات مجتمعية وشراكات محدودة كلما توافرت الفرصة، في ظل غياب التمويل الثابت، وهو ما يجعل العمل تحديًا مستمرًا، لكنه في الوقت نفسه يعكس روح التضامن النسوي التي قامت عليها المنصة منذ البداية.

في النهاية، تبدو «المنصة النسوية للسلام والعدالة» أكثر من مجرد مبادرة عابرة؛ فهي صوت ينبع من قلب الألم ليحوّله إلى فعل إنساني مقاوم. تقف نساء هذه المنصة في مواجهة العنف بالحياة، وفي مواجهة الحرب بالإصرار على العدالة والمساواة والكرامة، مؤمنات بأن السلام الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إذا ظلت النساء خارج دوائر القرار، وأن المستقبل الذي يُبنى بمشاركة النساء سيكون أكثر عدلًا وشمولًا وإنسانية.

ديسمبر 14
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
8 يناير 2026م
متابعات
https://decembernews.com

ارتفاع تكاليف الدراسة بالجامعات السودانية بمصر ومعرض مصري للمِنح

القاهرة: (ديسمبر)

اشتكى عدد من طلاب الجامعات السودانية، ممن اضطرتهم ظروف الحرب للجوء إلى مصر، من انقطاعهم عن الدراسة طوال العامين الماضيين بسبب الرسوم الباهظة التي فرضتها إدارات الجامعات في مراكزها بالقاهرة.

وقالت الطالبة «أ.ع» لـ(ديسمبر)، وهي تدرس الطب بكلية النهضة الجامعية بالسودان، إن إدارة الجامعة قامت بزيادة الرسوم الدراسية من 40 ألف جنيه سوداني قبل الحرب إلى 3500 دولار أمريكي بمركزها بالقاهرة، مشيرة إلى أن الحرب تسببت في تعطيل أعداد كبيرة من الطلاب عن تخرجهم بسبب الوضع الاقتصادي للأسر وارتفاع تكاليف المعيشة بمصر وأن الجامعات لم تراعِ ظروف الحرب.

وفي ذات الاتجاه، تنطلق في العشرين من يناير الجاري فعاليات الدورة الثالثة من معرض الجامعات الدولي للطلاب الوافدين من المرحلة الثانوية، وذلك برعاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية ومبادرة «ادرس في مصر»، بمشاركة واسعة من الجامعات المصرية الحكومية والخاصة والدولية.

ويُعتبر المعرض فرصة للطلاب السودانيين والوافدين من جنسيات مختلفة لتعريف الطلاب وأولياء أمورهم بفرص الدراسة الجامعية في مصر، حيث يتيح لهم المعرض الالتقاء المباشر بممثلي القبول وأعضاء الهيئات الأكاديمية، والاطلاع على شروط القبول لمختلف الشهادات، إلى جانب التعرف على التخصصات المتاحة، وفرص المنح والخصومات الدراسية المخصصة للطلاب المتفوقين.

كما يوفر المعرض توجيهًا أكاديميًا يساعد الطلاب في اختيار التخصصات المناسبة لقدراتهم وميولهم، إلى جانب التعريف ببيئة الحياة الجامعية والأنشطة الطلابية داخل المؤسسات التعليمية المشاركة، وتُقام فعاليات المعرض في فندق رويال مكسيم كمبينسكي بالقاهرة الجديدة مع إتاحة الدخول مجانًا لجميع الزائرين.

مبادرة «ومضة أمل» تحتفل بعيد الاستقلال مع أطفال حُرموا من التعليم

القاهرة: (ديسمبر)

احتفلت مبادرة «ومضة أمل» في الأول من يناير بالعيد السبعين لاستقلال السودان مع أطفال مبادرة «من حقنا نتعلم»، وهم من الأطفال الذين حالت ظروف الحرب والنزوح دون مواصلتهم تعليمهم، في فعالية إنسانية حملت رسالة أمل وإصرار على التمسك بالحق في التعليم.

وجاء الاحتفال بسيطاً في شكله، عميقاً في مضمونه، حيث أكدت المبادرة من خلاله أن هؤلاء الأطفال لم يُحرموا من الأمل، وأنهم حاضرون ومرئيون، ويشكلون مستقبل السودان. وشددت الفعالية على حق الأطفال في التعليم، وفي توفير مساحات آمنة تحمي أحلامهم وتدعم نموهم النفسي والمعرفي.

وقالت رئيسة المبادرة رشا مصطفى لـ(ديسمبر) إن دعم الأطفال ومساندتهم مسؤولية جماعية، ودعت كل من يملك القدرة على العطاء للمشاركة والمساهمة في المبادرة، مشيرة إلى أن باب المبادرة مفتوح أمام الجميع.

وتعهدت ومضة أمل بمواصلة جهودها التعليمية والتربوية، وغرس قيم الانتماء وحب الوطن في نفوس الأطفال، إيمانًا بأن الأوطان لا تُبنى إلا بأبنائها.

سودانيون يحيون ذكرى رحيل الإمام الصادق المهدي والاستقلال بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

أحيا سودانيون الذكرى الخامسة لرحيل الإمام الصادق المهدي، بالتزامن مع الذكرى السبعين لاستقلال السودان في أول أيام العام الجديد، في أمسية وطنية ثقافية نظمها صالون الإبداع السوداني بدار نقابة الصحفيين المصريين بالقاهرة، وسط حضور سياسي وفكري وثقافي سوداني ومصري كبير.

وشهدت الفعالية مشاركة قيادات من تيارات سياسية سودانية متنوعة، إلى جانب شخصيات أكاديمية ومجتمعية وإعلامية، وحضر الأمسية كل من القيادي بالحزب الشيوعي السوداني المهندس صديق يوسف، والبروفيسور صديق تاور، عضو مجلس السيادة السابق، عبد الله الميرغني وقيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، ومبارك الفاضل المهدي، إلى جانب عدد من الشخصيات المصرية من بينهم السفير صلاح حليمة، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، وعلاء شلبي رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأسماء الحسيني، مديرة تحرير صحيفة (الأهرام) والمهتمة بالشأن السوداني.

وتناولت الدكتورة مريم الصادق المهدي، نائب رئيس حزب الأمة القومي، خلال كلمتها تجديد الدعوة إلى وقف الحرب وتوحيد الصف المدني، مؤكدة أن الحرب الدائرة فقدت مضمونها السياسي وتحولت إلى حرب تفكُّك تهدد وحدة البلاد والنسيج الاجتماعي، وشددت مريم الصادق على أهمية وحدة قيادة حزب الأمة القومي، والعودة إلى المؤسسية والشورى، كما أكدت ضرورة قيام دولة مدنية ديمقراطية بجيش مهني واحد يخضع للسلطة الدستورية، داعية القوى السياسية والمدنية إلى الاتفاق على حد أدنى وطني جامع يضع حماية المدنيين ووقف الحرب في مقدمة أولوياته. ووجهت مريم رسالة إلى قواعد وقيادات حزب الأمة القومي نادت من خلالها بأهمية الوحدة، والعودة للشورى والاحتكام للدستور والمؤسسية، مبينة أن وحدة قيادات الحزب واجب أخلاقي وضرورة وطنية ومسؤولية تاريخية.

من جانبه أكد السفير صلاح حليمة، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، أن الإمام الصادق المهدي ترك إرثاً فكرياً وسياسيًا لا يزال حاضرًا بين الناس، مشيرًا إلى أن كثيراً من المبادرات المتعلقة بالأزمة السودانية استلهمت أفكار الإمام الصادق المهدي، ومشددًا على أهمية التوافق الوطني وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تقود إلى دستور دائم وانتخابات حرة، مع فك الارتباط بين العمل العسكري والسياسي، وأضاف: «لا أخفيكم سراً أن ما طرحته في مبادرة المجلس المصري للشؤون الخارجية فيما يتعلق بالأزمة السودانية، كان مستمداً من أفكار الإمام الصادق المهدي». وأعرب السفير صلاح حليمة عن أمانيه في الوصول لتسوية للأزمة السودانية، وأكد على أهمية التوافق بين كل مكونات المجتمع السوداني.

وأكد المشاركون أن تنظيم الفعالية في شهر يناير يحمل دلالات رمزية مرتبطة بمحطات مفصلية في تاريخ السودان، من الاستقلال إلى التحولات السياسية الراهنة، مشيرين إلى أن ما تركه الإمام الصادق المهدي من ثروة فكرية سيظل حاضرًا بوصفه مشروعًا وطنيًا وفكريًا سيمتد تأثيره إلى الأجيال القادمة.

وشهدت الأمسية فقرات شعرية ومسرحية، إلى جانب وصلات غنائية وطنية قدمها الفنان الأمين خلف الله، ومشاركة فرقة عقد الجلاد بقيادة شمت محمد نور، قبل أن تختتم الفعالية بتوجيه الشكر لنقابة الصحفيين المصريين وجمهورية مصر العربية على استضافة هذا الحدث الكبير.

الموسيقار كمال يوسف:

شرحبيل علامة مُضيئة في خارطة الموسيقى السودانية

القاهرة: (ديسمبر)

الموسيقار كمال يوسف

ضمن الاستعدادات الجارية هذه الأيام بالعاصمة المصرية القاهرة، تواصل اللجنة الفنية بروفاتها الموسيقية بقيادة كبار الموسيقيين على رأسهم الدكتور كمال يوسف ودكتور النور حسن، وذلك في إطار التحضيرات لتكريم الفنان السوداني الكبير شرحبيل أحمد، المقرر إقامته في الرابع والعشرين من يناير الجاري.

وقال عضو اللجنة الفنية دكتور كمال يوسف، إن شرحبيل أحمد يُعد علامة مضيئة في خارطة الموسيقى والغناء السوداني الحديث، إذ اختطَّ لنفسه مسارًا فنيًا متفردًا عُرف بـ»موسيقى الجاز السودانية» التي تميزت بلونيتها الخاصة، سواء على مستوى التوزيع الموسيقي، أو شكل الفرقة، أو الكلمات والألحان، ما شكّل إضافة حقيقية ومؤثرة للموسيقى السودانية.

وجاءت تجربة شرحبيل أحمد مواكبة لموجة موسيقى الجاز العالمية التي انتشرت في نهاية خمسينيات القرن الماضي، حيث استطاع توطين هذا اللون الموسيقي داخل البيئة السودانية، مقدّماً نموذجاً فنياً مختلفاً جمع بين الحداثة والهوية المحلية.

وأكد يوسف أن تكريم الفنان الكبير شرحبيل أحمد يأتي في إطار رد الجميل والاعتراف بإسهاماته الرائدة، وتوثيقًا لتجربته الفنية الاستثنائية، عبر مجهودات كبيرة قامت بها مجموعة من السودانيين المقيمين بالقاهرة، تأكيدًا لمكانة الفنان شرحبيل أحمد وتأثيره العميق في الوجدان الموسيقي السوداني.

محكمة مصرية تقضي بسجن مؤسس مدارس الكودة بتهمة النصب والاحتيال

القاهرة: (ديسمبر)

أبو ذر الكودة

قضت محكمة جنح العمرانية بجمهورية مصر العربية، في القضية رقم (8871) لسنة 2025، بحبس أبو ذر الكودة (أبو ذر مبارك علي الكودة)، صاحب مدارس (الكودة) التعليمية الخاصة، لمدة ثلاث سنوات، مع كفالة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه مصري، وإلزامه بالتعويض المدني، وذلك بعد إدانته بالاستيلاء على مبالغ مالية من أولياء أمور طلاب سودانيين بالجيزة، وعدد من شركائه، عبر مراكز تعليمية غير مرخصة بوعود تدريس المنهج المصري واستخراج أرقام جلوس لامتحانات الثانوية العامة.

وفي يونيو 2025 اشتكى أولياء أمور 480 طالباً وطالبة سودانية، من عدم الحصول على أرقام الجلوس، رغم سداد رسوم وصلت إلى 15 ألف جنيه مصري للطالب الواحد، نتيجة مخالفات تتعلق بتراخيص المراكز التعليمية وعدم استيفاء شروط القبول المعتمدة رسمياً لدى السلطات المصرية، ليتدخل وزير التربية والتعليم المصري محمد عبد اللطيف لاحقاً لمعالجة أوضاع الطلاب المتضررين والسماح لهم بالجلوس للامتحانات بعد إعادة فتح مدرسة الصداقة السودانية بالجيزة مؤقتاً.

وكانت المستشارية الثقافية السودانية بالقاهرة قد أصدرت تحذيرات سابقة دعت فيها أولياء الأمور إلى عدم التعامل مع المؤسسات التعليمية غير الرسمية، مؤكدة أن شروط الالتحاق بالتعليم في مصر تتطلب إتمام 12 سنة دراسية، والحصول على موافقات الجهات المصرية المختصة.

ديسمبر
حرية.. سلام .. وعدالة
الخميس
8 يناير 2026م
https://decembernews.com
الأخيرة
منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يدور جدل كثير في الساحة السياسية وبين الناشطين في المجتمع المدني والإعلام حول قضايا الحرب والسلام في السودان ومهام المرحلة الانتقالية. حيث يميل البعض لترتيب القضايا بشكل زمني متدرج، وهم يرون أن بعض القضايا ليست لها أولوية في الوقت الحالي ويجب تأجيل النقاش حولها إلى وقت لاحق.

لهذا، وما أن يسمع هؤلاء بمؤتمر أو ورشة حول الترتيبات الدستورية أو العدالة الانتقالية أو الإصلاح القانوني، حتى يرتفع الصياح بأن هذا ليس وقته، وأن من الواجب تأجيل التقاش حتى يتم حسم الموضوع الرئيسي وهو وقف الحرب وتحقيق السلام.

في اعتقادي أن هذا موقف خاطئ تماما، وهو وفي الوقت نفسه يحاول احتكار نقاش هذه القضايا في منابر محددة وبكيانات محددة أيضاً.

حول القضايا المؤجلة

واحدة من مشكلاتنا المزمنة خلال المراحل الانتقالية هي عدم جاهزية القوى المشاركة في الثورة برؤى وتصورات بديلة وبرامج لمعالجة القضايا والتحديات التي تواجه النظام الجديد. ولهذا تواجه الأنظمة الانتقالية مشكلاتٌ عديدةٌ في صياغة وإيجاد البدائل بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية، وبقاء بعض الأجهزة والسياسات القديمة على حالها، والتي سرعان ما تحولت لمراكز مقاومة لعمليات إرساء البدائل وإعاقة عمليات إصلاح القطاعات المهمة مثل القطاع الأمني، الهيئة القضائية، أجهزة الخدمة المدنية..إلخ.

من الواجب تشجيع المبادرات المختلفة التي تحاول مناقشة أيٍّ من جوانب الترتيبات الانتقالية مثل مشروع الدستور، الإصلاح القانوني، العدالة الانتقالية، معالجة قضايا الفساد..إلخ

وجود نقاشات وتصورات، حتى لو كانت أولية، حول هذه القضايا سيساعد في وضع برامج الفترة الانتقالية في فترة قصيرة، وقبل نفاد الزخم الثوري وقبل ظهور بوادر الخلافات بين شركاء الثورة، كما حدث في كل تجارب الانتقال السابقة وأدى إلى إجهاض هذه التجارب والعودة خطوات للوراء.

ضجيج يشبه اليقين

أماني أبو سليم

أول موجة تعليقات، على عمل فني أو قضية عامة، غالباً ما تشكل ما يليها من تعليقات، لأن المشاركين اللاحقين سيتأثرون لاشعورياً. في الغالب لا تكون الآراء مبنية على مشاهدة العمل أو سماع التصريح مثلاً، وإنما فقط على الآراء التي سبقت، ويعاد تدويرها، وتضخيمها لتبدو وكأنها الحقيقة.

لكن لماذا تنتشر الآراء السالبة أكثر؟

السوشيال ميديا بيئة التفكير السريع. للإنسان نوعان من التفكير؛ متعجل وعاطفي، والآخر أبطأ ويتطلب جهداً ومراجعة. المنصات والربح منها يتطلب تحقيق تفاعل عال. الغضب والسخرية يتماشيان مع التفكير العاطفي والمتعجل، فيحققان التفاعل السريع. أما التفكير الأبطأ، فيتطلب التريث والشك والسؤال، فغالباً لا يجد مكاناً في الزحام، لتنتشر الفكرة القابلة للتداول أكثر، كانتشار العدوى، وإن افتقرت للدقة.

معرفة هذا كسلوك بشري يجعل الكثيرين يستثمرونه لمصلحتهم، سواءً على المستوى البسيط كالتربح من المشاهدات العالية، أو على مستوى صناعة رأي عام.

الكثيرون يعلمون أن المعلومة ناقصة مثلاً، أو أن الاتهام مبالغ فيه، أو حتى ملفق، أو أن السخرية تجاوزت الحد، لكنهم يؤثرون الصمت، لأنه سيكلفهم عزلة عن الآخرين، أو هجوماً مضاداً، أو ببساطة قد تعبوا من الجدال.

مع الوقت وارتفاع صوت الضجيج السالب والسخرية، وإيثار البعض للصمت، سيبدو الصوت المسموع وكأنه إجماع رأي أو يقين، ، يُتَّهم من يخالفه، ويشعر من يكررونه أنهم في الموقف الصحيح.

الانتماء حاجة ملحة للإنسان، حتى لو كان إلى مزاج غاضب أو سخرية أو معلومة ناقصة أو مفبركة. الانضمام للسائد يمنح شعوراً باليقين وإحساساً بالقوة، والأهم راحة من التفكير وما يتبعه من البحث عن أدلة.

ما يسود في السوشيال ميديا في كثير من القضايا لا يمكن تسميته بالرأي العام، وإنما هو مزاج عام، صنعه التكرار والتداول دون روية وتفكير.

هذا المزاج العام قد يبدو واثقاً ومتماسكاً، يظن أصحابه أنه نهائي، وأن الأمر قد ثبت في عقول الناس. لكن سيأتي حينٌ يفقد فيه قوته، حين يكتشف الناس أن تكراره لم يعد يجيب على أسئلتهم، وأنه هشٌ من الداخل، وحين يبحث صانعوه عن سرديات جديدة فيكون قد بدأ في التآكل.

الأصوات التي سكتت طويلاً ستقوى عندما يكبر الشك، وتبدأ التناقضات في الحكاية بالظهور. عندما تتراكم الأسئلة التي لم يعد التهكُّم قادراً على إخفائها. حينها ربما يكفي تعليق واحد متزن أو قراءة مختلفة لتظهر أصوات مثل: «كنت شايف كدا من زمان»، «الكلام دا أصلاً ما كان مقنع».

ليبدأ الصامتون اكتشاف بعضهم بعضاً، وأن ما سكتوا عليه أصبح يشكل عبئاً أخلاقياً عليهم.

ما نراه على السوشيال ميديا وكانعكاس للمشهد في الواقع، ليس دائماً رأياً عاماً، إنما مزاج عام يتضخم بالتكرار. الصوت الغالب ليس بالضرورة الأصدق، بل الأكثر انتشاراً.

السؤال الذي يستحق أن نطرحه على أنفسنا: كم مرة تبنينا رأياً، لا لأننا بحثنا وراءه ثم اقتنعنا به، بل لأن الجميع قاله؟.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

أسطورة النعامة أم حمد: أين الكيزان..؟!

أستاذنا المفكّر الكبير هاجم القوى المدنية وقوى الحرية والتغيير وقال إنهم «يتوّهمون وجود الكيزان»..! ويريدون اختراع عدوٍ من الهواء!.. إذاً الرجل ينكر وجود الكيزان مثلما فعل البُرهان وقال «وين الكيزان؟ ورّوني ليهم.. يا جماعة شفتوا ليكم كيزان هنا»؟!!.

ونحن نقول للدكتور و(صحبه) إن من لا يرى الكيزان في المشهد العام الآن حتى بعد قيامهم بالانقلاب وإشعالهم للحرب ثم إدارتها.. وإدارة التفاوض مع العالم ومنظماته باسم السودان، يصبح في حكم أسطورة النعامة التي تدفن دماغها في الرمال.. و(سبحان من قسم الحظوظ فلا عتاب ولا ملامة/ أعمى وأعشى ثم ذو بصرٍ وزرقاء اليمامة)!!.

من هم الذين ينشئون الكتائب الآن ويشرفون على الاستنفار، ويطلقون سراح المُجرمين ويقومون بتوزيع السلاح على الأطفال والمدنيين بغير تمييز ويتولّون أمر (التموين والتشوين)؟!.

الكيزان فوق أنهم أصحاب هذا الانقلاب الذي جاء (بالبهلوان وصحبه)، وبعد إشعالهم الحرب.. وفوق أنهم يتولّون الآن أمر قيادة الجيش والمخابرات والشرطة.. والقضاء والنيابات والولايات.. والسياسة الخارجية.. والخدمة المدنية.. و(المال العام).. و(القطاع الخاص).. فإنهم يقبضون على الاقتصاد والمرافق العامة.. والذهب والمعادن!!.

لقد أفادتنا عيون شباب الثورة (التي لا تنام) على مكامن سطوة الكيزان الحالية على مقدّرات البلاد في جميع مجالات الحياة العامة إعلاماً واقتصاداً وتجارة وزراعة وصناعة وجامعات ومعاهد ومراكز!.

وقد ورد ذلك بالتفصيل في قائمة (طووويلة) بحيث لا يمكن أن تقول إن هناك مكاناً أو إدارة أو سلطة في جميع مفاصل الوطن لا يتحكّم فيها الكيزان الآن بالكامل.. إلا إذا أردت (أن تعمل رايح).. وأنت واختيارك.. (كلمة سبقت من ربك)!.

في قائمة الثوار تفصيل مُدهش لما استولى عليه الكيزان!! وطرف يسير من هذه الحيازات يتمثّل في (عشر صحف وأربع قنوات تلفزيونية رئيسية).. هل نذكرها لك بالاسم..؟! ثم شركات (قابضة ومنسرحة) فوق العد والحصر و(أسلحة ومسيّرات ومليشيات) و(مولات تحت النفق وفوقه) ومراكز علاجية وسياحية ومستشفيات وفنادق وعقارات ومصانع ومجمّعات إنتاج ومؤسسات اتصال ونقل وترحيل.. وصناعات أسلحة ودواء وغذاء و(ألمونيوم وصوديوم وملح).. وشركات ومصانع طبية وبيطرية وهندسية وكيمائية.. وتجارة سيارات وغلال وصيدليات..إلخ.

وهناك شركات الأمن (بمجموعاتها التي لا يعرف أحد عِدادها) وبيوتات التمويل التابعة للجسم العالمي (للدعوة) بشركاتها وفبريكاتها.. ثم شركات المغتربين.. والتوكيلات العالمية وشركات الطيران.. وشركات النفط والتعدين المتفدّم.. وصناعات السكّر و(دواجن الوزير) وشركات الحفريات والإسمنت والإنشاءات و(إقطاعيات كرتي).. وشركات (الرياضي السابق)... وشركات (المخلوع إخوان).إلخ.

أما الهيئات والشركات التي وضعتها القائمة تحت عنوان (متفرّقات) فهي بعدد الرمل والحصى والتراب.. و(حسبك من شرٍ سماعُه)!.

الله لا كسّبكم!!.

عزاء واجب

يقول الله سبحانه وتعالى: «وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ».

انتقلت إلى جوار ربها بالقاهرة يوم السبت 3 يناير 2026 الأستاذة عواطف محمد حسن أحمد، والدة الزميل خالد عبد العزيز، مراسل وكالة رويترز بالسودان.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بتعازيه الحارة للزميل خالد عبد العزيز والأسرة، سائلين الله عز وجل أن يشملها برحمته وأن يلهم آلها وذويها الصبر والسلوان.

كما يتقدم فريق تحرير ديسمبر بالتعازي الحارة للزميل الصحفي، الفاتح وديدي، في وفاة نجله، جعله الله شفيعا لوالديه.

«إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ».